الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

Université Mohamed KHIDHER -Biskra
Faculté des Sciences Economiques, Commerciales et des Sciences de Gestion
Département des Sciences commerciales

جامعة محمد خيضر– بسكرة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم التجارية

الموضـــــــــــــــوع

دور المناطق الحرّة في تشجيع الإستثمار الاجنبي المباشر
دراسة تحليلية للمناطق الحرّة بالإمارات العربية المتحدة

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية
تخصص: مالية وتجارة دولية

إعداد الطالبة:
هادي أمينة

الأستاذ المشرف:
خان محمد ناصر

لجنة المناقشة

الرقم	أعضاء اللجنة	الرتبة	الصّـفـة	مؤسسة الإنتماء
1	جنان عبد الحق	أستاذ محاضر - ب -	رئيسا	**جامعة بسكرة**
2	خان محمد ناصر	أستاذ محاضر - ب -	مشرفا	**جامعة بسكرة**
3	منصوري كمال	أستاذ محاضر - أ -	ممتحنا	**جامعة بسكرة**

السنة الجامعية: 2022 /2023

شكر وعرفان

الحمد والشكر الله الذي يسر لنا إتمام هذا العمل ورزقنا الصحة والعافية قبل وبعد

انجازه ووفقنا في المشوار الدراسي.

ثم الصلاة والسلام على النبي محمد صلى الله عليه وسلم وعلى آله وصحبه أجمعين.

نتقدم ببالغ الشكر وعظيم امتناننا إلى أستاذي الكريم محمد ناصر خان

على حسن أشرافه وعلى ما بذله من توجيهات سديدة وإرشادات قيمة واشكره شكرا خالصا على تشجيعه الدائم.

أشكر كل من ساعدني من قريب أو بعيد.

الإهداء

إليكما

.. إلى أمي الحنون .. إلى أبي الغالي .. يا مدرسة الإيمان.. وبر الأمان

ووصية الرحمان إلى رمز الحب ومنبعه .. وصوته وصداه.. وروحه ومعناه

برونقه وغلاه

إلى تلك الدوحة المزهرة فيها الرياحين العطرة التي طالما استقيت تحت ظلالها تفيء علي حبا وحنانا حتى أنستني همومي وأحزاني الجأ إليهما، أشكو همي وحزني بعد الله، إلى من دفعاني إلى قمة المجد إليكما قطرة من الخليج وزهرة من بستان الأريج وكلمات حب من قلبي البهيج إلى الصابرين في زمن نفاذ الصبر إلى الأغنياء بالقيم في زمن المعوزين إلى القيم، إليكما يعجز اللسان عن الكلام والعقل عن التفكير والقلب عن التعبير ولكن أرجو أن تقبلوا ..مني هذه الكلمة

((ربي ارحمهما كما ربياني صغيرا))

إلى إخوتي الذين لا يعوضون مهما أحببت من الناس ومهما تسرب هذا الحب في تربة النفوس يبقى الأخ والأخت هم الأهم والأقرب إلى الذين قاسموني حنان الوالدين

إلى رفيقات دربي ومنبع أسراري : آية، آماني، نور....

ملخص

أصبحت المناطق الحرة ظاهرة عالمية بإمتياز فمعظم الدول تبنت المناطق الحرة كأليات اقتصادية للانتقال التدريجي والمنظم ووسيلة لجذب و تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر حيث أن العمل على جذب أكبر عدد ممكن من الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتوفير المناخ الملائم لها من حوافر ضريبية وجمركية هي من أهم أهداف الدول من انشاء المناطق الحرة.

وتوصلت هذه الدراسة الى أن الامارات تعتبر من اكثر دول العالم جذبا للاستثمار الاجنبي نتيجة اهتمام الدولة وجهودها المبذولة في اطار تهيئة الاطار العام لمناخ الاستثمار ومنح امتيازات والحوافر الجذابة للشركات الاجنبية للاستثمار في هذا المجال.

الكلمات المفتاحية:

المناطق الحرة، الاستثمار الاجنبي المباشر، المناطق الحرة بالإمارات.

Abstract :

Free zones have become a global phenomenon with distinction. As a method of attracting and encouraging foreign direct investment, free zones have been adopted by most countries to facilitate a gradual and orderly transition. It is important to attract the largest number of foreign direct investment possible and provide the appropriate climate for them by providing tax and customs incentives. States to establish free zones.

This study concluded that the UAE is one of the most attractive countries in the world for foreign investment as a result of the state's interest and efforts within the framework of creating the general framework for the investment climate and giving privileges and attractive incentives to foreign companies to invest in this field.

key words :

Free zones, direct foreign investment, free zones in the UAE.

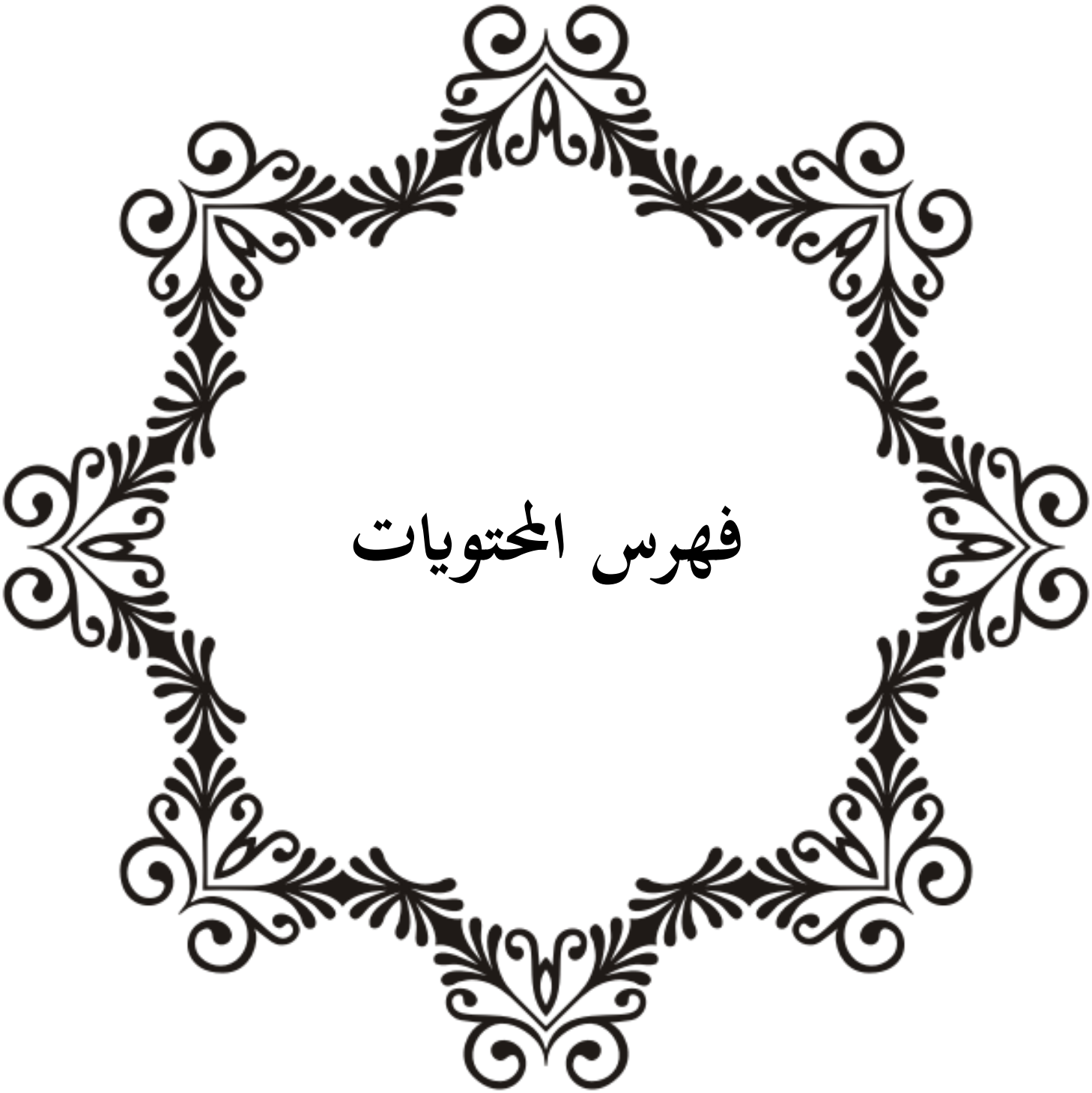

فهرس المحتويات

العنوان	ص
شكر و عرفان	
الملخص	
فهرس المحتويات	
قائمة الجداول	
قائمة الأشكال	
قائمة الملاحق	
قائمة المختصرات	
المقدمة	
الفصل الأول: الإطار النظري للمناطق الحرّة.	
تمهيد	02
المبحث الأول: عموميات حول المناطق الحرّة.	03
المطلب الأول: النشأة و التطور التاريخي للمناطق الحرّة.	03
المطلب الثاني: تعريف و أهمية المناطق الحرّة.	04
المطلب الثالث: أنواع المناطق الحرّة.	06
المبحث الثاني: أهداف المناطق الحرة، عوامل نجاحها و صورها المختلفة.	12
المطلب الاول : أهداف المناطق الحرة	12
المطلب الثاني : مقومات إنشاء مناطق الحرّة	13
المطلب الثالث : عوامل المتحكمة في نجاح المناطق الحرّة	15
المبحث الثالث: الإستثمار في المناطق الحرّة	20
المطلب الاول : الإطار التنظيمي للمناطق الحرّة.	20
المطلب الثاني : حوافز ومزايا الاستثمار في المناطق الحرّة.	21
المطلب الثالث : التمييز بين المناطق الحرّة و مناطق التجارة الحرّة و الاسواق الحرّة.	24
الفصل الثاني: الإطار النظري لعلاقة المناطق الحرّة بالإستثمار الأجنبي المباشر	
المبحث الأول : عموميات حول الإستثمار الأجنبي المباشر	28
المطلب الأول : مفهوم الإستثمار الأجنبي المباشر	28
المطلب الثاني : أشكال الإستثمار الأجنبي المباشر	29
المطلب الثالث : خصائص الإستثمار الأجنبي المباشر	32
المبحث الثاني: المناطق الحرّة اداة لجذب الاستثمار.	33
المطلب الأول: الاعفاءات الجبائية في المناطق الحرة و دورها في تشجيع الاستثمار.	33
المطلب الثاني: دور المناطق الحرة في جذب الاستثمار.	33
المطلب الثالث: اهم العوامل الجاذبة للاستثمار في المناطق الحرة.	35

الفصل الثالث: المناطق الحرة والاستثمار في الامارات (دراسة تحليلية للمناطق الحرة بالإمارات)	
تمهيد	39
المبحث الاول: نظرة عامة عن المناطق الحرة في الإمارات.	40
المطلب الاول: نشأة المناطق الحرة بالإمارات.	40
المطلب الثاني: الاهمية الاقتصادية للمناطق الحرة بالإمارات .	42
المطلب الثالث: المناخ الاستثماري و عوامل الجذب في الإمارات.	43
المبحث الثاني: واقع المناطق الحرة بالإمارات.	46
المطلب الاول : العوامل المساعدة على نجاح المناطق الحرة بالإمارات.	46
المطلب الثاني : الحوافز و المزايا المقدمة للمستثمرين في الامارات.	47
المطلب الثالث: ضمانات مشروع الاستثمار الأجنبي المباشر في دولة الإمارات	51
المبحث الثالث: الاستثمار الاجنبي المباشر في الامارات العربية المتحدة	52
المطلب الأول: تطور رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر في الامارات العربية المتحدة خلال الفترة 2014-2021	52
المطلب الثاني: تطور التجارة الخارجية بالمناطق الحرة	53
المطلب الثالث: أهم الشركاء التجارية للمناطق الحرة بالإمارات العربية المتحدة	58
خلاصة	60
خاتمة	61
اختبار الفرضيات	62
نتائج الدراسة	63
الإقتراحات	64
آفاق الدراسة	65
قائمة الملاحق	66

فهرس الأشكال و الرسوم البيانية

الرقم	البيان	الصفحة
01	مراحل اختيار موقع المنطقة الحرة	16
02	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة إلى الإمارات العربية المتحدة عن الفترة 2014-2021م	53
03	تطور التجارة الخارجية للإمارات العربية المتحدة في الفترة 2014-2021م	54
04	تطور التجارة الخارجية للمناطق الحرة بالإمارات في الفترة (2014- 2021م)	56
05	أهم الشركاء التجاريين للمناطق الحرة للإمارات العربية المتحدة لفترة (2012 –2021م)	58

فهرس الجداول

الرقم	البيان	الصفحة
01	الحوافز التي توفرها المناطق الحرة في بعض الدول.	22
02	توزيع المناطق الحرة حسب الإمارة.	42
03	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة إلى الإمارات العربية المتحدة عن الفترة 2014-2021م	52
04	تطور التجارة الخارجية غير النفطية لدولة الإمارات في الفترة 2014- 2021م.	54
05	أهم الشركاء التجاريين للمناطق الحرة للإمارات العربية المتحدة لفترة 2012 – 2021م	57

مقدمة

مقدمة :

يختلف مفهوم المناطق الحرة من دولة لأخرى باختلاف التشريعات و النظم و القوانين التي تنظم أسلوب العمل في المنطقة الحرة، مما أدى الى ظهور مسميات و أشكال مختلفة للمناطق الحرة من دولة لأخرى ،و من أهم الدوافع التي تدفع الدول لإقامة المناطق الحرة على أراضيها هو جذب الاستثمارات و المستثمرين الأجانب و المحليين لإقامة الاستثمارات على أراضي المناطق الحرة بغية تحقيق منافع اقتصادية ، حيث أنها جزء من الأرض الوطنية محدد و مسور و معزول عن المنطقة الجمركية تسري عليها القوانين و الأنظمة المتعلقة بالأمن و الآداب و الصحة العامة و قمع التهريب و تبعا لذلك فان البضائع و السلع تدخل اليها بحرية تامة معفاة من الرسوم الجمركية و الضرائب و بمعزل عن القيود و الأنظمة الاقتصادية السارية داخل القطر ، و بالتالي تستورد المناطق الحرة كافة البضائع و يجري اعادة تصديرها للبلدان العربية و الأجنبية بحرية تامة.

كما عرفت المناطق الحرة انتشارا واسعا عبر مختلف دول العالم حيث حرصت الدول على انشاء المناطق الحرة من خلال سعيها لتحقيق جملة من الأهداف الاقتصادية و الاجتماعية حيث رأت هذه الدول ان المناطق الحرة وسيلة ناجحة لجذب الاستثمارات الأجنبية و المحلية و تنمية صادراتها و حصولها على التكنولوجيا الحديثة و المتطورة و توفير فرص العمل وزيادة إيراداتها من العملة الصعبة كما تلجأ البها الدول على اختلاف توجهاتها الاقتصادية السياسية و امكانيتها المادية للاستعانة بها في تطوير الاقتصاد الوطني و زيادة حجم تجارتها باعتبارها تتوفر على مجموعة من الحوافز كأداة لجذب الاستثمارات جنبا الى جنب مع مجموعة من المقومات الأخرى التي تدعم و تجعل من الحوافز أكثر فعالية.

❖ **الاشكالية :**

ما مدى مساهمة المناطق الحرة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر ؟

الاسئلة الفرعية : بالإضافة على السؤال الرئيسي تم طرح جملة من الأسئلة الفرعية التي يمكن صياغتها فيما يلي:

- ما هو المقصود بالمناطق الحرة و ماهي مختلف صورها ؟
- ماهي العوامل المتحكمة في نجاح المنطقة الحرّة؟
- ما مفهوم الاستثمار الاجنبي المباشر و الأهمية التي يجسدها بالنسبة للدول المضيفة ؟

فرضيات الدراسة : قصد الوصول الى النتائج المرجوة من الدراسة تم وضع الفرضيات التالية :

- المناطق الحرة هي مناطق مغلقة و معزولة و غير مأهولة بالسكان فيها الكثير من السلع غير الممنوعة دون إجراءات جمركية رسمية للدخول حيث تعد صورة من صور الاستثمار الأجنبي و يرجع تنوع و تعدد أشكال هذه المناطق في كونها تستجيب للمتغيرات الاقليمية و العالمية الجديدة التي تعلي من شأن المنافسة الاقتصادية.
- نجاح المناطق الحرة يرتبط بتوفر مجموعة من العوامل المرتبطة بالمناخ الاستثماري و التخطيط الجيد و المسبق للمنطقة.
- يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر وسيلة تمويل دولية حققت نتائج ايجابية للدولة

❖ **أهمية الدراسة:**

- إن أهمية هذا البحث تتركز على محاولة التعرف على المناطق الحرة و تحديد دورها في تشجيع الاستثمار.
- الاهتمام المتزايد للدول بإنشاء المناطق الحرة
- تركز الاستثمارات العالمية في هذه المناطق و ما ينتج عن ذلك من تزايد في حجم التبادل الدولي و تنشيط حركة تجارة الدولية.
- باعتبار عملية تشجيع الاستثمار هدف تسعى اليه الدول بشكل واسع و بالتالي تحديد فعالية المناطق الحرة في جذب هذه الاستثمارات.
- تعتبر المناطق الحرة أداة لجذب الاستمارات و انشاؤها بالدول العربية يتماشى مع الانفتاح الاقتصادي السائد بالعالم.

❖ **أسباب اختيار الموضوع:**

هناك عدة أسباب جعلتنا نختار هذا الموضوع دون غيرها من المواضيع:

- محاولة القاء الضوء على نظام المناطق الحرة في البلدان العربية والتعرف على حقيقة و أبعاد هذا النظام و ما يمكن أن يبرزه من نتائج مختلفة .
- التسابق و الاتجاه المتزايد في اقامة المناطق الحرة من أجل جلب الاستثمارات الاجنبية المباشرة.
- نقص الدراسات الاكاديمية عن المناطق الحرة وخاصة الوطن العربي.

❖ **أهداف الدراسة:**

- التعرف على المناطق وأنواعها وأهدافها و الحوافز و الضمانات المقدمة للاستثمار فيها.
- ابزار دور المناطق الحرة في جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة.
- محاولة الكشف عن مستقبل المناطق الحرة في الدول العربية كمناطق استثمار في اطار الاتجاهات العالمية..
- الاستفادة من المناطق الحرة محل الدراسة و الاسترشاد بها من خلال تقييم تلك التجارب..

❖ **منهج وأدوات الدراسة:**

اعتمدنا في بحثنا المنهج الوصفي التحليلي في جمع المعلومات المتعلقة بالمناطق الحرة ولإبراز جانب نشاط لهذه المناطق قمنا بالاعتماد على المنهج التحليلي من خلال استعراض بعض المؤشرات الاحصائية لهذه المناطق و توضيح دورها في جذب الاستثمار.

❖ **حدود الدراسة:**

- **البعد الزمني** : امتدت فترة الدراسة من سنة 2014 الى سنة 2021م
- **البعد المكاني**: دراسة المناطق الحرة بالإمارات العربية المتحدة.

❖ **هيكل الدراسة:**

للإجابة على اشكالية الدراسة و مختلف التساؤلات و من ثم اختيار الفرضيات المطروحة و تحليل الموضوع بطريقة جيدة قمنا بتقسيم الدراسة الى ثلاثة فصول الفصل الأول و الثاني يخصان الجانب النظري أما الفصل الثالث فيخص الجانب التطبيقي.

حيث تطرقنا في الفصل الأول تحت عنوان " الاطار النظري للمناطق الحرة " قدمنا في المبحث الأول عموميات حول

المناطق الحرة أما المبحث الثاني فقد تطرقنا الى أهداف و عوامل نجاحها، صورها المختلفة و المبحث الثالث تطرقنا الى الاستثمار في المناطق الحرة.

في حين الفصل الثاني جاء تحت عنوان علاقة المناطق الحرة بالاستثمار الاجنبي المباشر و ينقسم الى مبحثين تناولنا في المبحث الأول حول عموميات الاستثمار الأجنبي المباشر أما المبحث الثاني حول المناطق الحرة أداة لجذب الاستثمار.

أما بالنسبة للجزء التطبيقي و الذي جاء تحت عنوان المناطق الحرة و الاستثمار في الامارات" دراسة تحليلية للمناطق الحرة بالإمارات"، فينقسم الى ثلاثة مباحث حيث قدمنا في المبحث الأول نظرة عامة عن المناطق الحرة في الامارات و المبحث الثاني الى واقع المناطق الحرة بالإمارات و المبحث الثالث الى الاستثمار الأجنبي المباشر في الامارات العربية المتحدة.

❖ **الدراسات السابقة:**

➢ **منور أوسرير: المناطق الحرة في ظل التغيرات الاقتصادية العالمية مع دراسة لبعض تجارب البلدان النامية (دراسة نظرية تحليلية أطروحة دكتوراه دولة قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005.**

توصل الباحث من خلال هذه الدراسة إلى أن هناك صور وأشكال للمناطق الحرة، إلا أن الاتجاه العالمي الحالي هو إقامة المناطق الحرة الخاصة ومناطق التصدير الصناعية وبالخصوص في الدول النامية بغية إنشاء قطاع تصديري ويلاحظ أن المناطق الحرة تواكب التطور الاقتصادي العالمي حيث تطور اهتمام هذه المناطق بالأنشطة المتصلة بثورة المعلومات والاتصالات الحديثة فأنشأت المناطق الإلكترونية الحرة ونشاطها الغالب هو الاستثمار الصناعي والخدمات المالية والمعلومات، حيث تعتمد مساهمة المناطق الحرة في التغلب على بعض معوقات التنمية في الدولة المضيفة على نجاح الدولة في تحديد أهدافها وأولوياتها، وتحديد الأنشطة التي يمكن الاستثمار فيها، التي تحقق هذه الأهداف بعد استبعاد الصناعات التي تنافس المنتجات الوطنية والصناعات التي يفضل إقامتها بنظام الاستثمار الداخلي وتحديد العوامل التي تحتاجها تلك المشاريع كما أن تحديد تلك الأنشطة من بين الأنشطة التي تتمتع بروابط خلفية قوية يؤدي إلى تحقيق فائدة أكبر للاقتصاد الوطني من خلال إيجاد الظروف الملائمة لاتخاذ قرار بالاستثمار في الجهات المحيطة بالمنطقة.

من خلال ربط ما تحمله التحولات الاقتصادية العالمية ومفهوم المناطق الحرة بأنواعها وأهدافها يتضح أن مستقبل المناطق الحرة في العالم يدل على أن التوسع في إنشاء المناطق الحرة على اختلاف صورها وأشكالها سيكون أحد السمات المميزة لاقتصاديات التي ستنمو في ظل عصر تحرير التجارة الدولية، فالتأمل في أحكام الجات والمنظمة العالمية للتجارة ينبأ عن ضرورة التوسع في المناطق الحرة وخاصة في مرحلة التحول وإعادة التكيف في اقتصاديات العالم وخاصة في البلدان النامية، وبعد دخول تجارة الخدمات في مجال تحرير التجارة الدولية، بل أن الجزء الخاص بتحرير قوانين الاستثمار المتعلقة بالتجارة، تحمل في مضامينها التشجيع على إقامة المناطق الحرة ونجاحها وانتعاشها لأنها تزيل القيود التي كانت تسبب مشاكل للاستثمار الأجنبي في المناطق الحرة.

- **دراسة محمد علي عوض الحرازي الدور الاقتصادي للمناطق الحرة في جذب الاستثمارات دراسة مقارنة، ماجستير في القانون منشورة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2007م.**

حيث اهتمت الدراسة بالمعرفة المعمقة لعوامل النجاح المبهرة لبعض المناطق الحرة (دبي، هونغ جونج، سنغافورة)، على عكس نتائج بعض الدول التي حققت نتائج متواضعة كمصر واليمن وبيان المشاكل والمعوقات التي تقف حائلا دون تطويرها حيث توصل إلى النتائج التالية:

- إن المناخ الاستثماري يساهم بشكل قوي في جلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.
- المناطق الحرة تساهم بدور كبير في تنمية الصادرات.
- أسهمت المناطق الحرة في النهضة الاقتصادية التي عرفتها الكثير من الدول المضيفة خاصة دول شرق آسيا وإمارة دبي ومن أهم التوصيات هو أن أي نجاح منطقة حرة في أي بلد يكون حصيلة استراتيجية مستقرة وإرادة ثابتة لتحقيق النتائج المسطرة.

- **دراسة مريم فضال المناطق الحرة ودورها في التنمية"، ماستر قانون العام المعمق، جامعة عبد المالك السعدي، طنجة، 2008م.**

حيث تمحورت الإشكالية المطروحة من قبل الباحثة ومدى نجاح المناطق الحرة في المساهمة في عملية التنمية، حيث استعانت بالعديد من التجارب منها ،تونس، المغرب، موريس لمعالجة مضمون الإشكالية. فأتت النتائج كما يلي:

- وجود استراتيجية اقتصادية في المناطق الحرة واضحة المعالم تعد من أهم أسباب نجاح المناطق الحرة في تحقيق أهدافها.
- تعد المناطق الحرة أرضية خصبة للاستثمار لدى العديد من الشركات الأجنبية والمحلية وساهمت في رفع مستوى الصادرات للعديد من الدول.

- **دراسة محمد علي عوض الحرازي الدور الاقتصادي للمناطق الحرة في جذب الاستثمارات دراسة مقارنة ماجستير في القانون، منشورة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2007م.**

حيث اهتمت الدراسة بالمعرفة المعمقة لعوامل النجاح المبهرة لبعض المناطق الحرة (دبي، هونغ جونج، سنغافورة)، على عكس نتائج بعض الدول التي حققت نتائج متواضعة كمصر واليمن وبيان المشاكل والمعوقات التي تقف حائلا دون تطويرها حيث توصل إلى النتائج التالية:

- إن المناخ الاستثماري يساهم بشكل قوي في جلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

- المناطق الحرة تساهم بدور كبير في تنمية الصادرات.
- أسهمت المناطق الحرة في النهضة الاقتصادية التي عرفتها الكثير من الدول المضيفة خاصة دول شرق آسيا وإمارة دبي ومن أهم التوصيات هو أن أي نجاح منطقة حرة في أي بلد يكون حصيلة استراتيجية مستقرة وإرادة ثابتة لتحقيق النتائج المسطرة.

➢ **زين منصوري ، واقع وآفاق سياسة الإستثمار في الجزائر**

حيث هدفت الدراسة إلى ضرورة تفعيل دور الإستثمار في التنمية الإقتصادية، مقالة متخصصة، وذلك بانتهاج وبتبني سياسات طموحة في مجال الإستثمار تعمل على المزيد من الحوافز والضمانات.إضافة إلى الإعتماد بالدرجة الأولى على المنظومة القانونية المنظمة للإستثمار الأجنبي لكل من الجزائر والإمارات.

الفصل الأول

الإطار العام لدراسة المناطق الحرّة

تمهيد:

تعتبر المناطق الحرة في طليعة الأذرع الاستثمارية للدول كونها تسهم بشكل فاعل في جذب الاستثمارات وترسيخ أهداف نقل وتوطين التكنولوجيا الحديثة وتحقيق التكامل بين المشروعات الوطنية ومشروعات المناطق الحرة، بما يساعد في دعم القاعدة الصناعية التصديرية وزيادة وتيرة النمو الاقتصادي وقد أصبحت المناطق الحرة واجهة استثمارية هامة ورافد من روافد الاقتصاد الوطني.

المبحث الأول: عموميات حول المناطق الحرّة.

إن فكرة المناطق الحرة هي فكرة قديمة، تمثلت في منح تسهيلات في الموانئ والمراكز التجارية، و تعتبر المناطق الحرة وسيلة اقتصادية تستخدمها الدول بهدف جذب الاستثمارات الأجنبية وتحفيز الاستثمارات المحلية بما يعود بالفائدة على تلك الدول من مناح عدة.

وقد ارتبط ظهور المناطق الحرة بتوسع حركة التجارة، وتوسعت أنشطتها وتعددت أشكالها بتطور التجارة الدولية وبخاصة تلك التي شهدها العالم في العقود الأخيرة من القرن العشرين و من هنا فقد يكون من الملائم الوقوف على ماهية المناطق الحرة من خلال استعراض تاريخ نشأتها والتعريف بها والمفاهيم المشابهة لهذه المناطق.

المطلب الأول: النشأة والتطور التاريخي للمناطق الحرة.

أولا: نشأة و تطور المناطق الحرة.

منذ زمن نشأت المناطق الحرة لجلب جزء من حجم التجارة الدولية وتاريخيا ترجع فكرة المناطق الحرة إلى نحو ألفي عام مضت منذ عصر الإمبراطورية الرومانية وكانت أول منطقة حرة معروفة هي جزر Délos في بحر إجا Egée – حيث كانت تطبق فكرة إعادة الشحن والتخزين وإعادة التصدير للبضائع العابرة لحدود الإمبراطورية.

واعتمدت الدول الواقعة في حوض البحر الأبيض المتوسط على النشاط التجاري مستخدمة نظام المناطق الحرة في العصور الوسطى ، ومع ظهور المستعمرات قامت الدول الأوربية بإنشاء مناطق صغيرة لها في المدن ذات الموانئ لتسهيل انتقال التجارة بينها وبين مستعمراتها ومن أمثلة المناطق الحرة التي أقيمت في تلك الفترة.

منطقة جبل طارق 1704 ومنطقة سنغافورة 1819 ومنطقة هونغ كونغ 1842 وقد عملت هذه المناطق على ممارسة أنشطة إعادة التصدير ، تمون الشحن وإقامة المخازن الخاصة بذلك.

ومع النصف الثاني من القرن 19 وبداية القرن 20 بدأت فكرة الموانئ الحرة تنمو بسرعة في أوروبا ، وبعد الحرب العالمية الثانية عندما أخذت التجارة الدولية في النمو مرة أخرى بخطى سريعة في المواقع الاستراتيجية الهامة على خطوط التجارة العالمية وكان الاستخدام الغالب للمناطق الحرة في هذا الوقت في شكل مراكز للتخزين وإعادة التصدير.

ومن الأمثلة الناجحة للمناطق الحرة خلال هذه الفترة منطقة كولون في بنما وفي أواخر الخمسينات وبداية الستينات بدأ ظهور شكل جديد من أشكال المناطق الحرة التجارية لا يعتمد على النشاط التجاري فحسب بل يعتمد على الصناعات التصديرية أي أنه يتم لتخطيط الاجتذاب جزء من تدفقات الاستثمارات الدولية للاستثمار الصناعي في البلد المضيف **(أوسرير ، 2003، صفحة 40)**

أما في باقي دول العالم فقد انكمش إنشاء المناطق الحرة بعد الحرب العالمية الأولى خصوصا سنة 1930 إبان أزمة الكساد العالمية لتعود و تنشط بعد الحرب العالمية الثانية و حتى أواخر الخمسينات بقي نشاط المناطق الحرة مقتصر على النشاط التجاري إلى أن بدأت المنطقة الحرة بمطار شانون ، بتغيير و تطوير النمط التقليدي السائد بالمناطق الحرة حيث ركزت على إنشاء المشروعات الصناعية التي تستوعب عدد كبير من العمالة ، و تعمل على تنمية الصادرات ، و هي منطقة أنشأت سنة 1922 بعد استقلال ايرلندا لمواجهتها لمشاكل اقتصادية تشبه لحد كبير المشاكل المتواجدة بالدول النامية حاليا من ضعف الإنتاج الصناعي و البطالة و غيرها ، و من أمثلة المناطق الصناعية المنطقة الصناعية أبورب و سان بكوريا الجنوبية، و مع بداية الستينات انتشر التخصص في الأنشطة القائمة في المناطق الحرة (تجارية ، صناعية ، خدماتية) و كذلك بدأ انتشار المناطق الحرة بالدول النامية و توسعها في أكثر من 80 دولة حول العالم ، و كانت تجربة الصين من أكثر إثارة للاهتمام حيث بدأت بانتشار أربع مناطق حرة في مقاطعة غاندوبج سنة 1978 ، ثم عمت بعد ذلك على المقاطعات الصينية الأخرى إلى أن وصل عددها32 منطقة حرة آخرها منطقة بودنج التي أنشأت سنة 1990.

و يجدر بنا ذكر أن بعض الآراء قد ذهبت إلى أن نشأة و تأسيس المناطق الحرة ليست فكرة غربية بل عربية برزت للوجود منذ أكثر من 15 قرن في شبه الجزيرة العربية وبالتحديد بمكة المكرمة – واد غير ذي زرع – إلى تحويل مكة إلى ما يشبه المناطق الحرة في وقتنا هذا عن طريق تدفق الأموال و عروض التجارة إلى مكة ، ما جعل أسر قريش التي امتهنت التجارة تحصل على ثروات طائلة وتحويلها من مستوى الفقر إلى الغنى و الترف و دليل ذلك قوافلهم التي تظم أكثر من ألف بعير و التي تحمل بضائع تقدر بما لا يقل عن 50 ألف و هو ألف دينار و هو مبلغ ذو قيمة بحسابات ذلك العصر (**البعل، 2012، الصفحات 90–91**).

المطلب الثاني: تعريف و أهمية المناطق الحرّة.

- **تعريف المناطق الحرة**

هناك عدة تعاريف للمناطق الحرة نذكر منها:

–المناطق الحرة هي مناطق مغلقة و معزولة و غير مأهولة بالسكان ،والتي تدخل فيها الكثير من السلع غير ممنوعة دون إجراءات جمركية رسمية للدخول.

–تعريف اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا: وذلك في دراسة قامت بها حول تقييم المناطق الحرة في عدد من بلدان الإسكوا فعرفت المناطق الحرة بأنها : " مناطق تقع ضمن السياج الجمركي أو مناطق معزولة تقع ضمن ميناء بحري أو مطار جوي أو على مقربة منه ، تستفيد من الإعفاء من الرسوم الجمركية و بذلك فهي تقع خارج النطاق الجمركي للدولة مما يجعلها تستخدم لتخزين البضائع العابرة و الحفاظ عليها لتوزيعها و تأخير دفع رسوم الاستيراد أو تجنب دفع الضرائب غير المباشرة على أنواع أخرى من الأنشطة التي تتم فيها (**البعل، 2012، صفحة 92**).

–تعريف لجنة الإحصاء التابعة لمنظمة الأمم المتحدة " :(LONU) المنطقة الحرة هي محال جغرافي حدوده ثابتة و مدخله مراقب من طرف مصلحة الجمارك ، حيث يمكن للسلع القادمة من الخارج عبور الحدود الجمركية دون الخضوع للمراقبة ، ماعدا تلك التي يمنع دخولها من طرف القانون ، ثم تستطيع لاحقا الخروج دون أن تخضع لحقوق أو مراقبة الصادرات، إن السلع من مختلف الأنواع توجه إلى الخارج باستثناء تلك التي يمنع خروجها من طرف القانون **(بلعزوز و مداني ، 2007، صفحة 5)**.

ولقد عرفها البنك الدولي بأنها "مناطق تقام على مساحات من 10 إلى 300 هكتار مخصصة للصناعات التصديرية، وتعمل هذه الصناعات من خلال سياسات وبيئة تتميز بالحرية والشفافية."

أما المنظمة العالمية للمناطق الحرة للصناعات التصديرية فتعرفها بأنها "كل القطاعات المسموح لها من طرف الحكومات مثل: الموانئ الحرة المناطق التجارية الحرة المناطق الجمركية الحرة المناطق الصناعية الحرة، أو كل نموذج آخر للمناطق بما فيها تلك التي تتوجه للتجارة الخارجية **(المنظمة العالمية لمناطق التصدير الحرة)**.

وفي هذا السياق، يمكن تحديد عدد من العناصر أو السمات الأساسية الواجب توافرها لتحديد المقصود بالمنطقة الحرة، وهي:

– المناطق الحرة هي منطقة صغيرة محددة جغرافيا ، تستفيد تجاريا وصناعيا من معاملة خاصة في المسائل الضريبية ، حيث تكون منخفضة أو غير موجودة في معظم الحالات ، و تستفيد من الإجراءات الجمركية خاصة.

– المناطق الحرة هي اليوم حقيقة اقتصادية، يظهر أثرها في الاقتصاد العالمي، وهي كونها ظاهرة ثانوية، حيث أن عدد البلدان التي التزمت بهذا النوع من التجارب هي في تزايد مستمر؛ مما أدى بالفكر الاقتصادي لتبني عدة تعريفات متعلقة بوضعيات متنوعة تختلف باختلاف الأهداف السياسية والاقتصادية والاجتماعية الخاصة بكل دولة على حدا. ومن هذا نقوم بالتطرق إلى بعض تعاريف المناطق الحرة .

– المناطق الحرة هي جزء من رقعة جغرافية للدولة، يقع في الغالب على أحد منافذها البحرية أو البرية أو الجوية أو بالقرب منها يتم تحديده بالأسوار وعزله عن باقي حدود الدولة، ويخضع لقوانين خاصة تنظم العمل في ظل السيادة الكاملة للدول **(خالد و علي، 2009، الصفحات 109–110)**.

أما حسب **(اتفاقية كيوتو Kyoto)** فتعرفها كما يلي "المنطقة الحرة هي جزء من إقليم الدولة حيث السلع المتواجدة في هذه المنطقة غير خاضعة للرسوم الجمركية المعمول بها في باقي الوطن؛ كذلك الحقوق والرسوم الخاصة بالواردات؛ فهي غير خاضعة دائما لرقابة مصالح الجمارك **(بلعزوز و مداني ، 2007، صفحة 7)**.

ومن خلال مجموعة هذه التعاريف يمكن أن نستنتج العناصر الأساسية في تعريف المناطق الحرة:

أ. مساحة جغرافية محدودة تقع على الحدود، الميناء، المطار أو بمقربة منها أو أي جزء من أراضي الدولة.

ب. لا تخضع للقانون الجمركي أو الضريبي لدولة متواجدة بها.

ت. تمارس فيها الأنشطة التجارية و الصناعية و الخدمية.

❖ **أهمية المناطق الحرة:**

تقوم المناطق الحرة بدور هام على المستويين الداخلي والخارجي، ويلاحظ أن الدول وخصوصاً الدول المتقدمة بدأت في تحرير التجارة فيما بينها من جهة، وبين دول العالم من جهة أخرى من خلال إنشاء المناطق الحرة، والتي تلعب دوراً هاماً في تنشيط الحركة الاقتصادية بشقيها التجارية والصناعية. ففي مجال الحركة التجارية تعتبر المناطق الحرة المركز الرئيس، وحلقة الوصل بين دول العالم، حيث يقوم المستثمرون باستيراد البضائع من جميع أنحاء العالم، ويتم إجراء العمليات المختلفة على هذه البضائع ومن ثم إعادة تصديرها، حيث تكون المنطقة الحرة بمثابة مناطق عبور، أو تخزين لهذه البضائع، والتي بدورها تقوم بإعادة تصديرها إلى العالم الخارجي، أو جزء بسيط منها إلى الأسواق المحلية، ومن خلال هذه العملية تكون قد ارتبطت مع غيرها من دول العالم، وإن ما يترتب على هذه العمليات التجارية من إعفاءات جمركية وضريبية، تشجيع كبار وصغار المستثمرين على القيام بالاستثمار في تلك الدولة، والذي ينعكس إيجاباً على الاستثمار، ويحقق عديداً من الفوائد و المزايا ولو جاز تكثيف ما تم تناوله من أدب نظري وتجريبي في هذا الاتجاه؛ لأمكن، تلخيص أهم الأدوار التي تقوم بها تلك المناطق، بالآتي:

أ. تشغيل الأيدي العاملة.

ب. تنشيط قطاع الخدمات والنقل.

ت. تنشيط الحركة التجارية المحلية.

ث. جذب رؤوس الأموال.

ج. نقل التكنولوجيا الحديثة.

وقد زادت أهمية المناطق الحرة عندما سمحت بممارسة عملية التصنيع فيها، حيث يتم إنشاء المصانع الكبيرة، والتي تمثل فروعاً لشركات صناعية عملاقة، تقوم باستيراد البضائع والمواد الخام نصف المصنعة، وإعادة تصنيعها، وتجميعها داخل المنطقة الحرة، ومن ثم تصديرها للأسواق الخارجيّة، وهذا بدوره يؤدي إلى تنشيط للصناعات المحلية، وأن تكون منافسة للصناعات الأجنبية، وتنشيط القطاعات الاقتصادية الأخرى، كما أن المناطق الحرة تسهم في زيادة الدخل القومي، ودعم ميزانها التجاري من خلال جذب رؤوس الأموال الأجنبية (**خصاونة، 2005، صفحة 34**).

المطلب الثالث: أنواع المناطق الحرّة.

لقد عرف العالم على مر العصور أنواع مختلفة للمناطق الحرة وتعددت مسميات هذه المناطق تبعا للأهداف التي يرجى تحقيقها منها، حيث تختلف معايير تقسيم هذه المناطق من دولة لأخرى، ومنه سنتبع في تقسيمنا للمناطق الحرة على

معيارين الأول حسب الموقع والمساحة التي تقام عليها المنطقة الحرة والثاني حسب طبيعة النشاط الذي خصصت المنطقة لمزاولته.

أولا: تقسيم المناطق الحرة من حيث الموقع والمساحة

وتنقسم المناطق من حيث الموقع والمساحة إلى ثلاثة أقسام وهي:

1. **المناطق الحرة العامة:**

اي تلك المنطقة المحددة جغرافيا، والتي تمنحها الحكومة وضعا مميزا فيها يتصل بالسياسات الضريبية والإعفاءات وضوابط الاستيراد والتصدير وغيرها من التسهيلات بهدف جذب المستثمرين المحليين والأجانب إليها لتشجيع الصادرات والنشاط التجاري عموما وتحسين وضع ميزان المدفوعات وغيرها من الفوائد الاقتصادية والمالية التي تعمل الحكومات المختلفة على تحقيقها وهي مفتوحة للمستثمر المحلي والأجنبي دون وضع أنظمة وشروط وضوابط إضافية تتجاوز تلك المتعلقة بمزاولة النشاط التجاري في تلك المنطقة (**علي عبد الفتاح ، 2007، صفحة 7**) .

وهي مناطق مجهزة بالمرافق والبنية الأساسية لاستقبال المشاريع، ولكل منطقة مجلس إدارة مستقل وجهاز إداري يتولى الإشراف على جميع خطوات تنفيذ المشاريع، ويقدم المعاونة الممكنة لإصدار التراخيص والإجراءات وتقديم المشورة الفنية؛ الاقتصادية والقانونية كما يتولى تقديم كافة التسهيلات المطلوبة، وتصدر الموافقة على التراخيص بإقامة مشروعات بالمناطق الحرة العامة من مجلس إدارة المنطقة الحرة توفيرا للوقت والجهد؛ كما يوفر الأراضي المجهزة بالمرافق اللازمة لإقامة المشروعات بالمناطق الحرة العامة وفقا للمساحات التي تتناسب كل مشروع، وتقدم الأراضي مقابل حق انتفاع سنوي تحدده الدولة، فالمنطقة الحرة العامة تتسم بصفة أساسية بحرية النشاط الاقتصادي لجميع التجار،المستثمرين، الشركات والمؤسسات الاقتصادية التي يسمح لها بممارسة نشاطها سواء التجاري أو المالي أو الصناعي... وتضم أكثر من مشروع (**الزين ، 2006، صفحة 240**). فالمناطق الحرة العامة تشمل:

- المناطق الحرة التي تقام داخل الدوائر الجمركية في الموانئ البحرية والجوية والمنافذ البرية.
- المناطق الحرة ذات الموانئ الخاصة بها.
- المناطق الحرة التي تنشأ داخل البلاد.

2. **المناطق الحرة الخاصة:**

ينحصر الاستثمار في هذه المناطق على مشروع استثماري واحد، يتم منحه حق الامتياز في المنطقة بشكل احتكاري ووفقا لنظام المناطق الحرة وقد أرجع سبب ذلك إلى عدد من العوامل أهمها (**عوض الحرزاني، 2007، صفحة 86**):

- ضرورة قرب المشروع الاستثماري من الأماكن التي تتوفر فيها المواد الخام الأولية.
- ما تخلفه هذه المشروعات من نفايات يترتب عليها الإضرار بالمشروعات الواقعة بجوارها.

- طبيعة النشاط الذي يزاوله المشروع الاستثماري الذي يتطلب أن يكون موقعه بجوار الميناء البحري أو الجوي.
- المساحة الكبيرة التي يتطلبها المشروع الاستثماري لمزاولة نشاطه والتي يصعب توافرها داخل المنطقة الحرة العامة.

تعتمد المنطقة الحرة الخاصة على تحديد المشايع القائمة فيها، وتقتصر الفائدة من إقامتها على الجهة التي يتم الترخيص لها بذلك، وتكون الفائدة في مثل هذه الحالة ذات طابع احتكاري فقط، ويشترط لإنشائها أن يتوفر بالمشروع شروط محددة كأن تكون المساحة اللازمة لإقامة المشروع من الكبر بحيث لا يمكن توفيرها داخل أحد المناطق الحرة العامة، أو أن ينجر عن المشروع تلوث للبيئة المحيطة مما يستدعي إقامته في منطقة خاصة، وتقام المناطق الحرة الخاصة داخل الدوائر الجمركية أو داخل البلد؛ ويصدر بإنشائها وبيان موقعها وحدودها ونوع النشاط المرخص به (صناعي، تخزين ...) قرار من الإدارة المسؤولة عن المناطق الحرة؛ ويقتصر النشاط فيها على المشروع المرخص به قرار إنشاؤها (**طريح ، 2015، صفحة 14**).

3. المناطق الحرة التي تشمل مدنا بأكملها:

يكون إنشائها مراعاة لظروف معينة مثل طبيعة النشاط مما يقتضي مزاولته في منطقة حرة خاصة على البحر مباشرة أو نظرا لعدم تجهيز المناطق الحرة العامة وفي هذه الحالة تعامل جميع منافذ هذه المدينة كأنها بوابات للمنطقة الحرة، ولا يتم إنشاء مثل هذا النوع من المناطق الحرة إلا في حالة توافر ظروف معينة مثل طبيعة النشاط في هذه المدينة وهو مكمل لبعضه البعض وفي نفس الوقت لم يتم تجهيز منطقة حرة عامة وهو ما حدث داخل مدينة بور سعيد وذلك قبل الانتهاء من كافة تجهيزات المنطقة الحرة العامة واستمر هذا الوضع حتى نهاية السبعينيات، ولكن الآن تعتبر مدينة بورسعيد مدينة حرة وبداخلها منطقة حرة عامة بها أسوار لها منافذ تفتح داخل المدينة.

غالبا ما يتم إنشاء هذا النوع من المناطق الحرة وفقا لظروف تتعلق بسعي الدولة المضيفة لتطوير مدينة معينة وتحويلها إلى مركز تجاري أو صناعي، ووفقا لهذا النظام تقوم الدولة المضيفة بالتعامل مع مداخل ومخارج المدينة على أنها بوابات للمنطقة الحرة حيث يتم التعامل مع الصادرات والواردات فيها على أنها قادمة من وإلى الدولة المضيفة، ولا تنشأ الدول هذا النوع من المناطق الحرة إلا بتوافر شروط معينة كتكامل مجمل الأنشطة الاستثمارية في المدينة مع بعضها البعض.

ثانيا: تقسيم المناطق الحرة من حيث طبيعة النشاط

يتم تحديد نوع المنطقة الحرة بناء على النشاط الذي تختص به كل منطقة، فنجد أن هناك مناطق خاصة بالنشاط التجاري وتخزين السلع كما نجد منطقة أخرى ينحصر نشاطها على تصنيع منتجات مخصصة للتصدير والاستهلاك المحلي وهناك مناطق مخصصة للخدمات المصرفية وبنوك الأعمال.... الخ إلا أن السائد في الوقت الراهن أنه يتم مزاولة كل الأنشطة مجتمعة في معظم المناطق الحرة في الدول المضيفة دون أن ينحصر نشاطها في نوع معين بذاته.

وعلى ضوء ما سبق يمكن تقسيم المناطق الحرة بحسب طبيعة نشاطها إلى الأنواع التالية (**محمودي ، 2002، صفحة 38**):

1. **المنطقة الحرة التجارية:** تعد هذه المنطقة في غالب الأحيان عبارة عن حيز جغرافي محدد يقع قرب ميناء وفي بعض الأحيان يقع بداخل الميناء ، و تنشأ هذه المناطق للقيام بأنشطة تجارية محدودة و مسموح بها مع باقي العالم ، و قد عرفها Porot و T.Showob : بانها مساحة محددة المعالم ، و غالبا ما تتواجد داخل أو أقرب ميناء لا يخضع نشاطها التجاري مع الخارج لأية قيود، و بإمكان المنتوجات الدخول و الخروج دون أداء رسوم جمركية، كما يمكن أن تخزن بها البضائع لمدة متفاوتة حسب الإجراءات المعمول بها داخل كل منطقة ، أو تفتح من أجل التأكد منها أو لإعادة تعبئتها.

وغالبا ما تستعمل من طرف الشركات التي ترتكز أنشطتها على الاستيراد و التصدير أو التوزيع بالجملة ، كما نجد مفهوما آخر لهذا الشكل دورا حيويا في تطور الحركة التجارية بأوروبا الشمالية ومؤخرا في دول الشرق الأوسط ،كما أن هناك ما : محلات duly free يسمى shop التي تعد امتدادا للمنطقة الحرة التجارية ، و توجد بالموانئ و المطارات و توجه خدماتها للسياح التي تكون غير خاضعة للرسوم و توفر مداخيل جد هامة إلا أنه مع بداية الستينات ما لبث أن وقع إثراء لهذا المفهوم مع هبوب رياح التصنيع على بعض الدول النامية ورغبة الدول المصنعة في التخفيض من تكاليف الإنتاج عن طريق توظيف اليد العاملة الرخيصة المتوفرة بكثرة لدى هذه الأخيرة (**خصاونة م.، 2005، صفحة 22**).

2. **المناطق الحرة الصناعية:** أول منطقة حرة صناعية بإيرلندا سنة 1959 بمدينة Shannon ، التي شكلت التجربة الأولى في هذا المجال، و التي سرعان ما تم تبنيها من طرف عدة دول بغض النظر عن مساحتها أو حجم سكانها أو مستوى دخلها الفردي السنوي مثل التايوان كوريا الجنوبية ، المكسيك ، الصين، جزر موريس ، الفلبين.. إلخ و تكون المناطق الحرة الصناعية في غالب الأحيان عبارة عن مجمعات صناعية تتواجد داخل مساحة محددة جغرافيا تطلق عليها عدة تسميات لها قاسم مشترك يتمثل في خلق مناخ تنعدم فيه أو على الأقل تتقلص فيه القيود التي تعرقل النشاط الاقتصادي سواء كانت قيودا ذات طبيعة جمركية أو جبائية أو إدارية.

فالدور المنوط بالمنطقة الحرة الصناعية و النتائج المنتظرة منها هما اللذان يعطيان الشكل النهائي لهذه الأخيرة ، فالدول السائرة في طريق النمو و بعض الدول النامية قد ركزت على المناطق الحرة الصناعية كأداة انتقلت بواسطتها من مرحلة تطبيق سياسة استبدال الواردات إلى اتباع استراتيجية تقوم على تشجيع الصادرات و تتميز المناطق الحرة الصناعية بـ:

ث. إن موقعها يقع عادة في مساحة محددة و يتم عزلها جمركيا عن بقية أقاليم الدولة.

ج. تكون في صورة منطقة حرة للصناعات التصديرية أو في شكل منطقة حرة المشروعات التي تسمى بالنقاط الحرة.

ح. إن نشاطها صناعي في المقام الأول بهدف الوصول إلى الأسواق العالمية بمنتجات منافسة.

خ. يسهم نشاط هذه المناطق من خلال الصناعات التي تقوم بها في الارتقاء بمستوى الصناعات المحلية في الدولة وفقا لمبدأ المنافسة في الجودة.

د. تتمتع هذه المناطق هذه المناطق بجميع صورها بالحوافز الجمركية و الضريبية و التسهيلات التي تمنحها الدول المضيفة بهدف جذب الاستثمارات إلى مناطق الحرة (**محمودي ، 2002، صفحة 39**).

وتهدف المناطق الحرة بالدرجة الأولى إلى جذب الشركات الأجنبية الصناعية التي تتخصص في سلع يتم إنتاجها بأحدث المعدات التكنولوجية كما تستخدم أيدي عاملة متميزة في مهارتها، و من أبرز المناطق الحرة الصناعية التي اشتهرت على المستوى العالمي تلك التي يتم إنشاؤها في سنغافورة وكوريا الجنوبية و هونج كونغ و التايوان .

3. **المناطق الحرة للخدمات:** وهي مناطق حرة تقام فيها المشروعات الاستثمارية التي تزاول الأنشطة المتعلقة بأعمال النقل بكافة أشكاله وكذا الأعمال المصرفية والتأمين وأي خدمات أخرى تحتاج إليها مشروعات المناطق الحرة والمشروعات الاستثمارية الأخرى داخل الدولة، وقد تعددت الأشكال والصور التي تندرج تحت هذا النوع من المناطق الحرة ويمكن حصر أهمها في نوعين هما المناطق الحرة المالية والمناطق الحرة الجبائية (**عوض الحرزاني، 2007، صفحة 94**).

مناطق الخدمات الحرة: تنقسم إلى مناطق حرة مالية و مناطق جبائية:

1. **المناطق الحرة المالية:** و تشمل المناطق الحرة البنكية و المناطق الحرة للتأمين:

أ. **المناطق الحرة البنكية:** يعرفها الدكتور Pascal Lorot Thierry Schwob أماكن جغرافية معلومة أين البنوك على اختلاف أصولها يمكنها ممارسة و بكل حرية نشاطاتها بشرط أن تعمل بنظام العملات الصعبة المتواجدة بينك الداخلي ، و ألا تكون لها علاقات مع غير المقيمين.

ظهر هذا النوع من المناطق في عهد الستينات كرد فعل على الأنظمة الحمائية و الواجهة التدخلية للدولة التي سادت الدول الصناعية عقب الحرب العالمية الثانية ، و التي من مظاهرها : الرقابة المفروضة على المبادلات ، رفع سقوف نسب الفوائد إلى حدودها القصوى ، مراقبة حركة تنقل رؤوس الأموال...الخ . وهو ما أدى للبنوك التي عانت من هذه القيود وغيرها إلى البحث عن مواقع أخرى لها تمارس فيها عملياتها البنكية المختلفة بكل حرية و بأساليب عمل جديدة إضافة للقديمة التي كان معمول بها.

ومن أهم الخصائص المميزة لهذه المناطق أنها تستفيد من إعفاء ضريبي كلي أو جزئي بالنسبة للضرائب المباشرة و غير المباشرة تحضى بأنظمة قانونية و على الأخص جمركية خفيفة ، من ذلك غياب القيود و الرقابة على المبادلات المتعلقة بالعملة و في الغالب ليس هناك رسوم على القيمة المضافة و على العملات ، تمتاز بالسرعة والفعالية في توفير كافة التسهيلات مع جودة الخدمات.

ب. **مناطق الحرة للتأمين:** يعتبر الكثير من الباحثين أن الظروف الذي شهدها العالم بعد الحرب العالمية الثانية وراء تشكل هذا النوع من المناطق الحرة بحيث تميزت بأنظمة قانونية صارمة قيدت عمل شركات التأمين ، و بنفس صيغة البنوك شركات التأمين هي الأخرى متواجدة بالساحات المالية الحرة تستفيد من تعطيل القوانين و الضريبة على أنشطتها.

2. **المناطق الجبائية:** الاسم الشائع لهذه المناطق هو جنات الضرائب ، وهي عبارة عن بلدان أو أقاليم تمنح لأشخاص الطبيعيين أو المعنويين المقيمين فيها نظاما خاص مقارنة بالبلدان المجاورة أو بالمعدل العام العالم ، يستفيدون بموجبه بمزايا ضريبية تمكنهم من الإفلات من ضرائب بلدانهم الأصلية أو الاستفادة من نظام ضريبي أكثر تحفيزا من بلدانهم لا سيما فيما يخص الضريبة على المداخيل ، و يمكن تحديد ستة حالات للمناطق الجبائية الحرة:

- بلدان لا توجد بها أي ضريبة على المداخيل و القيمة المضافة على رأس المال مثل : بهامش ، البحرين.
- بلدان أين الضريبة على المدخول أو الأرباح مقررة وفق مبدأ الإقليمية مثل : هونغ كونغ،
- ماليزيا. بلدان أين نسبة الضريبة مرتفعة قليلا إما لأنها حددت كذلك، و إما لأنها نتاج تطبيق الاتفاقيات الضريبية مثل سويسرا.
- بلدان تمنح مزايا متميزة للشركات القابضة أو لشركات المناطق الحرة مثل : لوكسومبورغ وهولندا. بلدان مانحة لإعفاءات ضريبية للصناعات المنشأة لأجل تنمية الصادرات مثل : ايرلندا.
- بلدان مانحة امتيازات أخرى خاصة تستفيد منها بعض الشركات مثل : جاميكا (**البعل، 2012، الصفحات 96-101**).

المبحث الثاني: أهداف المناطق الحرة، عوامل نجاحها و صورها المختلفة.

تسعى الدول من خلال إنشاء المناطق الحرة لجذب الاستثمارات الأجنبية وتحفيز الاستثمارات المحلية، وأيضا لتنشيط تجارتها الخارجية، فتقدم من أجل ذلك جملة من الحوافز والتسهيلات الجمركية والجبائية، وكذا الإدارية، والدول من وراء كل هذا تسعى إلى تحقيق جملة من الأهداف والغايات نجملها فيما يلي:

المطلب الاول : أهداف المناطق الحرة

❖ **أهداف المناطق الحرة**

تقيم الدول المناطق الحرة على أراضيها لأجل تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية التي تؤدي بدفع عجلة التنمية بها ولأجل الوصول لهذه الأهداف لابد من أن توفر هذه الدول مجموعة من المقومات تشجع وتدفع المستثمرين للاستثمار بالمناطق الحرة التي تقيمها وتجعلها ناجحة يمكن تلخيصها فيما يلي :

أولا: جذب الاستثمار الأجنبي المباشر

جذب وتشجيع رؤوس الأموال الأجنبية والمحلية للتطوير والتنمية الاقتصادية والاجتماعية وإقامة مشاريع البنية الأساسية والمرافق والتسهيلات الخدمية، من خلال الحوافز الجمركية والجبائية، وأيضا التسهيلات الإدارية الممنوحة من طرف الدول الأم، وبالتالي تعمق سياسة التجارة الدولية وتساعد على مرونة حركة الاستثمار الدولي، وهي تجذب الشركات المتعددة الجنسيات والتي تقوم بحوالي 50% من الاستثمار الدولي وتظل المناطق الحرة مجالا هاما من مجالات التجارة الدولية (**عبد المطلب ، 2003، صفحة 153**).

ثانيا: توفير فرص العمل

خلق فرص عمل جديدة والحد من مشكلة البطالة وخلق إدارة ماهرة تساهم في دفع عجلة التقدم الاقتصادي والاجتماعي، من خلال المناطق الحرة الصناعية التي تستقطب عدد هائل من العمال، حيث نجد أن عدد العمال في المناطق الحرة كان في بداية الثمانينات من القرن الماضي حوالي 3.5 مليون، وتشير دراسة قام بها المكتب الدولي للعمل في سنة 2004 إلى أن إجمالي فرص العمل التي وفرتها المناطق الحرة وصلت إلى ما يزيد عن 42 مليون فرصة (**هرمز و وأخرون، 2004، صفحة 126**).

ثالثا: ترقية الصادرات الصناعية

يشكل هذا الهدف أحد أهم الأهداف الأساسية لقيام المناطق الحرة في مختلف دول العالم وتعتبر الصادرات الصناعية بمناطق التصدير الصناعية الحرة مؤشرا للنجاح "نسبيا" الذي تحققه المناطق الحرة في جذب الاستثمارات الأجنبية، ولمعرفة الأهمية النسبية لصادرات المناطق بالنسبة للاقتصاد الوطن، وتزداد الأهمية بالنسبة لصادرات المناطق في الدول التي مازال

القطاع الصناعي غير متطور بالاقتصاد المحلي، وتهدف أيضا إلى زيادة صادرات الدولة إلى الخارج، وتخفيف الخلل في الميزان التجاري وميزان المدفوعات وتزداد الأهمية بالنسبة لصادرات المناطق الحرة في الدول التي مازال القطاع الصناعي غير متطور بالاقتصاد المحلي.

رابعا: توفير الدخول من العملة الصعبة

زيادة حصيلة الدولة من النقد الأجنبي، وذلك من خلال عمليات الشحن والصيانة، خاصة في حالة استخدام المواد الأولية الخام والعمال المحلين وأيضا في حالة توجيه مخرجاتها نحو السوق الداخلية، كل هذه العوامل توفر للدولة مصدر جديد من مصادر رفع حصيلة الدولة من النقد الأجنبي خاصة العملة الصعبة؛ وأيضا توفير هذه العملة خاصة في حالة توجيه منتجات ومخرجات هذه المناطق نحو الاقتصاد المحلي (السوق الوطنية) (**زين، 2000، صفحة 90**).

خامسا: الدفع بعجلة التنمية الاقتصادية

تساهم المناطق الحرة في تحقيق التنمية الاقتصادية؛ من خلال الأهداف المرجوة تحقيقها مما يعود على القطاعات المختلفة للاقتصاد المحلي بالآثار الإيجابية، منها المساهمة في التغلب على مشاكل ومعوقات التنمية للبلد المضيف، وتحسين طبيعة الارتباط بين الأنشطة الممارسة في المناطق الحرة والأنشطة القائمة داخل الاقتصاد الوطني، حيث أنها تساهم في توسيع قاعدة التصنيع، وتوفير مناصب الشغل، وأيضا مواجهة الاختلالات الاقتصادية السلبية في الميزان التجاري، وميزان المدفوعات.

المطلب الثاني : مقومات إنشاء مناطق الحرّة

على الرغم من قدرة أي دولة على تخصيص منطقة ما من أراضيها و تسييجها و عزلها عن بقية أجزاء الدولة و توفير التسهيلات و المزايا الضريبية و غير الضريبية وإعلانها منطقة حرة، لكن ليس بإمكان جميع الدول توفير شروط النجاح لها إذ أن نجاحها يعود إلى مدى توفر مقومات الإنشاء والإشهار من جانب ، و مدى قدرة الدولة على حشد إمكانياتها لخلق عوامل النجاح من جانب آخر، وهذا ما نتعرض له بالآتي:

بغية إنشاء منطقة حرة في بلد ما لابد من توفر مجموعة من المقومات الأساسية وهي (**أوسرير ، 2003، صفحة 41**):

أولا: المقومات السياسية و الأمنية:

لا جدال في أن استحداث منطقة حرة في بلد ما هو قرار سياسي ، قبل أن يكون قرارا اقتصاديا أو قرارا تشريعيا يتطلب التوافق في المصالح أو على الأقل عدم التعارض بين استراتيجيات البلد المضيف و الشركات الدولية النشاط المدعوة للإستثمار في المنطقة الحرة المزمع إنشاؤها، إذ أن معظم الاستثمارات التي تأتي إلى هذه المناطق تعود إلى شركات متعددة الجنسية التي تسعى إلى الاستحواذ على الأسواق ، و بالتالي لايمكن توقع تدفق هذه الاستثمارات مالم تكن هناك على

الأقل نقاط التقاء و مصالح و ضمانات كافية بحيث تؤدي إلى زيادة مقدرتها التنافسية و تعظيم أرباح استثماراتها و لأطول مدة ممكنة وبأقل المخاطر، فمثلا أحرزت الصين المرتبة الأولى بين الدول النامية والمرتبة الثانية بين دول العالم خلال عقد التسعينات في مجال جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة نتيجة تبنيها منهجا سياسيا مهادنا للولايات المتحدة و الغرب عموما، فقد حرصت على عدم الاصطدام معها و تغليبها للمصالح الاقتصادية على الاعتبارات الأخرى. **(سعدون و حمود، 2005، صفحة 85)**

و قرار استحداث المناطق الحرة يجب توفير له المناخ السياسي و الأمني المستقر و سيادة السلام و الوئام الوطني و الاستقرار السياسي و علاقات طيبة مع دول الجوار، لأن المنطقة الحرة لا تعمل في فراغ و هي ليست مخصصة لسد طلب السوق المحلية غالبا ، بل إنها تقام في ضوء حاجة وطنية و إقليمية.

إن عدم الاستقرار السياسي يزيد من درجة المخاطرة التي يتعرض لها رأس المال المستمر في البلد المعني ، الأمر الذي يعد معرقل أساسي للاستثمار إلى جانب الاستقرار السياسي فإن البنية السياسية الملائمة تتطلب سيادة الممارسات الديمقراطية ((حرية الصحافة، استقلال القضاء والشفافية والمشاركة..)) باعتبارها إطارا ضروريا للتنمية الاقتصادية.

ثانيا: المقومات الاقتصادية:

و تشمل توفر اقتصاد كلي مستمر نسبيا و متحرر من التدخلات الحكومية و يمثل بمعدل نمو جيد و نظام مالي فعال يتوفر على إشراف و ضوابط عمل البنوك و الأسواق المالية و المؤسسات المالية الأخرى و الالتزام بنظم المراجعة والتدقيق وفقا للمعايير الدولية ، يمتلك مزايا نسبية و تنافسية في مجال الخدمات ، توفر الطاقة الرخيصة ، تطور درجة استيعاب المعلومات و التقنيات الحديثة كما تعكسها مؤشرات التعليم و التنافسية أسواق واسعة كبيرة و ذات قدرة شرائية ، أو ذات موقع استراتيجي يطل على أسواق كبرى و قريب من خطوط التجارة الدولية مما يسمح بخفض تكاليف النقل ،لأن الشركات الأجنبية عند الاستثمار بالمناطق الحرة تفضل هذه الأسواق.

وكذلك لابد من أن تمتلك الدولة الأموال الكافية لإنشاء البنية الأساسية الضرورية لقيام المنطقة الحرة و الإشهار لها إضافة لوجود رؤية و إستراتيجية مستقبلية بخصوص الأهداف الاقتصادية و المسار التنموي الذي تسلكه الدولة ، لأن هذه الرؤية تعد عاملا هاما في الحد من الآثار السلبية و الأزمات المفاجئة التي قد يواجهها الاقتصاد الوطني.

ثالثا: المقومات البشرية:

ضرورة توفر الأيدي العاملة الماهرة والمؤهلة للعمل في الشركات والمشروعات الاستثمارية التي تقام في المنطقة الحرة الرخيصة نسبياً، وثمة عاملان متكاملان لهما أهمية كبيرة في تقويم قوة العمل من وجه نظر الشركات الدولية النشاط وهما المهارات والمرونة، الأولى : تشكل مورداً رئيسياً في عصر المعلوماتية بينما تعني الثانية (المرونة) سرعة التحرك وحرية الانتقال من العمل في المشروعات المقامة داخل الدولة إلى المشروعات المقامة في المنطقة الحرة، وهذا يتطلب من المشروعات المقامة

داخل الدولة أن يكون لديها بدائل محلية لمواجهة هذا الانتقال، أو إنها قادرة على توفير حوافز تجعل العاملين فيها لا يضحون بها الأمر الذي يجعل الشركات العاملة في المناطق الحرة تبحث عن قوى العمل الجديدة من مخرجات المؤسسات التعليمية المنخرطة حديثاً في سوق العمل وهي كثيرة في البلدان النامية بسبب البطالة أما البلدان قليلة السكان فينبغي وجود حد أدنى من الضوابط ومرونة أكبر في استيراد العمالة وهذا ما أتاحته قوانين دولة الإمارات العربية المتحدة في استيراد الأيدي العاملة الأجنبية وتهيئتها للعمل في المنطقة الحرة بجبل علي.

رابعا: المقومات التشريعية:

تتمثل في توفر الأساس القانوني لإنشاء المناطق الحرة وإدارتها والمزايا والحوافز التي توفرها للمستثمرين إضافة للثبات النسبي فيها ووضوحها، كذلك توفر نظم قضائية مستقلة تحمي سلطة القانون وتوفر إطارات تشريعية وتنظيمية تمنع الاحتكار سواء في القطاع العام أو الخاص وتحد من الفساد الإداري وتعزز الانفتاح والمنافسة واقامة نظام رقابي وتنظيمي يتسم بالعدالة والشفافية والفعالية (**البعل، 2012، الصفحات 62-63**).

خامسا: المقومات الجغرافية والبيئية:

والتي تتمثل بقرب الموقع المراد إشهاره كمنطقة حرة من خطوط التجارة الدولية. لذا تركزت أغلب المناطق الحرة في العالم في الموانئ البحرية أو بالقرب منها أو بالقرب من المطارات أو على الحدود قريباً من الأسواق الإقليمية أو الدولية وذلك بهدف خفض تكاليف النقل. إن أحد العوامل الهامة التي تدفع الشركات متعددة الجنسية للاستثمار في البلدان النامية هو الانخفاض النسبي في تكاليف النقل واختزال الوقت اللازم له بخاصة وإنه يمثل نسبه عالية من تكلفة المنتج النهائي في الدول الصناعية.

أما فيما يتعلق بأهمية المقومات البيئية للمنطقة الحرة فإن ذلك يتأتى من رغبة وحرص العديد من الشركات الأجنبية على التوطن في المناطق ذات البيئات والظروف المناخية المعتدلة نسبياً بما يسير لها إنجاز عملياتها الإنتاجية إقليمياً أو عالمياً. وعرض سلعها أو خدماتها وتصديرها إلى أسواق الاستهلاك الرئيسية لها إقليميا أو عالمياً.

المطلب الثالث : عوامل المتحكمة في نجاح المناطق الحرّة

لا تعد المقومات الأساسية لإنشاء المناطق الحرة التي مر ذكرها شرطا كافيا لضمان نجاح المناطق الحرة، إذ أن أغلب المناطق الحرة التي لم يكتب لها النجاح كانت تمتلك أغلب تلك المقومات وإنما لابد من توفر جملة من العوامل المترابطة و المتفاعلة مع بعضها النجاح هو محصلة لذلك التفاعل ، فيما يلي أبرزها:

أولا: عوامل نجاح المناطق الحرة

لضمان نجاح المناطق الحرة لابد من توفر جملة من العوامل المرتبطة والمتفاعلة مع بعضها لتحقيق هذا النجاح وأهمها ما يلي **(أسعد حمود ، 2006، الصفحات 8-9)**:

أ. **موقع المنطقة الحرة:**

يلعب الموقع الجغرافي للمنطقة الحرة دورا حيويا في نجاحها، فلا بد من إعداد دراسات وافية لاختيار الموقع يتم انجازه وطنيا أو الاعتماد على بيوت الخبرة الأجنبية أو بتكاليف المستثمر من القطاع الخاص بتمويل الدراسة، وتمر مراحل اختيار موقع المنطقة الحرة بعدة مراحل كما يعرضها المخطط:

الشكل رقم :(01) مراحل اختيار موقع المنطقة الحرة

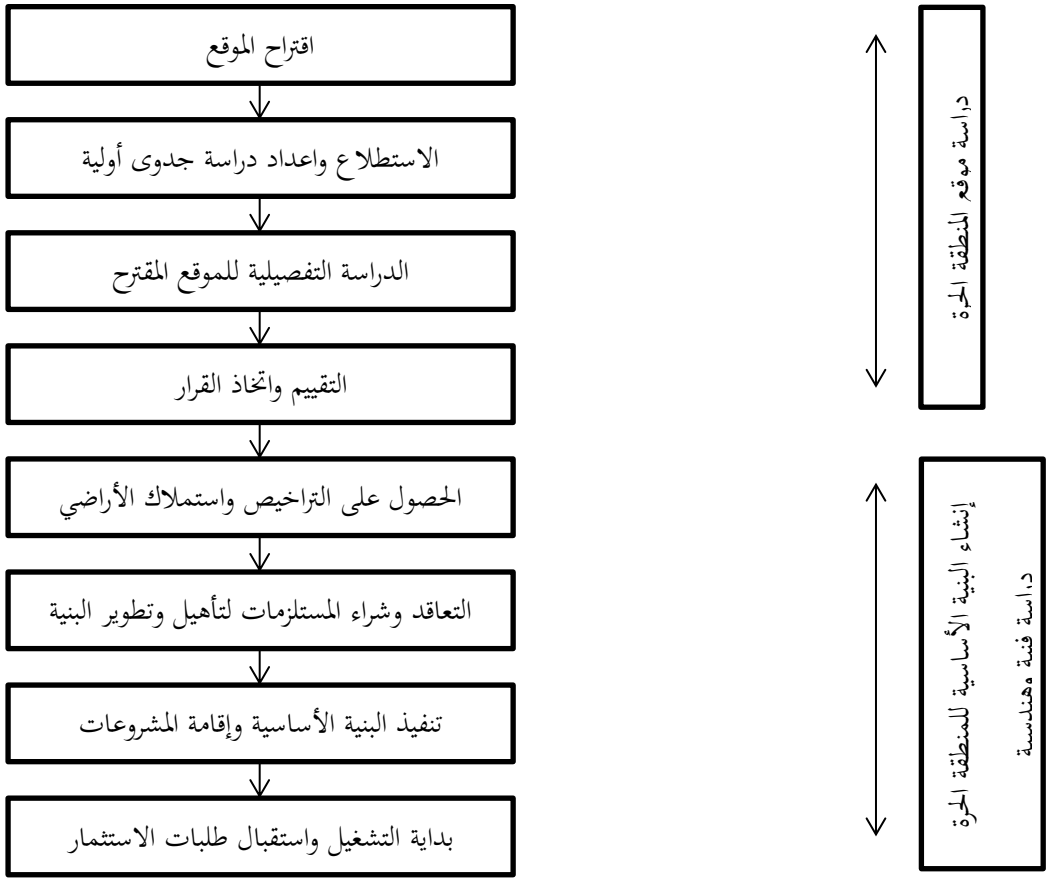

المصدر: (أسعد حمود ، 2006، صفحة 3).

ب. **التوازن في المصالح**

إذا كان من البديهي القول أن المصلحة الوطنية للدولة المضيفة هي الدافع الرئيسي لإنشاء المنطقة الحرة فإن التوازن في المصالح المشتركة بين الدولة المضيفة والمستثمرين بغض النظر عن جنسياتهم هو عامل رئيسي لنجاحها. إذ أن المستثمرين الأجانب لا يقدمون على توطين مشروع ما في أي موقع ما لم يتأكدوا من أن ظروفه الإنتاجية سوف تجعله ينتج بمستوى من التكاليف يمكنه المنافسة الدولية واختراق الأسواق.

إن المناطق الحرة هي مشروعات لتبادل المزايا والمصالح بين أطراف متعددة المستثمرون من جهة، الأسواق الإقليمية من جهة ثانية والاقتصاد الوطني من الجهة الثالثة). لذا فإن فاعليتها تقوم على درجة مساهمة وعائد كل طرف ولصالح من تنامي الأفضلية ومدى التوازن بين ما تقدم من حوافز ومزايا وتسهيلات وبين ما تحصل عليه الدولة من منافع اقتصادية واجتماعية تنعكس إيجابياً على أهدافها التنموية.

ت. فهم فلسفة المنطقة الحرة:

إن المناطق الحرة تمثل في البلدان النامية منطقة اقتصادية خاصة تعمل فيها القوانين الاقتصادية بحرية أي إنها جسور رأسمالية قد تختلف نسبياً عن السياسات والأيديولوجيا السائدة في الدولة المضيفة. لذا لا بد من فهم هذه الفلسفة من قبل الهيئات الموكل إليها إدارة المنطقة الحرة والهيئات المساندة لها وعدها آلية فعالة وضرورية من آليات التنمية، مما يتطلب أن تتيح الدولة المضيفة مستلزمات التنافس الحر بين الاستثمارات الوطنية والأجنبية تشجيعاً للصادرات وتشغيلاً للموارد المادية والبشرية ولتحقيق التراكم المعرفي والتقني والإداري. وبذلك فإن المناطق الحرة أداة للتكامل والتفاعل مع الاقتصاد العالمي دون فقدان للخصوصية الوطنية على الصعيد الاقتصادي وهذا ونلاحظه من تجربة المناطق الاقتصادية الخاصة في الصين.

ث. دراسات الجدوى الاقتصادية والفنية:

بغية توفير مستلزمات النجاح للمنطقة الحرة لا بد من إخضاع إنشائها إلى دراسات الجدوى الاقتصادية والمالية والفنية باعتبارها مشروعاً استثمارياً ذو أبعاد اقتصادية وسياسية واجتماعية. حيث أن دراسة الجدوى في هذه الحالة أسلوب ومنهج أو طريقة منظمة يراد بها تعزيز إمكانية إنشاء المنطقة الحرة من عدمها ومدى إمكانية تحقيقها للأهداف المرجوة منها وذلك بالاستناد إلى معايير ومقاييس محددة كمعيار الربحية الاقتصادية القومية الذي يبين أثر المنطقة الحرة على مجمل الاقتصاد الوطني اقتصادياً واجتماعياً واستراتيجياً). وباستخدام بيانات مقدرة لأدائها طيلة حياتها المتوقعة.

ج. تحديد الهدف من المنطقة الحرة:

لا بد من تحديد الهدف من إقامة المنطقة الحرة وبدقة ووضع الخطط والآليات للوصول إلى هذا الهدف الذي ينبغي أن يكون متناسب مع إمكانات الدولة المضيفة وسياساتها الاقتصادية وجزء لا يتجزأ من استراتيجيتها الشاملة وفي حالة تعدد المناطق الحرة في الدولة الواحدة، ضرورة توخي الانسجام في تحديد أهداف كل منطقة حرة ، وحصر فرص التنافس فيما بينها إلى أدنى حد ممكن، والعمل على خلق تكامل وتشابك بين أهدافها. مع الإشارة إلى أن أهداف المناطق الحرة عملية

ديناميكية قابلة للتغير والتطور وفقاً للتطورات السياسية والاقتصادية في الدولة واستجابة للتطورات الاقتصادية والتقنية والعلمية في العالم. إن أهم جزء في الأهداف هو كيفية تحويلها إلى سياسات وبرامج ووضع خطة لتنفيذها بالشكل المناسب ووفق جدول زمني معد إعداداً جيداً وبما يتناسب مع الظروف والإمكانات والوسائل المتاحة للدولة المضيفة.

ح. تحديد الأنشطة المسموحة والممنوعة:

ينبغي تحديد الممارسات والأنشطة المسموحة في المنطقة الحرة بشكل واضح ومعلن وكذلك الأنشطة الممنوعة والمحظورة. وبشكل عام فإن الأنشطة المرغوبة في المناطق الحرة غالباً ما تكون واضحة حسب الهدف المعلن ونمط المنطقة الحرة، فإذا كانت متخصصة بالصناعات الالكترونية أو الهندسية أو البتروكيماوية أو غيرها، فإنها توفر مستلزمات توطن تلك الصناعات وتضع التسهيلات الضرورية لها.

خ. وضوح وانسجام تشريعات المناطق الحرة:

ينبغي انسجام وتوافق القوانين المتعلقة بالاستثمار والتصدير والاستيراد والنقل البحري وإدارة الموانئ مع تشريعات وأنظمة المناطق الحرة .

كما ينبغي أن يكون هناك تناسب وانسجام وتفاعل بين التشريعات المنظمة للاستثمار في المنطقة الحرة وتلك المعتمدة داخل الدولة المضيفة لذا فقد قامت العديد من الدول النامية بتحرير التشريعات والأنظمة الخاصة بالاستثمارات الأجنبية المباشرة ومنح القطاع الخاص الوطني المزيد من المرونة والحوافز و التسهيلات.

د. كفاءة وشفافية إدارة المنطقة الحرة

تلعب الإدارة دوراً هاماً في نجاح أو فشل المشروعات الاقتصادية، لكنها في المناطق الحرة تلعب الدور الأهم، لذا لا بد من اختيار الإدارة الكفؤة ومنحها الصلاحيات الكافية لممارسة أعمالها وبالشكل الذي يجنبها الوقوع في الإجراءات الروتينية المعقدة ويساهم في سرعة إنجاز المعاملات. إن من أهم العوامل الطاردة للاستثمار تعدد مصادر القرار وتشعب الأجهزة الإدارية التي ينبغي على المستثمر مراجعتها والحصول على موافقتها، الأمر الذي يتطلب التركيز في المناطق الحرة عملياً وإعلامياً على شعار التعامل مع إدارة واحدة للمستثمرين الراغبين في الاستثمار وفي موقع واحد نظام الشباك الواحد (ONE Windows Service) وأن يتم إجراء المعاملات من خلال شبكات التبادل الإلكتروني للبيانات واستخدام شبكة الإنترنت بما يختزل الجهد والزمن والكلفة.

ذ. الاستفادة من تجارب المناطق الحرة القائمة:

عند إنشاء منطقة حرة جديدة من الضروري دراسة تجارب المناطق الحرة القائمة وآليات الاستثمار فيها وطرق إدارتها والعوامل التي أدت إلى نجاحها أو فشلها والبنى الارتكازية المتوفرة فيها ونوعية الاستثمارات المستوطنة فيها. والبدء من

حيث انتهت إليه المناطق الحرة الناجحة مع العمل على خلق مزايا وتسهيلات وأنشطة تختلف وتتميز عن المزايا والتسهيلات والأنشطة القائمة في المناطق الحرة الأخرى لا سيما المجاورة ومقارنة العوائد المتوقعة منها مع تكاليفها على الاقتصاد الوطني بغية إلا تكون التسهيلات والمزايا هبة للمستثمرين ودون عوائد مجزية للاقتصاد الوطني.

ر. **الإعداد لإدارة الأزمات:**

إلى جانب التنظيم المناسب لإدارة المنطقة الحرة في الظروف العادية هناك حاجة ماسة للإعداد الجيد لإدارة الأزمات سواء كانت أزمات ناجمة عن كوارث طبيعية أم تلك الناجمة عن أحداث امنية أو سياسية أو اقتصادية كأعمال التخريب أو الحروب أو الحصار الاقتصادي أو اتباع سياسات إغراق من قبل المناطق الحرة المنافسة.

ويحتاج الأمر وضع نظام معروف سلفاً يحدد الجهة المختصة لمعالجة الأزمة والوسائل التي يتم بها أخطار كل الجهات الأخرى ذات الشأن وتلقى التوجيهات منها وطرق الإعلام والاتصالات الداخلية والخارجية المناسبة. وأن تفاصيل ذلك تختلف بحسب ظروف كل دولة وأبعاد كل أزمة وكفاءة إدارة المنطقة الحرة وقدرتها على استشراف المستقبل والتنبؤ بالأزمات المحتملة قبل وقوعها والاستعداد لمواجهتها.

المبحث الثالث : الاستثمار في المناطق الحرّة

المطلب الأول: الإطار التنظيمي للمناطق الحرة

إن مسؤولية التسيير والسهر على المناطق الحرة لا تخرج في غالب الأحيان عن ثلاثة أجهزة وهي:

أولا: الوزارة الوصية

إن اختيار الوزارة الوصية يرتبط بنوع المنطقة الحرة فمثلا المناطق الحرة المالية تخضع لوزارة المالية والمناطق الحرة الصناعية تخضع لوصاية وزارة الصناعة وهكذا وبصفة عامة فإن مسؤوليات الوزارة الوصية تتمثل في (**فضال ، 2008، الصفحات 26-28**):

أ. إعداد المقتضيات التشريعية والقانونية لإدارة هذه المناطق وادخال تعديلات عليها كلما دعت الضرورة لذلك.
ب. الدفاع عن مصالح المنطقة لدى باقي السلطات الحكومية
ت. ممارسة السلطة العامة للمراقبة والحراسة.
ث. نقل التوجيهات الحكومية.

ثانيا: السلطة المركزية

وقد تستند مهمة التسيير إلى إدارة داخل وزارة معينة ذات كفاءة مالية اقتصادية أو مؤسسة عمومية، وتتحدد مسؤولية السلطة المركزية في ضمان الوصاية على أجهزة تسيير المناطق الحرة والقيام بالتحكم في خلافات الشركات والمستثمرين وكذا اعتماد وقبول مشاريع الاستثمار وأيضا اقتراح التحسينات والتعديلات التي تراها مناسبة لهذه المناطق.

ثالثا: هيئة التسيير

في هذا الإطار يمكن أن يمنح التدبير إلى مؤسسة عامة أو إلى شخصية ذات امتياز ويمكن أن تكون مهام جهاز التسيير على الشكل التالي:

أ. تعريف وتطبيق سياسات المناطق الحرة عن طريق رسائل إعلانية وإعلامية
ب. خلق إدارة لمراقبة واستغلال المخازن.
ت. الالتزام بتشغيل أراضي المنطقة.
ث. شرطة عامة للمنطقة.

فالنسبة للتسيير من طرف مؤسسة عامة، فإن الأمر يتعلق بخلق كيان له شخصية قانونية واستقلال مالي تحت وصاية السلطة العمومية التي يعهد إليها بتسيير إدارة المنطقة الحرة، ونظام التسيير هذا تم اتباعه من طرف عدة دول مثل جمهورية

مصر العربية بموجب قانون رقم 43 لسنة 1974م المعدل بقانون 32 سنة 1977م فإن تسيير كل منطقة حرة يتم من طرف مجلس إداري يتم اختيار أعضاءه من طرف مجلس إدارة السلطات العامة للمناطق الحرة التي تمثل شخص معنوي تابع لوزارة الاقتصاد والتعاونية الاقتصادية. أما بالنسبة لتسيير المناطق الحرة من طرف شخصية خاصة تحت نظام الامتياز نورد المثال المتعلق بالمغرب فالقانون المغربي يسمح بتفويض بعض التسهيلات للأشخاص الخاصة ذات امتياز والتي تعمل على السهر على شؤون المناطق الحرة كما جاء به الظهير المتعلق بالمناطق الحرة لطنجة سنة 1961م رقم 426-61-1 ينص في المادة 15 منه أن تسيير المناطق الحرة يمكن أن يمنح سواء للمؤسسات العامة أو الخاصة.

المطلب الثاني : حوافز ومزايا الاستثمار في المناطق الحرّة.

إن الخاصية الأساسية للمناطق الحرة تكمن في النظام الجبائي المرن الذي يخضع إليه المتعاملون وكذلك العمليات التي يمارسونها داخل المنطقة، فهي تمنح امتيازات في إطار الإجراءات المحفزة في مجال الاستثمار وبالخصوص من الناحية الجبائية على غرار المحيط الاقتصادي الدولي أو الإقليمي الذي تنتمي إليه، وهذه الامتيازات ما هي إلا وسيلة لجذب المتعاملين الاقتصاديين الأجانب لاستثمار رؤوس أموالهم داخل المنطقة الحرة.

❖ **حوافز في المناطق الحرة**

يمكن تقسيم أنواع حوافز الإستثمار في المناطق الحرة إلى ما يلي :

أ. **الحوافز التنظيمية** : هي إجراءات لجذب المشاريع الاستثمارية من خلال تقديم استثناءات من القواعد واللوائح الوطنية أو غير الوطنية، عندما يتم تقديم مثل هذه الاستثناءات على أساس الاقتصاد ككل ، فإنها تميل إلى التركيز على المتطلبات البيئية والاجتماعية والمتعلقة بسوق العمل المفروضة على المستثمرين، وفي سياق المناطق الحرة، غالبا ما تتمثل الحوافز في تخفيف لوائح الاستثمار المباشر (مثل متطلبات الجنسية وإجراءات الفحص والترخيص المطبقة في أماكن أخرى من الإقتصاد المضيف (**OECD, 2004**).

ب. **الحوافز الجبائية** : تتمثل الحوافز الجبائية في تخفيف العبء الضريبي على الشركات المستثمرة أو موظفيها، وخلافا عن العديد من الحوافز الأخرى، فإنها غالبا ما تستند إلى قواعد ، حيث أن التغييرات في الجباية تتطلب إجراءات تشريعية في معظم الحالات، وعادة ما تتخذ الحوافز الجبائية العامة شكل تخفيضات في معدلات الضرائب المؤسسية أو الإعفاءات الضريبية، تشجيع تكوين رأس المال (على سبيل المثال الإعفاءات الضريبية للاستثمار وسياسات الإهلاك المتسارع؛ والمعاملة التفضيلية للمستثمرين الأجانب (مثل خفض الضرائب علي التحويلات المالية ؛ وتخفيض معدلات ضريبة الدخل الشخصي علي الأجانب)، وتشمل الحوافز الجبائية في المناطق الحرة ، بحسب التعريف تقريبا ، تشمل أيضا تخفيض الرسوم الجمركية وضرائب الاستيراد والتصدير (OECD, **2004**) .

ت. **الحوافز المالية** : وتتألف الحوافز المالية من الإنفاق العام غير المادي لاجتذاب الشركات أو حثها على الإستثمار، وكثيراً ما تكون هذه التكاليف مبررة رسميا بسبب الحاجة إلى تعويض المستثمرين عن المساوئ الموقع بعينه أو ما يعرف بنفقات معادلة (الموقع) والتي يتم تفسيرها على أنها سياسة لتسوية الموقع، أو قد تتخذ هيئة تكييف البنية الأساسية لموقع محتمل وفقا لاحتياجات المستثمرين، وتشمل الحوافز المالية الأخرى تقديم الدعم للتكاليف الفعلية لنقل وحدات الشركات مثل تكلفة التدريب على العمل؛ ودعم الإغتراب ؛ وإعانات الأجور المؤقتة (**OECD**, **2004**).

ويلخص الجدول التالي الحوافز التي توفرها المناطق الحرة في بعض البلدان.

الجدول رقم 01: الحوافز التي توفرها المناطق الحرة في بعض الدول

البلد	الاعفاء الجمركي	الاعفاء الضريبي	أخرى
دولة الامارات العربية (منطقة جبل علي)	لا رسوم جمركية على الواردات والصادرات	إعفاء كامل لمدة 15 سنة قابلة للتجديد في نفس المدة بما فيها الضريبة على الدخل والشركات والأراضي	حرية تحويل راس المال والارباح إلى الخارج بنسبة 100%
إيران	إعفاء كافة البضاعة الواردة من الرسوم الجمركية ورسوم الفوائد التجارية	إعفاء كامل من كل أنواع الضرائب للسنوات 15 الأولى	حرية تحويل الأرباح الصافية ورأس المال إلى الخارج
المملكة الأردنية الهاشمية	لا رسوم جمركية على الاستثمارات أو الواردات أو الصادرات الداخلة أو الخارجة من المنطقة الحرة	إعفاء كامل من الضرائب	حرية تحويل رأس المال والأرباح إلى الخارج ولا ضرائب أو رسوم عليها
الجمهورية العربية السورية	إعفاء كامل من الرسوم الجمركية	إعفاء كامل من كافة الضرائب	حرية تحويل رأس المال الأجنبي المستثمر وأرباحه إلى الخارج أو عند إدخال رأس أو الأرباح
لبنان	إعفاء كامل من الرسوم الجمركية	إعفاء كامل من الضرائب على الشركات لمدة 15 سنة	إعفاء الموظفين الأجانب من الضرائب ومنح المستثمرين الأجانب إمكانية التملك داخل المنطقة الحرة بسبة 100%

المصدر: علي عباس، مرجع سبق ذكره.

❖ **مزايا الاستثمار في المناطق الحرة:**

ويتمتع الاستثمار في المناطق الحرة بالعديد من المزايا و أهمها عدم وجود قيود على جنسية رأس المال وحرية اختيار الشكل القانوني للمشروع، وكذلك حرية تحديد أسعار المنتجات ونسبة الأرباح، بالإضافة إلى إعفاء الأصول الرأسمالية ومستلزمات الإنتاج والصادرات والواردات من الضرائب الجمركية وضريبة المبيعات وغيرها من الضرائب والرسوم، كما تمنح المشروعات القائمة بالمناطق الحرة عدد من الضمانات من أبرزها عدم جواز تأميمها أو مصادرتها أو التحفظ عليها أو نزع ملكية عقاراتها من غير الطريق القضائي.

وهكذا تحقق المناطق الحرة العديد من المزايا سواء بالنسبة للدولة نفسها أو المستثمرين والمشروعات الوطنية والأجنبية، ويمكن تقسيم هذه المزايا إلى قسمين (**عادل ، 2010، صفحة 23**):

- **المزايا التي تحققها المناطق الحرة للدولة:**

1. تخفيف القيود الجمركية على حركة التجارة وتقليل معوقات انتقال رؤوس الأموال؛ مما يوفر رؤوس الأموال اللازمة لعملية التنمية.
2. إنشاء بعض الصناعات التي تقوم بالتصدير إلى الخارج، وتتكامل مع المشروعات الصناعية داخل الدولة.
3. توفير فرص عمل للعمالة المحلية وتخفيف حدة البطالة.
4. زيادة حصيلة الدولة من النقد الأجنبي من الرسوم والإيجارات التي تدفعها المشروعات داخل المنطقة.
5. زيادة صادرات الدولة إلى الخارج، وتخفيف الخلل في الميزان التجاري وميزان المدفوعات.
6. استقدام تكنولوجيا متطورة، وتدريب العمالة الوطنية عليها والاستفادة منها في تطوير الصناعة المحلية.
7. العمل على زيادة استفادة الدولة من مواردها الاقتصادية أو موقعها الاستراتيجي والتي لا تكفل لها إمكانياتها المالية والتكنولوجية الاستفادة منها.
8. العمل على تنمية المناطق النائية أو الأقل تقدما، والتي لا يقبل رجال الأعمال على الاستثمار فيها.
9. ضمان توفير مخزون استراتيجي من السلع الهامة في أوقات السلم والحرب وتجنب حدوث أزمات اقتصادية.

- **المزايا التي تحققها المناطق الحرة للمستثمرين والمشروعات**

1. تحقق المناطق الحرة لرؤوس الأموال والمشروعات العاملة بها العديد من مزايا والإعفاءات، خاصة الإعفاءات الجمركية، وإعفاءات الضرائب التي لا تتوافر للمشروعات التي تعمل خارج هذه المناطق الحرة (**عادل ، 2010، صفحة 24**).
2. تسويق إنتاج المشروعات في أسواق الدول المجاورة.

3. الاستفادة من الأيدي العاملة أو مستلزمات الإنتاج الرخيصة في بعض الدول، بما يحقق خفضا لتكاليف وأسعار المنتجات ويرفع القدرة التنافسية لهذه المشروعات .
4. الاستفادة من البنية الأساسية التي تقوم الدولة بتوفيرها لهذه المشروعات في المناطق الحرة، بما يساعد على تقليل تكاليف الإنتاج وزيادة الأرباح.
5. زيادة الأرباح الإجمالية للمشروعات من خلال توسيع نشاطها للعمل في الصناعات المغذية والمتكاملة مع نشاطها الأساسي في هذه المناطق.

المطلب الثالث :التمييز بين المناطق الحرّة و مناطق التجارة الحرّة و الاسواق الحرّة.

تعرف مناطق التجارة الحرة؛ بأنها نمط دولي مختلف عن المناطق الحرة؛ حيث تنشأ منطقة التجارة الحرة بين دولتين أو أكثر لتحرير جميع السلع المتبادلة بينها أو بعضها، وذلك لتنشيط التجارة البينية للدول الأعضاء في هذه المنطقة.

في حين أن الأسواق الحرة هي الأماكن التي تباع فيها السلع الاستهلاكية تامة الصنع للأفراد العابرين للمطارات والموانئ في الدول المختلفة، سواء كانت سلعاً محلية أو أجنبية، دون إجراء أي عمليات صناعية على هذه السلع في تلك الأسواق الحرة، ويتم البيع فيها في حدود الاستهلاك الشخصي للأفراد المسافرين؛ بهدف امتصاص العملات الأجنبية من هؤلاء الأفراد ولتنشيط السياحة.

أما المناطق الحرة فهي جزء من الإقليم أو الدولة محاط بسياج أو جدار وله نقاط مراقبة للدخول والخروج، يتم فيه تخزين أو تصنيع أو تحويل المواد المستوردة من الخارج، وتعتبر السلع المنتجة أو المقدمة فيها خارج المنطقة الجمركية وغير خاضعة للرسوم والضوابط الجمركية، ويتم منحها مزايا اقتصادية ومالية محددة (**قطيشات، 2010، صفحة 24**).

خلاصة الفصل الأول:

إن المناطق الحرة ليست حديثة النشأة بل كانت منذ القديم ولكن تطورت وازدادت أهميتها لكونها وسيلة اقتصادية تهدف إلى جذب الاستثمارات ورؤوس الأموال الأجنبية إلى الدول، وتتعدد وتختلف تعاريف ومصطلحات المناطق الحرة بحسب الفعاليات والأنشطة الاقتصادية التي تمارس فيها ويمكن تعريفها عموما على أنها جزء محدود من أرض دولة يكون مفصول جمركيا ولا تسري عليه قوانين وأحكام التجارة الخارجية النافذة في البلد وتتميز هذه المناطق بالعديد من الأنواع لكنها تختلف من حيث تقسيمها. ومن أجل نجاح هذه المناطق لابد من أن تتميز بمجموعة من المقومات والعوامل التي تساعدها في أداء نشاطها كما تقوم بتقديم مجموعة من الحوافز والضمانات للمستثمرين من أجل تشجيع الاستثمار داخل هذه المناطق.

الفصل الثاني

الإطار النظري لعلاقة المناطق الحرّة

بالإستثمار الأجنبي المباشر

تمهيد:

يعتبر الاستثمار الاجنبي المباشر أحد أهم انواع النشاطات الاقتصادية التي تعتمد عليها الدول من اجل النهوض باقتصادها و باعتباره مصدر لتمويل احتياجات الدول و محركا أساسيا لعجلة النمو الاقتصادي لذلك ازدادت اهتمامات الباحثين الاقتصاديين و المنظمات الدولية بظاهرة عليه الاستثمارات الاجنبية المباشرة ، فتسابقت الدول على اختلاف درجة تقدمها في جذبه و تأقلمت مع متطلباته محاولة منها لتعظيم الاستفادة فإن قدرة الدولة على جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة تعتمد على الى حد كبير على مدى توافر مقومات و عوامل محددة في الدول المضيفة و التي تختلف من دولة لأخرى نظرا لاختلاف ظروفها : الطبيعية ، الاقتصادية، السياسية ، الاجتماعية و القانونية.

المبحث الأول : عموميات حول الإستثمار الأجنبي المباشر

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر حاليا من القضايا الجوهرية و الهامة المستخدمة في مسيرة التنمية الاقتصادية و صانع التقدم من خلال خلق الثروة و دفع الاقتصاد إلى الأمام في كثير من الدول ، كما يمكن من خلاله الحصول على القدرات العلمية و التكنولوجية المعاصرة وكيفية توظيفها محليا.

المطلب الأول : مفهوم الإستثمار الأجنبي المباشر

- **مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر.(IDE) :**

تختلف نظرة الباحثين والمفكرين الاقتصاديين عن نظرة المنظمات والهيئات والمؤسسات الدولية للاستثمار الأجنبي المباشر، إلا أنهما تشتركان في نقطتين أساسيتين هما: الملكية للمشروع، وحق المراقبة للمؤسسة المستثمر فيها، أي أن "هذا الاستثمار يُمَكِّن الكيان الذي يستثمر في ممارسة الرقابة المباشرة على أصول الشركة التي أستثمر فيها" (**ARNAL, 2008, pp. 23-24**) ، لذا سوف نأخذ تعريف كل جهة على حدى:

- **تعاريف بعض الباحثين الاقتصاديين:**

وردت العديد من التعاريف للاستثمار الأجنبي المباشر، من الباحثين والمفكرين الاقتصاديين، نورد البعض منها كالتالي:

يُقصد بالاستثمارات الأجنبية المباشرة، تلك الاستثمارات التي يملكها ويديرها المستثمر الأجنبي إما بسبب ملكيته الكاملة لها، أو ملكيته لنصيب منها يكفل له حق الإدارة. ويتميز الاستثمار الأجنبي المباشر بطابع مزدوج الأول: وجود نشاط اقتصادي يُزاوله المستثمر الأجنبي في البلد المضيف والثاني ملكيته الكلية أو الجزئية للمشروع. أي أنها "تأخذ شكل إقامة مشروعات أجنبية داخل دول أخرى كاستثمار طويل الأجل" (**الحجار، 2003، صفحة 58**).

1. **تعريف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية :(UNCTAD)** منظمة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية هي منظمة تتبع الأمم المتحدة، يبلغ عدد أعضاء الدول المنخرطة فيها في الوقت الراهن 168 عضوا، ومن أهم الأهداف التي أنشأت من أجلها "هو السعي نحو إقامة نظام اقتصادي عالمي جديد New International Economic Orderوالذي يشار إليه بالأحرف الأولى (NIEO)،ويهدف هذا النظام الجديد إلى تحقيق العدالة بين الشمال المتقدم والجنوب (**سامي، 1993، صفحة 275**) المتخلف على نحو يؤمن مزيدا من التدفقات في الصرف الأجنبي اللازم لتغطية احتياجات التنمية الاقتصادية لدول الجنوب.
2. **تعريف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية الأوروبية :(OCDE)** عرفت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية الأوروبية، الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه: "كل شخص طبيعي، كل مؤسسة عمومية (حكومية أو خاصة كل حكومة، كل مجموعة من الأشخاص الطبيعيين الذين لديهم علاقة ارتباط) فيما بينهم كل مجموعة من المؤسسات التي لديها الشخصية المعنوية المرتبطة فيما بينها، هي عبارة عن مستثمر أجنبي مباشر إذا كان لديه مؤسسة للاستثمار المباشر ويعني أيضا فرع أو شركة فرعية تقوم بعمليات في بلد آخر غير الذي يقيم به المستثمر الأجنبي. (**فضيل ، 2004، صفحة 12**)"

3. **تعريف المنظمة العالمية للتجارة :(OMC)** الاستثمار الأجنبي المباشر في أدبيات المنظمة العالمية للتجارة يسمح بإجراء التبادل بين السلع والخدمات على المستوى الدولي، أي يساعد على تنمية التجارة الدولية كما يعمل على تنشيطها، ولكن لا يمكن أن يحل محل صادرات الدولة.
4. **تعريف المشرع الجزائري للاستثمار الأجنبي المباشر (التعريف القانوني):** يُعرف المشرع الجزائري وبمقتضى القانون رقم 01-10- المؤرخ في 3 يوليو 2001 والمتضمن قانون المناجم)، الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه:
   - اقتناء أصول تندرج في إطار استحداث نشاطات جديدة، أو توسيع قدرات الإنتاج، أو إعادة التأهيل، أو إعادة الهيكلة .
   - المساهمة في رأسمال مؤسسة في شكل مساهمات نقدية أو عينية.
5. **تعريف صندوق النقد الدولي (FMI)** : بالنسبة لصندوق النقد الدولي ، يعرف الاستثمار الأجنبي على أنه نوع من أنواع الاستثمار الدولي الذي يعكس هدف كيان مقيم في اقتصاد ما على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في اقتصاد أخر،وتنطوي هذه المصلحة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر مباشر و المؤسسة، بالإضافة إلى تمتع المستثمر المباشر بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة (**International Monetary Fund, 1997, p. 66**).

بقراءتنا لكل هذه التعاريف المختلفة للاستثمار الأجنبي المباشر نلاحظ وإن أجمعت التملك والمشاركة في الإدارة والتسيير، أنها تخضع لتوجهات الباحثين ومذاهبهم الاقتصادية، فكل باحث يعرفها من وجهة نظر المدرسة الاقتصادية التي ينتمي إليها.

المطلب الثاني : أشكال الإستثمار الأجنبي المباشر

يأخذ الاستثمار الأجنبي المباشر عدة أشكال لعل من أهمها (**ماجد ، 2011، صفحة 102**):

1. **الإستثمار المشترك:(Joint-Venture)**

يقوم هذا النوع على مبدأ الشراكة بين طرفين أو أكثر من بلدين أو أكثر من خلال شراكة دولية، ويحدث ذلك في شكل مشروعات اقتصادية تندرج فيها عمليات إنتاجية وتسويقية ومالية (**عبد الحميد ، 2006، صفحة 184**)،تتم في دولة أجنبية الدولة المضيفة وبمشاركتها والاعتقاد السائد في الدول المضيفة، هو إن صيغة المشاركة تجعلها قادرة على الحصول على احتياجاتها من الموارد التكنولوجية والخبرات الإدارية دون أن تتخلى عن السيطرة ولو جزئيا على المشاريع المقامة على أراضيها.

إن الشركات المتعددة الجنسيات أو الشركات عابرة القومية) (TNCS) يزداد إقبالها على صيغة المشاركة كلما قلت مزاياها التكنولوجية وأصبحت هذه المزايا عرضة للتهديد أو المنافسة، ويرجع السبب الأساس إلى قبول الشركات المتعددة الجنسيات بهذا النوع إلى موقف الدول المضيفة ولا سيما الدول النامية من الشركات متعددة الجنسيات، حيث وضعت هذه الدول قيوداً كثيرة على ملكية المشروعات المقامة على أراضيها. إذ إن بعض الدول لا تسمح لهذه الشركات بممارسة النشاط داخل أراضيها، وتختلف هذه القيود من دولة إلى أخرى تبعاً لسياسة البلد المضيف إزاء الإستثمار الأجنبي المباشر، وهذا بحد ذاته يدفع بالشركات للقبول بهذا النوع في حالة عدم سماح تلك الدول بالتملك المطلق للمشروع الإستثماري

وهذا النوع يحقق قدراً من التحكم والرقابة على أنشطتها، مع تحقيق قدر من الأرباح المقبولة إذا ما قورن بالإستثمار غير المشترك المملوك بالكامل) في حالة عدم وجود مثل هذه القيود، كما إن المتغيرات الدولية المعاصرة تدفع بالشركات المتعددة الجنسيات للتفاوض مع الدول النامية للدخول في مشروعات مختلفة، ومن هذه المتغيرات تزايد حدة المنافسة بين الشركات في العالم بعد الإزدياد الكبير في أعدادها وإمكانيتها، حيث بلغ عدد الشركات المتعددة الجنسيات في العالم في العام (2002م) (65) ألف شركة، أما فروعها التابعة فقد بلغ عددها (850) ألف فرع وبلغ عدد العاملين في هذه الشركات على مستوى العالم للعام نفسه (54) مليون عامل، كما بلغت مبيعات هذه الشركات للعام نفسه (19) تريليون دولار (**UNCTAD, 2002, p. 12**).

ويمكن تحديد المزايا التي يحققها هذا النوع من الاستثمار الأجنبي المباشر لبلد المضيف بما يأتي:

زيادة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية والتطور التكنولوجي للبلد.

أ. خلق فرص عمل جديدة في اقتصاد البلد.
ب. زيادة فرص التصدير وتعديل ميزان المدفوعات للدول النامية.
ت. الاستفادة من وفورات الحجم وتقليل الكلف في بناء مشاريع اقتصادية واسعة الإنتاج.
ث. إنتاج سلع ذات جودة عالية وهذا يساعد على المنافسة في الأسواق العالمية.

وجود تعارض في المصالح بين طرفي الإستثمار، ولا سيما في حالة إصرار الطرف الوطني على نسبة معينة من رأس المال لغرض المساهمة في المشروع المشترك والتي قد لا تتفق وأهداف الطرف الأجنبي من حيث الرقابة والإدارة، وبالتالي يؤدي إلى خلق مشكلات تنعكس على انجاز المشروع المشترك.

وكذلك فمن المحتمل جداً أن تضع الدولة المضيفة عندما تكون شريكةً في الإستثمار شروطاً أو قيوداً حادة على التوظيف والتصدير وتحويل الإرباح الخاصة بالطرف الأجنبي إلى الدولة الأم.

2. الإستثمار المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي(**Wholly – Owed foreign investments**):

يعد النشاط هذا النوع من الإستثمار هو الأكثر أهمية بالنسبة للمستثمر الأجنبي، حيث تقوم الشركات المتعددة الجنسيات بإنشاء مشروع للإنتاج والتسويق أو أي نوع من الإنتاجي أو الخدمي في الدول المضيفة، ويتمثل هذا النوع من الإستثمار بقيام المستثمر الأجنبي بجلب الحزمة التكنولوجية التي يحتاجها والتي تتضمن دراسة الجدوى الإقتصادية والتقنية للمشروع المراد إقامته دون تدخل الدولة المضيفة، ثم القيام بالإعمال الهندسية وجلب الخبراء والتقنيين والإداريين والآلات والمعدات والقيام بالإشراف على انجاز المشروع ثم مباشرته بالإنتاج والتسويق دون مشاركة الطرف المحلي (**عباس، 2008، صفحة 25**).

وتحقق هذه الإستثمارات للمستثمر الأجنبي في الدول النامية الحرية الكاملة في إدارة النشاط الإنتاجي والتسويقي والمالي وغيرها، وهذا يعني تحقيقها أرباحاً كبيرة وبتكاليف قليلة.

ناجمة عن انخفاض كلف مدخلات الإنتاج بأنواعها المختلفة كما إن مهمة المستثمر الاجنبي من المحتمل إن تكون سهله للغاية فيما يتعلق بتنفيذ سياسات التوسع والتسويق.

قبل ثلاثة عقود من الزمن كانت الدول المستضيفة ومنها النامية، تتردد كثيرا في استقبال الإستثمار الأجنبي من هذا النوع خشيةً من التبعية الإقتصادية والسيطرة على الأسواق، ولكن في ظل التطورات العالمية الحالية وشيوع مفاهيم العولمة وتراجع دور الدولة الإقتصادي أخذت الدول تتنافس فيما بينها من أجل الحصول على الإستثمار الاجنبي المباشر وبصيغة الملكية الكاملة، وذلك لكونه ورقة رابحة في عملية تشجيع تدفق الإستثمار الأجنبي وجذب المستثمرين الأجانب.

3. الإستثمار في المناطق الحرة:

المنطقة الحرة هي تلك المنطقة التي تقع داخل حدود الدولة والتي تسمح بدخول الواردات إليها دون رسوم أو تعريفات جمركية، وبعدئذ تقوم بإعادة تصدير المنتجات منها بعد إجراء التعديلات المطلوبة عليها. ومن بين الأهداف التي تسعى الدولة المضيفة لتحقيقها عند إنشاء المنطقة الحرة هو تشجيع وجذب الإستثمار الأجنبي المباشر ومنح حرية أكبر للتملك وتحويل الأموال والأرباح إلى خارج الدولة المضيفة، كما يتم تقديم التسهيلات والحوافز المختلفة التي لا تتوفر في المناطق الأخرى من الدولة المضيفة ومن أهم هذه الحوافز:

أ. الإعفاءات من الرسوم والضرائب والإجراءات الجمركية.
ب. النص في القانون على عدم جواز تأميم المشروعات في المناطق الحرة.
ت. تبسيط الإجراءات الإدارية وتقديم الخدمات وتوفير الطاقة بأسعار مخفضة.
ث. حرية المشاريع الأجنبية المقامة في المنطقة الحرة في إنتاج وبيع أي كمية من منتجاتها في الأسواق الخارجية والمحلية.
ج. حرية تحويل الأرباح المتحققة من المشاريع المقامة في المنطقة الحرة إلى الخارج. إن هذه الحوافز تؤدي إلى خلق بيئة تؤدي إلى زيادة تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر وترويج الصادرات ونقل التكنولوجيا وغيرها من الأنشطة **(بيترج ، 1991، الصفحات 35-36)** .

أما المزايا بالنسبة للدول المضيفة فهي:

أ. العمل على تخفيض القيود الجمركية وبالتالي جذب رؤوس أموال جديدة.
ب. تخفيض مستويات البطالة عن طريق توفير فرص عمل جديدة.
ت. تطوير الصناعة المحلية عن طريق الحصول على التكنولوجيا المتقدمة. د تنمية وتطوير المناطق النائية.

لقد بدأت فكرة المناطق الحرة أولاً بتجارة العبور (الترانزيت)، وكانت تشمل التفريغ والشحن والتخزين في مناطق معينة مثل جبل طارق وسنغافورة وهونغ كونغ). وفي بداية الستينات بدأ التفكير في تطوير هذه الفكرة لإيجاد صناعات تصديرية وجذب الإستثمارات الصناعية الأجنبية، ومثال على ذلك منطقة شاند في إيرلندا في العام(1960م)، ومنطقة كاندلا في الهند في العام (1965م).

وتعد مناطق تجهيز الصادرات من أهم المناطق الحرة التي تبنتها الدول النامية لتشجيع تدفق الإستثمارات الأجنبية المباشرة وتنشيط أعمال التصدير وجذب شركات عديدة متعددة الجنسيات والتي بدأت في الانتشار في عقد الثمانينات وحققت نجاحات ملموسة، فحتى العام (1970م) لم تكن تعمل في العالم سوى (10) مناطق حرة وتطورت بشكل سريع بتطورالتجارة والإستثمار الأجنبي المباشر وظهرت صور جديدة ومتنوعة للمناطق الحرة.

المطلب الثالث : خصائص الإستثمار الأجنبي المباشر.

– يُوفّر الاستثمار الأجنبي المباشر الأموال اللازمة للاستثمار، حيث تعاني الدول النامية من نقص كبير في التمويل وبالتالي فإنّه يساعدها على زيادة معدل الاستثمار إلى مستوى يحقق لها النمو الاقتصادي المطلوب وكذا استغلال للموارد البشرية والمالية في الدول النامية؛

– يُعد مصدراً لنقل التكنولوجيا إلى الدولة المضيفة مما يساعد في تطوير الانتاج المحلي (**الهيئة العامة للضرائب، 2023**).

– ينطوي الاستثمار الأجنبي المباشر على علاقة طويلة الأجل بين المستثمر الأجنبي والدولة المضيفة.

– والتي بدورها تعكس منفعة المستثمر الأجنبي إذ لا يحتاج بأن يمتلك جميع الأصول بل يكفي 10 % من الأسهم العادية للشركة لإنشاء هذه العلاقة (OECD, 2004).

– يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل كبير في دفع عجلة النمو الاقتصادي إذ يُعد عملية اقتصادية تهدف إلى إثراء الذمة المالية للدولة المضيفة أو لمشروع معين من خلال توظيف رؤوس الأموال واستغلالها للقيام بمشاريع تحقق أرباحاً مالية تُضاف إلى رأس المال المستثمر، وعليه فإن غاية الاستثمار تكمن في الحصول على قيمة مالية تُضاف إلى القيمة الاقتصادية رأس المال المستثمر.

– يُعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر أكثر أشكال مصادر التمويل قبولاً إذا يتميز بالاستقرار النسبي، ولهذا أجمع الاقتصاديون على أنه أكثر مصادر التدفقات المالية المفضلة للدول النامية لهذا نجد هذه الأخيرة تسعى لتوفير بيئة استثمارية مناسبة لجذب المزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر .

– يُتيح الاستثمار الأجنبي المباشر فرص وظيفية جديدة ورفع مهارات الموظفين وبالتالي التخفيف من حدة نسبة البطالة وكنتيجة لذلك زيادة الإنتاجية ما يؤدي إلى زيادة في الدخل القومي وزيادة في متوسط دخل الفرد، وبالتالي تحسين مستوى المعيشة.

– يضمن الاستثمار الأجنبي المباشر للمستثمر الأجنبي الحق في إدارة المشروع الاستثماري وكذا فرض رقابته لأنه يملك المشروع المقام داخل الدولة المضيفة بأكمله أو جزء كبير منه وبالتالي سيطرة المستثمر الأجنبي على رأس المال والتكنولوجيا والخبرة الفنية.

المبحث الثاني: المناطق الحرّة اداة لجذب الاستثمار.

من أجل جذب و تشجيع الاستثمارات الأجنبية تسعى الدول جاهدة لإزالة المخاوف أو الحد منها والعمل على طمأنة المستثمرين على أموالهم ومشروعاتهم من أي مخاطر.

المطلب الأول: الاعفاءات الجبائية في المناطق الحرة و دورها في تشجيع الاستثمار.

إن إنشاء المناطق الحرة يعد في حده محفزا للمستثمرين على الاستثمار سواء أجانب أو محليين، إلا أن الدول المضيفة لها تقوم بمنحها العديد التسهيلات والامتيازات الجبائية و ذلك لجذب أكبر عدد ممكن من الشركات لتستمر بداخلها، إلا أننا نجد هذه الدول تتنافس فيما بينها على منح أكبر عدد ممكن من الإعفاءات والامتيازات لتستقطب الاستثمارات التي ترجع بالفائدة عليها.

يستخدم مصطلح الإعفاءات الجبائية كمرادف لمصطلحات عديدة منها : الحوافز الجبائية ، النفقات الجبائية ، الاستثناءات الضريبية التشجيعات الجبائية و غيرها ، ويعود استخدام هذا المفهوم لأول مرة من طرف الأستاذ الأمريكي S.hurreyفي سنة 1967 و الذي أشار إلى أن جميع الإجراءات الاستثنائية سواء إعفاءات أو اسقاطات أو تخفيضات من الضريبة هي في الحقيقة وسائل تمنح الدولة مساعدة مالية لصالح بعض المكلفين ، و يعرفها التشريع الفرنسي بأنها الإجراءات الاستثنائية تم سنها و تحدت خسارة في إيرادات الخزينة، و تهدف إلى تحقيق أهداف اقتصادية أو اجتماعية أو أهداف أخرى كما هو الشأن بالنسبة لنفقات الميزانية، ويمكن القول بأن الفكرة الأساسية التي ينطلق منها مفهوم النفقات الجبائية تعتمد على اعتبار جميع الإجراءات الجبائية الاستثنائية بمثابة مساعدة مالية ممنوحة من طرف الدولة لصالح المكلفين.

والإعفاء الضريبي قد يكون كليا أو جزئيا و في كلا الحالتين فإنه قد يكون دائما أي لمدة حياة المشروع الاستثماري وقد يكون الإعفاء المذكور مؤقتا أي محددا بفترة زمنية معينة.

وتجدر الإشارة إلى أن تحديد و إعطاء هذه الإعفاءات يتم وفقا لمعيارين: أحدهما موضوعي والأخر جغرافي.

فالمعيار الموضوعي يندرج في إطاره على سبيل المثال : السعي لجذب الاستثمارات التي تتمتع بوسائل انتاجية معينة، قد تؤدي لتوفير أكبر عدد ممكن من فرص العمل للأيدي العاملة الوطنية، كما قد يندرج في هذا الإطار رغبة الدولة في توجيه الاستثمارات المحلية و الأجنبية للاستثمار في أنواع مخصصة من الأنشطة التي بالنسبة للمعيار الجغرافي فيندرج ضمنه اتجاه الدولة لتنمية أقاليم معينة فيها تحقيقا لأهداف سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية، حيث تقوم الدولة لأجل ذلك بمنح هذه الحوافز والتسهيلات للمشروعات الاستثمارية التي ستقوم بالاستثمار فيها (**مقاتل و مامين، 2018**).

المطلب الثاني: دور المناطق الحرة في جذب الاستثمار.

ترجع الأهمية و الدور الكبير الذي تلعبه المناطق الحرّة أنها خطوة يتم من خلالها الاستجابة للمتغيرات الاقليمية و العالمية و التي تساهم في تنمية الاقتصاد المحلي و تعزيز العلاقات الدّولية و في هذا الاتجاه زاد الاهتمام بالاستثمارات في المناطق الحرّة من حيث كونها محورا أساسيا من محاور العمل على جذب الاستثمارات المحلية و الأجنبية و قامت دول عديدة بوضع القوانين و الأنظمة و التشريعات التي اتسمت جميعها بالتسهيل على المستثمر في السياسات الجمركية و الضريبية بالإضافة

إلى تقديم مزايا و حوافز لتشجيع الإستثمارات (**أو سرير و مداحي، 2016، صفحة 08**).

– إنّ السبب الرئيسي لإنتشار المناطق الحرة في جميع أنحاء العالم هو إحداث أكبر عدد ممكن من فرص العمل من خلال جلب الإستثمار الأجنبي المباشر، تساعد الإعفاءات و الحوافز التي تقدمها المناطق على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر أيضا الإعفاءات التي تمتاز بها المشاريع في المناطق الحرّة تعمل على تشجيع اقامة صناعات ذات مستوى تكنولوجي متقدم و أساليب إنتاجية متطورة تمكنها من الانتاج بجودة و كفاءة ما يساهم في رفع التنافسية مثل الصناعات في الأسواق العالميّة إستغلال الموارد الطبيعية الخام بدلا من تصديرها بصورتها الأولية و بأسعار متدينة جدا فإنه يمكن اقامة مشاريع صناعية يتم فيها اجراء عمليات تصنيع و تحويل لهذه المواد مما يضيف قيمة لها تؤدي الى رفع أسعارها و تحقيق فوائض مالية تحسن من وضع الموازين التجارية للبلدان المشتركة في اقامة المناطق الحرّة (**مزريق، 2014**).

كما هناك أدوار أخرى لتمثل في:

- زيادة حصيلة الدولة من العملات الأجنبية.
- استقطاب وجذب رؤوس الأموال الأجنبية والتي تجلب معها التقنيات الحديثة في الانتاج والإدارة.
- زيادة الدخل الوطني وإعادة توزيعه وزيادة التكوين الرأسمالي الصافي وسد الفجوة بين الادخار و الاستثمار.
- تساعد الاعفاءات والحوافز التي تقدمها المناطق الحرة على جذب الاستثمارات الاجنبية والمحلية مما يساهم في دعم ميزان المدفوعات بالعملات الحرة وبصفة عامة تهدف الدولة من إقامة المناطق الحرة إلى التنمية الاقتصادية، ويعتمد تحقيق الأهداف على قدرة المناطق على جلب المؤسسات إليها على نوعية المؤسسات المستقطبة وطبيعة الأنشطة التي تمارسها وهذا بدوره يتوقف على التسهيلات والحوافز التي تقدمها هذه المناطق.

وتستخدم نظريات مختلفة؛ لتقويم العناصر الأكثر أهمية من حيث زيادة العناصر الجاذبة للمناطق الحرة ،بأنواعها وتبرز على وجه الخصوص نظرية دننغ ونظرية الماس و لبورتر.

تعالج هاتان النظريتان اللتان تتصلان بالمناطق الاقتصادية الخاصة من زوايا عديدة، لعل أهمها عوامل الجذب والطرد فيها، مثلما العناصر المتعلقة بالموقع الجغرافي وتأثيراته على عمليات الاستثمار الأجنبي المباشر، بعد أن يكون هذا الاستثمار قد بدأ عمله في هذا الموقع أو ذاك، وتتشابه هاتان النظريتان من حيث تقديم بيئات ملائمة للمستثمرين، لما في ذلك المستثمرين في المناطق الحرة. (**ذباح و حاجي، 2016، الصفحات 3–4**)

أما نظرية التى تختصر بالأحرف (OLI) وتسمى بهذا الاسم، فتصفها تلك الأحرف كما يأتي:

O : Ownership advantages

L: Location advantages

I: Internalization advantages

أي أن هذه النظرية الانتقائية تقدم عناصر الجذب من ثلاثة أسس مركزية هي: مزايا التملك التي تقدم للمستثمر، والمزايا الخاصة بالموقع الجغرافي الذي تتم فيه عمليات الاستثمار، وأخيراً، تقدم النظرية الميزات التي توفرها عملية التملك الذاتي المباشر التي يقوم بها المستثمر في دولة أخرى.

وتوضح النظرية، بناءً على أسسها الثلاثة المذكورة، في علاقاتها المتبادلة الأسباب التي تدعو كثيراً من الشركات للتحوّل إلى شركات متعددة الجنسيات والأسباب الكامنة وراء تحبيذ عدد من الشركات والمستثمرين الاستثمار في دول أخرى.

أما نظرية الماس فتستند إلى بيان الأسباب والعوامل التي تجعل من بعض الأمم ناجحة في التنافس الدولي، بينما تفشل دول أخرى في ذلك، وتسترسل النظرية في شرح الأسباب في أبعادها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والقانونية والعلمية، وما إليها. كما تقترح تلك النظرية ما على الدول القيام به من خطوات أساسية وتكميلية، تجعلها قادرة على جذب ،مستثمرين خاصة فيما يتصل بمجموعة البضائع والمنتجات الموجهة للمستهلك عموماً، وعلى نطاق واسع. وترى النظرية أن سياسات الدول في هذا المجال تسهم في جذب الاستثمارات المتحركة عبر العالم (**مقاتل و مامين، 2018**).

المطلب الثالث: أهم العوامل الجاذبة للاستثمار في المناطق الحرة.

إن المكتبة النظرية والتجريبية غنية بالدراسات والأبحاث الخاصة بعوامل جذب الاستثمار إلى المناطق الحرة أو طرده وفي الحقيقة فإن أنواعاً مختلفة من الاستثمارات والمستثمرين تؤدي إلى اختلاف طبيعة الحوافز الأكثر بتقديرهم. ويمكن التمييز على وجه الخصوص بين الاستثمارات الموجة إلى السوق(Market-driven)، وتلك الموجهة للإنتاج بكلفة أقل (Production cost-driven)، والمحفزات هنا تشمل الأعمال بأحجامها المختلفة، صغيرة وكبيرة. ولكن أصحاب الأعمال الصغيرة لا يستخدمون عادة شبكات إنتاج دولية متكاملة، ولا تحتل الإستراتيجية الدولية مكانة هامة لديهم. وحيث إن الأعمال الصغيرة متحركة، فإن فردية الأسعار في مدخلات الإنتاج، ممثلة أساساً بكلفة العمالة، والمواد الأولية، والطاقة وفرص الإعفاءات الضريبية، كفترات السماح (tax holiday) ، والخصومات الضريبية (tax discounts) وتدني الضرائب عموماً، وتشكل مراكز الاهتمام الرئيسة للمستثمرين من هذا الصنف تمثل الظروف الاقتصادية غير الملائمة في البلد المضيف عاملاً هاماً في دفع المستثمرين إلى إعادة النظر في استثمارهم في الدول التي تتعثر فيها الشروط الاقتصادية، ولكن المستثمرين يحاولون خلال رغم ذلك، تكوين تسهيلات لهم، والوصول إلى مصادر قوة جديدة من عمليات الخصخصة (**خصاونة م.، 2010، صفحة 46**).

وفيما يخص القوانين التي تؤثر على الاستثمار الأجنبي، وخاصةً منه الاستثمار المباشر تتعدد المساهمات النظرية والتجريبية التي تُؤكد الأهمية البالغة للقوانين من حيث إنها عامل حاسم في بناء المناخ الاستثماري، وخاصة بالنسبة للمستثمرين

الأجانب، وهنا تدخل مسائل مركزية في ،أهميتها وتأثيرها، من أهمها القوانين الخاصة بالاستثمار نفسه وبطريقة مباشرة والحد من البيروقراطية في تنفيذ القوانين، والتدخلات غير المبررة في كثير من الأحيان، وضـرورة تبني قوانين حماية الملكية الفكرية.

ومما لا شك فيه أن العمالة الماهرة، وتوافر الكوادر العلمية والإدارية ذات الكفاءات العالية من العوامل الرئيسة في جذب الاستثمار إلى المناطق الحرة، خاصة في ظل عدم التوازن بين الدول المتقدمة والدّول النامية في هذا الميدان، يتطلب تقليص هذه الفجوة، وهو أمر لا يمكن أن يتم بالاعتماد على الآخرين، والاكتفاء بنقل معارفهم وتجاربهم وتكنولوجيتهم، حيث لا

بد من الانخراط في هذه العملية عن طريق تطوير القدرات الذاتية في جميع المجالات، فالوصول إلى مجتمع المعرفة واقتصادها لن يتم الا بعملية تطوّر تاريخي طويلة (**خصاونة م.، 2010، صفحة 47**).

خلاصة الفصل الثاني:

لعبت المناطق الحرة دورًا كبيرا و مهما في تهيئة مناخ الاستثمار وجذب رؤوس الاموال و تطوير الصناعات المحلية و خلق فرص للعمالة، بالإضافة الى تأثيرها على التجارة العالمية بشكل ملفت ، حيث تتمثل الاهداف التي انشأت من اجلها في جذب رؤوس الاموال الاجنبية للاستثمار داخل الدولة وتقديم تسهيلات ومزايا وحوافز استثمارية تشجيعية فالمناطق الحرة تعمل على زيادة النشاط التجاري الدولي و تساعد في التغلب على عقبة ضيق الاسواق المحلية و تدفع بعجلة التنمية الاقتصادية للبلد المضيف ، وعلى الدول المضيفة تهيئة مناخ مناسب للاستثمار من كافة النواحي الاقتصادية و التشريعية والسياسية والادارية و العمل على ازالة كافة المعيقات التي تعرقل عملية الاستثمار في المناطق الحرة حيث تمنح اعفاءات وحوافز ضريبية وجمركية تهدف الى تشجيع و استقطاب الاستثمارات المحلية و الاجنبية للاستثمار في هذه المناطق وفي نفس الاطار تقدم تسهيلات اجرائية لمعاملات انشاء تأسيس المشروعات الاستثمارية و عمليات الاستيراد والتصدير التي تقوم بها و غير ذلك من التسهيلات التي تهدف من خلالها توفير الاجواء المناسبة لاستقرار تلك المشروعات.

الفصل الثالث

المناطق الحرة والاستثمار في الامارات

(دراسة تحليلية للمناطق الحرة بالإمارات)

تمهيد:

تعتبر دولة الإمارات العربية المتحدة من الوجهات الاستثمارية المفضّلة عالمياً وإقليمياً، حيث تتميز دولة الإمارات بموقعها الجغرافي المتميز والاستراتيجي، فهي ملتقى قارات العالم، مما يجعلها حلقة وصل بين جميع قارات العالم، سواء مع الدول المنتجة أو الدول المستهلكة، إذ يعتبر ذلك محفزاً لدخول المستثمر الأجنبي إلى سوق الإمارات، والتوسع عبر الأسواق الإقليمية والعالمية.

يتجه تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في دولة الإمارات نحو النمو وذلك بفضل صور مناخ الاستثمار في الدولة وبدعم من السياسات السليمة والبنية التحتية المتطورة والقدرة الفطرية لحكومة دولة الإمارات على قيادة الوطن نحو مستقبل واعد.

المبحث الاول: نظرة عامة عن المناطق الحرة في الإمارات.

تعتبر الإمارات من الدول الرائدة في إنشاء المناطق الحرة نظرا لأهميتها الكبيرة في الاقتصاد الوطني وتعد من أكثر الدول جذبا للاستثمار نتيجة الجهود المبذولة من طرف الدولة لتهيئة مناخ الاستثمار.

المطلب الاول: نشأة المناطق الحرة بالإمارات.

منذ ما يقل عن خمسين عاما، كانت دولة الإمارات عبارة عن مساحة صحراوية اعتمدت على التجارة والصيد واستخراج اللؤلؤ في تنمية اقتصادها وقد أثبتت دولة الإمارات العربية جدارتها في تمثيل نموذجا يحتذى به للتطور والازدهار الاقتصادي في العالم العربي يستعصى على الناظر إلى دولة الإمارات اليوم تصور السرعة التي حققت فيها الدولة هذا التقدم الذي لعبت فيه نهضة المناطق الحرة دورا مهما في إيصال الإمارات إلى مكانتها اليوم.

يعود تاريخ المناطق الحرة إلى ما قبل تأسيس دولة الإمارات العربية المتحدة، عندما كانت تعد المنطقة محطة إستراتيجية للتجارة ، حيث كانت قوارب الداو" ترسو على خليجها لتفريغ حمولتها قبل أن تنطلق ثانية في رحلتها باتجاهات عديدة في العام 1985م تم تأسيس (المنطقة الحرة في جبل علي) كأول منطقة حرة في دولة الإمارات بسبب نشوء الحاجة لتنويع الاقتصاد، فمحدودية القطاعات التي شملها الاقتصاد في ذلك الحين بالإضافة إلى ضآلة حجم السكان كانت تدفع الشركات الأجنبية إلى اختيار الإمارات كوجهة لإنشاء شركاتهم، لذلك تم إعفاء الشركات الأجنبية المؤسسة ضمن المنطقة الحرة من الضرائب المفروضة على الاستيراد وإعادة التصدير بالإضافة إلى السماح للمستثمرين الأجانب بامتلاك كامل للشركة، وتعفى المشروعات المنشأة ضمن حدود المناطق الحرة في دولة الإمارات من الرسوم والضرائب المفروضة عادة على التجارة الأجنبية كما لا يتم فرض أي قيود على تحويل الأرباح لدولة أخرى أو اشتراط الشراكة مع رجل أعمال محلي حتى يتم تأسيس الشركة.

وبحلول عام 2000م كانت المناطق الحرة قد انتشرت في جميع إمارات الدولة بضم كل إمارة منطقة حرة واحدة على الأقل، ففي ذلك الحين، بدأ التوجه لمناطق حرة متخصصة في مجالات معينة، بعد أن ألهم النجاح الكبير الذي شهدته المناطق الحرة رجال الأعمال من مختلف القطاعات لإطلاق شركاتهم في المناطق الحرة المقتصرة على أنشطة مرتبطة بمجالاتهم. (**بلعمري ، 2019، صفحة 64**).

أصبحت المناطق الحرة بالإمارات العربية المتحدة جزء لا يتجزأ من اقتصادها حيث تحتضن نحو 37 منطقة حرة منها 23 منطقة حرة في دبي وحدها، و يوجد فيها 4 أنواع للمناطق الحرة أولها المناطق الحرة الشاملة التي تتنوع استثماراتها لتشمل القطاعات الصناعية والتجارية في آن واحد أما النوع الثاني فهو مناطق حرة متخصصة حيث تعتمد على الاتجاه نحو صناعات مختارة ضمن نطاق واحد، ويتمثل النوع الثالث في المناطق الحرة التجارية وهي المناطق الخاصة، بالأنشطة التجارية من استيراد وتصدير بينما النوع الرابع والأخير هو المناطق الحرة الخدمية والتي تختص بتوفير مساحات استثمارية للأنشطة الخدمية المختلفة كالخدمات المالية والطبية أو الإعلامية وغيرها (**بوراس و طرشي ، 2021، صفحة 66**).

- **المناطق الحرة في الإمارات**

لقد شهد منتصف الثمانينات من القرن العشرين إقامة مناطق حرة عديدة في الإمارات، حيث تعد دولة الإمارات العربية المتحدة في مقدمة الدول العربية التي تنفرد حاليا بتجربة متميزة في مجال إقامتها ومن أهم هذه المناطق نذكر:

1- **منطقة جبل علي بدبي:** تعتبر المنطقة الحرة في جبل علي أول المناطق الحرة في دولة الإمارات العربية المتحدة، حيث أصدر صاحب السمو راشد بن سعيد آل مكتوم في ماي 1980م مرسوما بإنشائها؛ وقد تم إنشاء سلطة المنطقة الحرة ، كهيئة حكومية مسؤولة عن الإشراف على المنطقة الحرة في جبل علي، بموجب مرسوم صادر عن حكومة دبي بتاريخ 09 فيفري 1985م، وتضمنت مسؤوليات السلطة إصدار التراخيص للشركات التي ترغب في مزاولة العمل وتقديم المساعدة والخبرة الفنية كالمساعدة في التزويد بمصادر الطاقة والقوى العاملة المتضمنة توظيف العمالة وإعداد تأشيرات الإقامة وتوفير السكن والمواصلات، والمرافق والخدمات الطبية بالإضافة إلى خدمات التأمين والرد على استفسارات وطلبات المستثمرين، ولتحديد النظم القانونية التي تحكم المنطقة، صدرت اللائحة التنفيذية رقم 1/99 وفقا للقانون 02 لسنة 1986م، وقد منحت المنطقة الحرة امتيازات كثيرة لجذب رؤوس الأموال واستثمارها كالإعفاء من الضرائب والقيود التجارية، وتوفير العمالة ذات الخبرة المطلوبة من سوق العمل بسهولة ويسر، والإعفاء من وجود الشريك المواطن وذلك بموجب القانون الذي ينص على أن المنطقة الحرة لها كيانها القانوني بتوفير البنية الأساسية من مرافق وانشاءات، في تجهيز المكاتب والمصانع والمستودعات الجاهزة للإيجار (تيشوري، 2023)."

2- **المنطقة الحرة في الفجيرة:** والتي تم إنشائها في سنة 1987م في إمارة الفجيرة التي تقع خارج مضيق هرمز بوابة شرقية لدولة الإمارات العربية المتحدة تربط بين أسواق دول الخليج العربية وشبه القارة الهندية والشرق الأوسط وأوروبا ومركزا لإعادة تصدير البضائع بين الشرق والغرب بعد أن نجحت السياسات التي وضعتها لجذب الاستثمارات الخارجية وإقامة شراكه اقتصادية تجارية مع العديد من المؤسسات الاستثمارية العالمية مما حول إمارة الفجيرة إلى أحد المراكز الاقتصادية المهمة في منطقة الخليج، وقد ساعد هذا في إنشاء العديد من المشاريع الاستثمارية في ميادين الصناعة والخدمات والسياحة والترويج التجاري (سلطة المنطقة الحرة بإمارة الفجيرة ، 2023).

3- **المنطقة الحرة في عجمان:** تأسست منطقة عجمان الحرة بموجب مرسوم أميري رقم 06 لعام 1988م وتعديله بمرسوم أميري رقم 03 لعام 1996م، حيث تقع المنطقة الحرة بعجمان بالقرب من الخليج العربي عند ملتقى الأسواق الإقليمية لعرض وتسويق السلع والمنتجات المصنعة فيها، وقد نجحت منطقة عجمان الحرة في استقطاب العديد من المؤسسات والشركات والمصانع للمنطقة الحرة، ويعاد التصنيع، التجميع المعالجة، التخزين التعبئة، التوزيع والتجارة العامة من أهم النشاطات التي تتوافر منطقة عجمان الحرة، وتشمل مشاريع تخزين وتوزيع المواد البترولية، تجميع الأجهزة الكهربائية والإلكترونية والحاسب الآلي، ومواد البناء وصناعة الألبسة والمواد

الغذائية والتجارة ومشاريع أخرى كثيرة (حسب قانون منطقة دبي الحرة للتكنولوجيا والتجارة الالكترونية و الاعلام، 2023).

4- **المنطقة الحرة بالحمرية الشارقة:** التي تم إنشاؤها في 1995م وتغطي مساحة قدرها 10 ملايين متر مربع ويعتبر هدف جذب الصناعات الثقيلة من أولويات الإستراتيجية للمنطقة ولكنها تعمل في مجالات الأغذية والملابس والنسيج والألياف الحديدية ومواد البناء والأصباغ والسيارات (سلطة المنطقة الحرة بإمارة الشارقة ، 2023).

5- **المنطقة الحرة بأبوظبي:** أنشأت بمقتضى القانون رقم 06 لسنة 1996م القاضي بإعلان جزيرة السعديات بأبوظبي كمنطقة حرة لتداول السلع والمواد الأولية.

6- **المنطقة الحرة الإلكترونية بدبي:** صدرا المرسوم الحكومي بإنشاء المنطقة الحرة بدبي بتاريخ 31 جانفي 2000م، بهدف إنشاء منطقة حرة تعرف باسم منطقة دبي الحرة للتكنولوجيا والتجارة الإلكترونية والإعلام، وهي هيئة اعتبارية لها استقلالها المالي والإداري، وموقعها في المنطقة الحرة الواقعة في جبل علي، ويدير هذه الهيئة سلطة المنطقة الحرة (حسب قانون منطقة دبي الحرة للتكنولوجيا والتجارة الالكترونية و الاعلام، 2023).

المطلب الثاني: الأهمية الاقتصادية للمناطق الحرة بالإمارات

تعتبر الإمارات العربية المتحدة من أكثر الدول جذبا للاستثمار نتيجة للجهود المبذولة لتهيئة الإطار العام لمناخ الاستثمار، حيث تمت قيمة تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الدخل إلى الدولة بنسبة 162 % لترتفع قيمتها من 4 مليار دولار في 2009 إلى 10,49 مليار دولار عام 2013م، ونتيجة لذلك اتجهت دولة الإمارات العربية المتحدة وعلى كافة المستويات في الدولة لتنمية ودفع القطاع الإماراتي وتحديدا قطاع التجارة الخارجية والاستثمار والقطاع الصناعي.

والتي أنشأت بناء على أهداف وأسس واضحة ومنسجمة مع فلسفة الدولة وتتمثل أهميتها للدولة في:

- جذب وتشجيع رؤوس الأموال الأجنبية والمحلية للتطوير والتنمية الاقتصادية.
- توليد مصادر للعملات الأجنبية.
- زيادة حركة التبادل التجاري وزيادة حجم الصادرات.
- توفير مصادر جديدة لدعم موارد الاقتصاد الوطني وتنويع مصادر الدخل.
- إدخال تقنيات حديثة واكتساب مهارات جديدة.
- إيجاد فرص عمل جديدة للعمالة وتنمية وتطوير مهاراتها.
- استغلال مرافق البنى التحتية والمزايا النسبية المتوفرة.
- تنمية الإقليم المحيط وجذب مشاريع التكامل الخلفية.
- تنشيط تجارة الخدمات (خدمات مالية بنوك ومصارف خدمات النقل والاتصالات) حيث يزداد الطلب على هذا النوع من الخدمات في المناطق الحرة (العنابنة ، 2015، صفحة 5).

- **التوزيع الجغرافي للمناطق الحرة في الإمارات العربية المتحدة.**

الجدول رقم (02): توزيع المناطق الحرة حسب الإمارة.

الإمارة	عدد المناطق الحرة	تعدادها
دبي	23	مركز دبي للسلع المتعددة، مجمع دبي للتقنيات الحيوية والأبحاث مركز دبي المالي العالمي، مدينة دبي الطبية واحة دبي للسيليكون مدينة دبي للأنترنت المنطقة الحرة بمطار دبي، المنطقة الحرة بجبل علي مدينة دبي للإعلام، مجمع الذهب والألماس، المنطقة العالمية للإنتاج الإعلامي، مدينة دبي للإستوديوهات، قرية المعرفة، مدينة دبي الأكاديمية العالمية، المدينة العالمية للخدمات الإنسانية، منطقة دبي للتعهيد، مدينة دبي الملاحية مدينة دبي اللوجستية، مجمع الطاقة والبيئة، منطقة دبي للسيارات والآليات حي دبي للتصميم مركز دبي للزهور، تكنوبارك.
أبوظبي	06	مدينة خليفة الصناعية أبو ظبي، المنطقة الحرة في مطار أبو ظبي، مدينة مصدر، شركة أبو ظبي للموانئ المؤسسة العليا للمناطق الصناعية المتخصصة TWOFOUR54.
رأس الخيمة	03	المنطقة الحرة برأس الخيمة المنطقة الحرة لهيئة رأس الخيمة للاستثمار والمنطقة رأس الخيمة.
الشارقة	02	المنطقة الحرة لمطار الشارقة الدولي + المنطقة الحرة بالحمرية.
الفجيرة	02	المنطقة الحرة بالفجيرة ومدينة الإبداع بالفجيرة.
عجمان	01	المنطقة الحرة بعجمان.
أم القيوين	01	منطقة أحمد بن راشد الحرة.

المصدر: (**خوميجة ، 2019**)

من خلال الجدول نلاحظ تركز المناطق الحرة في إمارة دبي بواقع 24 منطقة وهو ما يمثل نسبة 60,5% من إجمالي المناطق الحرة، تليها إمارة أبوظبي بواقع 06 مناطق، وعادت المرتبة الثالثة لإمارة رأس الخيمة بامتلاكها 3 مناطق، في حين تمتلك كل من الشارقة والفجيرة منطقتين، وعجمان وأم القيوين منطقة وحيدة فقط.

المطلب الثالث: المناخ الاستثماري و عوامل الجذب في الإمارات.

تعتبر الامارات العربية المتحدة من الوجهات الاستثمارية المفضّلة عالميًا وإقليميًا ، حيث تتميز الامارات بموقعها الفريد والاستراتيجي، فالإمارات هي ملتقى قارات العالم، ممّا يجعلها حلقة وصل بين قارات العالم سواء مع الدول المنتجة أو الدول المستهلكة، إذ يُحفز ذلك على دخول المستثمر الأجنبي إلى سوق الامارات.

تعد البنية التحتية من أحد مقومات النمو الاقتصادي في الامارات، إذ تُعتبر من أبرز العوامل التي شدّت المستثمر الأجنبي، فالإمارات العربية المتحدة تحتوي على بنية أساسية ممتازة وذات جودة عالية، ويتضح ذلك قنوات الاتصال، والمطارات الحديثة، والطرق المعبدة عبر وشبكات الكهرباء، وغيرها.

ويعتبر الاستقرار الأمني والسياسي والاقتصادي الذي تتمتع به الامارات العربية المتحدة، من أكبر العوامل التي أدت إلى جذب المستثمر الأجنبي. وأيضًا الاتفاقيات الدولية التي عقدتها دولة الامارات سواء كانت إقليمية أو دولية، مثل دخولها كعضو في منظمة التجارة العالمية، مما سهل ذلك حركة رؤوس الأموال بين دول الأعضاء.

إن المناخ الاستثماري الملائم بكل مكوناته المادية والمعنوية يعد من بين أهم العناصر التي تحقق راحة للمستثمرين الراغبين في التوجه خارج بلدانهم، ومن بين اهم العوامل التي ساهمتا في جذب الاستثمار الأجنبي وخصوصا منه المباشر إلى الإمارات العربية المتحدة نذكر ما يلي (**سعود ، 2018**):

- الموقع الجغرافي المتميز.
- المرافق الحديثة والمتطورة.
- الاستقرار السياسي والاقتصادي.
- ضوح وشفافية السياسات والقوانين مع توافر حزمة من القوانين والتشريعات العصرية.
- توافر عناصر الإفصاح والشفافية والمساءلة.
- تفعيل الحكومة الذكية على مدار الساعة.
- تشجيع القطاع الخاص، وتبني آليات المنافسة الحرة، مع ضمان حرية حركة رأس المال.
- ارتفاع معدلات نمو الناتج المحلي، وارتفاع القدرة الشرائية للمواطنين والمقيمين وارتفاع نصيب الفرد من الناتج المحلي.
- توفير المناطق الصناعية والحرة.
- **عوامل الجذب في الاقتصاد الإماراتي:**

يعد اقتصاد الإمارات العربية المتحدة من بين أكثر الاقتصادات تنافسية على المستوى العالمي، حيث حقق معدلات نمو مرتفعة خلال السنوات الماضية، مكنته من تبوء المراتب الأولى في العديد من مؤشرات الأداء العالمية، وأهم ما يميز اقتصاد الإمارات العربية المتحدة ما يلي:

- **موقع استراتيجي:** تتمتع دولة الإمارات بموقع استراتيجي هام بين مراكز الأعمال الرئيسية في أوروبا وآسيا والمحيط الهادئ، وإفريقيا وأمريكا الشمالية كما تحوز دولة الإمارات على شبكة مواصلات برية وجوية ممتازة تساعدها على الاتصال مع مختلف دول العالم.

- **احتياطيات مالية قوية:** تحتفظ دولة الإمارات باحتياطات مالية قوية وقطاع مصرفي قوي يساعدها على توفير بيئة استثمارية آمنة تكفي الحكومة للاستمرار في توفير التمويل اللازم لكافة مشاريعها، والوفاء بالتزاماتها المالية، والإنفاق في موازناتها العامة دون تعثرات مالية. ونقلا عن تقرير ورد في الخليج تايمز، يتوقع صندوق النقد الدولي زيادة نمو إجمالي الصناديق الاحتياطية الرسمية لدولة الإمارات من 76.8 مليار دولار في 2015 ، ليصل إلى 118.4 مليار دولار عام 2020، كما سينمو فائض الحساب الجاري من 17.6 مليار دولار عام 2015 إلى 33.4 مليار دولار بحلول 2020.
- **صناديق سيادية:** وفقا لتصنيفات مؤسسة الصناديق السيادية (SWFI) المتخصصة في دراسة استثمارات الحكومات وإحصاءات أكبر الصناديق السيادية في العالم، يعتبر جهاز أبوظبي للاستثمار من أكبر الصناديق السيادية في منطقة الشرق الأوسط، وأكبر خامس صندوق في العالم بمبلغ يقدر بـ 792 مليار دولار أمريكي. بيئة اقتصادية واعدة وفقا لتقرير الاستثمار العالمي الأونكتاد تتبوأ دولة الإمارات مركزا متقدما عالميا كبيئة واعدة ومحفزة للاستثمار وذلك لتتمتع الدولة بقوانين اقتصادية مرنة وسهولة في ممارسة الأعمال، مع استقرار عملة الإمارات مقابل الدولار الأمريكي وسهولة تحويلها .كما تتميز الإمارات بعدم فرض أي قيود على إعادة تصدير الأرباح، أو رأس المال، وبتشريعات ضريبية مواتية وترتبط دولة الإمارات بعلاقات وثيقة الصلة مع جمعيات ورابطات تجارية وذلك لدعم مركزها الذي يتبنى اقتصاد حر ومفتوح ولاعب في التجارة الدولية والتنافسية.
- **انفاق حكومي مستمر:** يتواصل الإنفاق الحكومي على مشروعات البنية التحتية في مختلف أرجاء البلاد، وتشمل شبكات الطرق، والأنفاق والمباني الاتحادية ومشروع القطار الاتحادي، والمبادرات الاتحادية الأخرى في إمارات عجمان، وأم القيوين ورأس الخيمة، والفجيرة والتي صممت لضمان تمتع تلك الإمارات بالمزايا ذاتها المتوفرة في إمارتي أبوظبي ودبي.
- **استراتيجيات اقتصادية للتنويع الاقتصادي:** تتبنى دولة الإمارات استراتيجيات اقتصادية محفزة على التنويع الاقتصادي، والتي حققت نجاحا في زيادة مساهمة القطاعات غير النفطية في الاقتصاد الوطني مثل قطاعات الصناعات التحويلية والطيران والسياحة والمصارف والتجارة والعقارات والخدمات، والطاقة البديلة .
- **مناطق حرة:** يوجد في دولة الإمارات العديد من المناطق الحرة والمناطق الاقتصادية المتخصصة، التي تطرح حوافز ومزايا اقتصادية عدة مثل الإعفاء الضريبي للشركات ورسوم الاستيراد والتصدير، وحق تملك كامل للأجنبي دون الحاجة لكفيل مواطن، واستعادة 100% للأرباح. ويوجد في دولة الإمارات حوالي 45 منطقة حرة، ووفقاً لتقرير في موقع جريدة جلف نيوز الإنجليزية في دولة الإمارات، كان إسهام المناطق الحرة بمعدل 33 بالمئة من التجارة الغير نفطية لدولة الإمارات عام 2014.
- **الاستثمار الأجنبي المباشر:** لا تزال الإمارات العربية المتحدة من بين الدول الأكثر جاذبية للاستثمار الأجنبي المباشر في العالم، حيث وصلت سنة 2016 إلى تحقيق المرتبة الثالثة عالميا، والأولى عربيا وإقليميا من حيث حجم الاستثمارات الأجنبية المستقطبة (**البوابة الرسمية لحكومة الإمارات العربية المتحدة، 2018**).

المبحث الثاني: واقع المناطق الحرة بالامارات.

المطلب الاول : العوامل المساعدة على نجاح المناطق الحرة بالامارات.

لقد اعتمدت الإمارات على مجموعة من المتغيرات الاقتصادية والبيئية التي تمثل جملة من المقومات والتي ساهمت بشكل كبير في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وأهمها:

- تتمتع دولة الإمارات بموقع استراتيجي متميز بين قارات العالم، مما أهلها أن تكون حلقة وصل بين المناطق الرئيسة العالمية والنشطة إنتاجا أو استهلاكا، وهو ما يتيح للمستثمرين الوصول إلى أهم الأسواق العالمية الناشئة ومختلف مراكز الأعمال الرئيسة في أوروبا وآسيا والمحيط الهادي، وأفريقيا، وأميركا الشمالية.
- تمتلك دولة الإمارات إحدى أكثر البنى التحتية تطورا في العالم، وذلك بفضل رؤوس الأموال الضخمة التي تكرسها لتعزيز البنية التحتية؛ تحقيقا لرؤية الإمارات 2021 التي تهدف إلى جعل دولة الإمارات من أفضل بلدان العالم بحلول اليوبيل الذهبي للاتحاد، وفق استراتيجية التنمية الخضراء والمستدامة، وتحظى دولة الإمارات بوجود مصادر مهمة للطاقة، إذ يُعد النفط المحرك الرئيس للنمو الاقتصادي في دولة الإمارات، كما حرصت دولة الإمارات على إنشاء المناطق الحرة لتحفيز الاستثمار الأجنبي والمحلي، وعلى الرغم من أن عدد السكان قليل نسبيا، وكاد أن يكون عقبة أمام التطور والتنمية الاقتصادية فإن السياسات الحكومية الرشيدة تجاوزت هذه المشكلة بفتح الباب أمام الخبرات البشرية المتطورة والمؤهلة، ومن مختلف دول العالم، وفي مختلف التخصصات العلمية الفنية والضرورية لرفد عجلة التنمية (**عبد الصبور ، 2019**).
- تُعد دولة الإمارات نموذجاً للاستقرار السياسي والأمني رغم تواجد شريحة كبيرة من الوافدين والأجانب المقيمين والسائحين، وتُعد صفات الاعتدال والتسامح وتقبل الآخرين جزءا من ثقافة دولة الإمارات وشعبها الأصيل ويرجع ذلك إلى ما توليه قيادة الدولة من اهتمام يرتكز على المواطن وإسعاده وبناء علاقات دولية طيبة، إضافة لخطة حكومة المستقبل التي أطلقها صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، والتي تستند على تعزيز مجتمع فاضل وبناء بيئة متسامحة، وخلق فرص اقتصادية متساوية للجميع، ووفقا لتقرير مؤشر السلام العالمي لعام 2016م، حلت دولة الإمارات في المرتبة الثالثة في البلاد الأكثر سلمية في العالم (**البوابة الرسمية لحكومة الإمارات العربية المتحدة، 2023**).
- تُعد دولة الإمارات بيئة عمل آمنة، وتتمتع بمعدل جريمة متدن للغاية (110) جريمة لكل 100 ألف نسمة من السكان، بالإضافة إلى كونها مؤهلة لتطوير الأعمال، وتوفر أوضاع معيشية مواتية ومريحة لكافة المقيمين على أرضها، سواء من حيث الخدمات الصحية، أو التعليمية، أو السكنية، أو الترفيهية وغيرها، وتضم الإمارات على أرضها أكثر من 200 جنسية من خلفيات دينية وثقافية مختلفة، ويعيشون معا في تناغم وسلام، كما تحرص الحكومة الإمارتية على تعزيز مفهوم التسامح في المجتمع، ولذلك صُنفت الإمارات في عام 2015م واحدة من أقل دول العالم في مستوى الجرائم المقلقة، وحققت المرتبة التاسعة عالميا في البلدان ذات معدلات الجريمة المتدنية،

والمرتبة الرابعة فيما يتعلق بجرائم الاعتداء بشكل عام، وتُعد هذه التصنيفات الأفضل بين العديد من الدول المتقدمة في جميع أنحاء العالم؛ مما يجعلها بيئة استثمارية مثالية (**البوابة الرسمية لحكومة الإمارات العربية المتحدة، 2023**).

- البناء المتطور للبنية الأساسية في مجال الخدمات الاجتماعية و الإنتاجية لا سيما النقل و المواصلات ، حيث تمتلك الدولة احدث و اكبر الموانئ البحرية في المنطقة و تستعمل فيها أرقى و احدث الأساليب المتطورة في عمليات الشحن والتفريغ و التخزين ، إضافة إلى إنشاء العديد من الأحواض المتخصصة في إصلاح وصيانة السفن الكبيرة .
- و تمتلك الإمارات مجموعة من المطارات الدولية الحديثة التي تقدم خدمات متنوعة في مجال نقل البضائع أو الركاب كما تمكنت الدولة من بناء شبكة اتصالات و طرق متطورة ، وهي مستمرة في تطوير البنية الأساسية الأمر الذي ساعد الإمارات في استثمار ميزتها الجغرافية النسبية لتحقيق ميزة تنافسية.
- تقوم السياسة التجارية و الاقتصادية للدولة على مبدأ الاقتصاد الحر حيث لا يوجد قيود كمية أو إدارية على التجارة الخارجية ، كما لا تفرض رسوم أو ضرائب جمركية إلا نسبة ضئيلة ، و لا تفرض ضرائب محددة على النشاط التجاري ما عدا ضريبة البلدية على إيجار المساكن) و ليست هناك رقابة على النقد الأجنبي ، و لذلك تحصل الصناعات على احتياجاتها من الآلات و الخدمات العمالة الأسواق الدولية بالأسعار العالمية التنافسية و بمستوى عالي من الجودة بدون أي تكاليف إضافية مما ينتج عنه وفورات اقتصادية نقدية و غير نقدية تدعم القدرة التنافسية في الإنتاج و التصدير (**بطاهر، 2015، صفحة 79**).

المطلب الثاني : الحوافز و المزايا المقدمة للمستثمرين في الامارات.

تقدم دولة الإمارات الكثير من الحوافز للمستثمرين وتدعم ريادة الأعمال، وتضع الحوافز لرفع أعداد الشركات التي يتم تأسيسها لدعم خطط تنويع مصادر الدخل الوطني. وتقوم الجهات الحكومية برفع العوائق أمام تدفق الاستثمارات. وتتيح دولة الإمارات منذ تأسيسها الحوافز للمستثمرين وتمضي قدماً في جعل بيئتها أكثر تنافسية في جذب الاستثمارات الأجنبية. وتتطلع الإمارات لأن تكون الاستثمارات أحد ممكنات الاقتصاد الوطني.

أولا: الحوافز

أ. الحوافز التمويلية الممنوحة من طرف الإمارات.

- قدمت الحكومة في دولة الإمارات عدة حوافز تمويلية للمستثمر الأجنبي والتي تكمن فيما يلي:
- تقديم الأرض اللازمة من قبل الدولة الاتحادية للمشروع الاستثماري بمقابل منخفض أو بدون مقابل؛
- تأجير المباني الصناعية الضرورية للمشروع وذلك بشروط أفضل وأسعار أقل؛
- تقديم خدمات الكهرباء والماء بأسعار منخفضة وتشجيعية؛

- إسهام الدولة في نفقات الدراسة والأبحاث إذا كان المشروع الاستثماري الأجنبي ذو فائدة للاقتصاد القومي الوطني؛
- منح قروض ميسرة من البنوك المملوكة للدولة خاصة للصناعات الجديدة (**الموقع الالكتروني لحكومة أبوظبي، 2023**).

ب. الحوافز الإجرائية الممنوحة من طرف الإمارات.

تم إنشاء جهاز الإمارات للاستثمار (EIA) بموجب مرسوم بقانون اتحادي رقم 04 لسنة 2007، حيث يعتبر الجهاز السيادي الوحيد للحكومة الإماراتية الاتحادية، وتكمن أهم اختصاصاته فيما يلي:

- البحث عن فرص استثمار مميّزة على المستوى الدولي؛
- تمثيل الحكومة الاتحادية بخصوص المشاريع الاستثمارية أمام الأشخاص الاعتبارية
- الأجنبية؛ القيام بعمليات التفاوض مع حكومات الدول الأجنبية من أجل إبرام اتفاقيات دولية تتعلق بمنع الازدواج الضريبي أو التجارة الحرة أو تشجيع الضمانات والحوافز ؛
- الإشراف على عمليتي الاستثمار وإعادة الاستثمار؛ يشرف مجلس إدارة الجهاز على حسن سيره ومتابعة تنفيذ البرامج والسياسات المعتمدة والضرورية لتحقيق أهدافه؛
- يضع المعايير والضوابط الرقابية التي من شأنها تكفل حسن أداء وتنفيذ البرامج الاستثمارية؛ يصدر التعليمات الضرورية والتي من شأنها تحد من مخاطر الاستثمار؛
- يفتتح فروع ومكاتب للجهاز من طرف مجلس الإدارة ويعين الوكلاء داخل الدولة الاتحادية وخارجها.

كما تجدر الإشارة إلى أنّه يمكن للمستثمرين الأجانب أيضا الأخذ بعين الاعتبار فرصة تأسيس حضورهم القانوني في الإمارات في إحدى المناطق الحرة على غرار تلك المتواجدة في مطار دبي أو في جبل علي أهم فائدة لتأسيس الشركة في المناطق الحرة وهي عدم مواجهة أي مشاكل إدارية والاستفادة من الخدمات السهلة والعملية فالشعار المعتمد في المناطق الحرة هو : (لا بيروقراطية) (**زراري، 2017، صفحة 122**).

ت. الحوافز الضريبية والجمركية الممنوحة من طرف الإمارات.

قدمت الحكومة الاتحادية لدولة الإمارات جملة أخرى من الحوافز الضريبية والجمركية للمستثمر الأجنبي وتكمن في:

- الإعفاء من الرسوم الجمركية على الآلات والمعدات وقطع الغيار ومواد البناء التي يحتاجها المشروع، وكذلك المواد الأولية والوسيطة ونصف المصنعة التي تلاءم الإنتاج والتغليف والتعبئة؛
- إعفاء الأرباح والاحتياطي المقتطع من الربح، لإعادة استثماره مرة أخرى من جميع الضرائب لمدة خمس (05) سنوات قابلة للتجديد تبدأ من بدء الإنتاج؛

- إعفاء صادرات المشروع من المنتجات المحلية من الضرائب والرسوم ومنحها إعانة تشجيعية؛

تمتع الإنتاج بالحماية الجمركية (**الموقع الالكتروني لحكومة أبوظبي، 2023**).

و يمكننا تلخيص أهم العوامل المحفزة على جذب الاستثمارات الاجنبية المباشر في الامارات كما يلي (**علاوي و بونقاب، 2006**):

- الاستقرار السياسي والأمني، الذي يشكل حاضنة وملاذا آمنا للاستثمار الأجنبي المباشر في منطقة تموج بالاضطرابات والفتن؛
- سهولة تأسيس العمل، أكثر من 34 منطقة ومتخصصة؛
- التوقعات المستقبلية الايجابية للنمو الاقتصادي؛
- التوجه الاستراتيجي بانتهاج سياسة تنويع مصادر الدخل والتحول نحو الاقتصاد المعرفي المستند إلى البحوث والابتكارات؛
- التطورات الجارية وأهمها فوز الإمارات بتنظيم إكسبو 2020 مما يزيد شهية الشركات العالمية نحو مزيد من الاستثمار بمشاريع البنية التحتية وغيرها من المشاريع كاستكمال إنشاء السكك الحديدية، وأعمال الاتحاد للطيران المنتشرة في جميع أنحاء الإمارات؛
- استقرار البيئة التشريعية وسن قوانين واضحة تسمح لقطاع الأعمال بممارسة أنشطتهم بسهولة ويسر، حيث يوفر قانون الاستثمار الأجنبي المباشر للمناخ والإطار القانوني والحماية اللازمة للاستثمارات الأجنبية المباشرة وينظم تدفقاتها ويتيح الملكية الأجنبية لما يصل إلى 100% من الشركات خارج المناطق الحرة؛
- عدم وجود ضرائب على الدخل أو المبيعات أو أرباح الشركات، بالإضافة إلى انخفاض التعريفات الجمركية (5%) وإعفاءات جمركية لمدخلات الصناعة؛
- رؤية اقتصادية واضحة طويلة الامد (2030) و مرونة السياسة الاقتصادية للدولة؛
- البنية التحتية واللوجستية المتطورة وتوافر الاتصالات السلكية واللاسلكية الحديثة؛
- سياسة مصرفية والتمانية منفتحة وحرية انتقال رؤوس الأموال، فضلاً عن توفر سوق مالي متطور يتمتع بالشفافية والحوكمة.
- حرية تحويل رأس المال و الارباح بالكامل.
- المساعدة في توفير العمالة و خدمات الدعم الاضافية مثل الكفالة و السكن (**مزريق، 2017**).

تعتبر الحوافز القوة المحركة التي تحثّ المستثمر الأجنبي على بذل مزيد من الجهد لتحسين مستوى أدائه كما ونوعا، ولهذا كثيرا ما تستخدم الحوافز كوسيلة في السياسة العامة لجلب الاستثمار الأجنبي المباشر والاستفادة منه أكثر ، وقد تكون الحوافز بالنسبة للبلدان أداة هامة تحقق بواسطتها استراتيجياتها الإنمائية، فإن استعملت استعمالا صحيحا عوّضت عن

بعض مواطن القصور على مستوى بيئة الأعمال التجارية، كما تساعد الحوافز أيضا في علاج عجز الأسواق عن جلب المزيد من العوامل الخارجية للإنتاج، إضافة إلى أنّها تستغل من أجل زيادة المزايا التي تجنيها البلدان المضيفة من الاستثمار الأجنبي المباشر (**بني هاني، 2013، صفحة 56**).

ثانيا: المزايا

- **إمكانية التملك الكامل للشركات 100٪** : سُمح للمستثمرين من مختلف الجنسيات تأسيس وتملك الشركات بالكامل في دولة الإمارات وفي كافة المناطق، وذلك عقب صدور قانون الشركات التجارية في العام 2020، وعدم اشتراط وجود وكيل من مواطني الدولة للشركة الأجنبية الراغبة بفتح فرع ومزاولة أنشطتها بالدولة.
- **40 منطقة حرة لتأسيس الشركات**: هناك أكثر من 40 منطقة حرة تتيح للمستثمرين الأجانب التملك بنسبة 100%، وتقدم الدولة للمستثمرين مرونة في اختيار المنطقة الحرة المناسبة لتأسيس شركاتهم، وتنتشر المناطق الحرة على أراضي الدولة كافة. وتتيح ممارسة كافة الأنشطة الاقتصادية والإعفاء من الضرائب.
- **الاستثمار في كافة الأنشطة الاقتصادية**: يمكن للمستثمرين الأجانب في دولة الإمارات الاستثمار في قطاعات التجارة والصناعة والزراعة والخدمات والتعليم والصحة والإنشاءات والكثير غيرها، وتزيد الأنشطة الاقتصادية المتاحة عن 2000 نشاط، واستثنى القانون عدد محدود للغاية من الأنشطة ذات الأثر الاستراتيجي.
- **تملك كافة الأشكال القانونية للشركات**: على إثر صدور القانون الاتحادي رقم (26) لسنة 2020، بشأن الشركات التجارية سُمح للمستثمرين الأجانب تملك كافة الأشكال القانونية للشركات التجارية، مثل: الشركات المساهمة العامة، والشركات المساهمة الخاصة، وشركات ذات المسؤولية المحدودة، وشركات التوصية البسيطة، وشركات التضامن.
- **عدم اشتراط وجود وكيل مواطن**: لم يشترط قانون الشركات التجارية الإماراتي على الشركات الأجنبية الراغبة بفتح فرع ومزاولة أنشطتها في دولة الإمارات العربية المتحدة وجود وكيل من مواطني الدولة الأمر الذي يعتبر ميزة هامة تتمتع بها الشركات الأجنبية وتعزز من سهولة ممارسة الأعمال في الدولة وتمنحها مزيداً من الشفافية.
- **سيطرة على مجالس الشركات المساهمة**: لا يشترط قانون الشركات التجارية الإماراتي بأن يكون رئيس مجلس الإدارة أو غالبية أعضاء مجلس الإدارة من المواطنين الإماراتيين، مما يمنح المستثمرين الأجانب الحق في السيطرة الكاملة على حصصهم في الشركات، ما لم ينص أي مرسوم أو قرار على خلاف ذلك.
- **من دون حد أدنى لرأس المال**: وجه القانون في الإمارات المستثمرين لتحديد رأس المال في عقود التأسيس والنظام الأساسي للشركات. ولكن لم يشترط حد أدنى لرأس المال للشركات ذات المسؤولية المحدودة، مما يسهل على المستثمرين إقامة الشركات وتأسيس الأعمال، مما يمنح المستثمرين مرونة أكبر في التخطيط لمشروعاتهم.
- **دون ضريبة دخل وتحويل لكامل الأرباح**: لا تفرض دولة الإمارات ضريبة دخل على الأفراد، والمستثمرين أو الشركات باستثناء شركات النفط، وفروع البنوك الأجنبية. كما تتيح للأفراد والمستثمرين حرية تحويل أرباحهم

بشكل كامل، وهذه الحوافز هي مزايا يتمتع بها المستثمرون في دولة الإمارات تاريخياً حيث تم اتباع نموذج الاقتصاد الحر منذ تأسيس الدولة.

- **إقامة ذهبية للمستثمرين:** تُطبق الإمارات نظام تأشيرة الإقامة طويلة الأمد، لمدد تتراوح بين خمس أو عشر سنوات، للمستثمرين ورواد الأعمال وأصحاب المواهب. مما يتيح للمقيمين في دولة الإمارات وعائلاتهم الراغبين في الإقامة للعمل والعيش والدراسة في الدولة، إمكانية الاستقرار وتأسيس أعمالهم والتمتع بإقامة طويلة.
- **سهولة التعاقد مع العمالة المهنية:** تعتبر الإمارات حاضنة الكفاءات والعمالة الماهرة ورأس المال البشري من أصحاب المواهب في القطاعات الحيوية والاقتصادية المهمة، لما تتمتع به من سياسات عمالية مرنة وسهولة في جلب العمالة الأجنبية. وقد أتاح قطاع العمل المتنامي في الإمارات بناء كوادر عالية التخصص في مختلف التخصصات.
- **تعرفة جمركية منخفضة:** ساعدت الرسوم الجمركية المنخفضة في ترسيخ موقع دولة الإمارات كمركز عالمي للتجارة وتتراوح قيمة التعرفة الحكومية في دولة الإمارات بين صفر و5% فقط. ولذلك تتبوأ دولة الإمارات مكانة رائدة عالمياً وإقليمياً في التجارة حيث تتصدر المرتبة الثالثة عالمياً والمرتبة الأولى عربياً في إعادة التصدير.
- **الحوافز للقطاع الصناعي:** تقدم دولة الإمارات حزمة من الحوافز لدعم الاستثمار وللشركات الصناعية والتكنولوجية وذلك في مجالات أساسية مثل حلول تمويل تنافسية للقطاعات الصناعية والتكنولوجيا المتقدمة ذات الأولوية، بالشراكة مع مصرف الإمارات للتنمية وتوفير تعرفة استراتيجية وتنافسية للقطاعات ذات الأولوية في القطاع الصناعي والإعفاء الجمركي على الاستثمارات ومدخلات الإنتاج للقطاع الصناعي، مثل الآلات والمواد الأولية، وبرنامج القيمة الوطنية المضافة، وبرنامج علامة "صنع في الإمارات" لتوحيد هوية الصناعة المحلية وغيرها من الحوافز التي تقدمها دولة الإمارات للقطاع الصناعي (**وزارة الإقتصاد الإمارات العربية المتحدة، 2023**).

المطلب الثالث: ضمانات مشروع الاستثمار الأجنبي المباشر في دولة الإمارات

- **ضمانات مشروع الاستثمار الأجنبي المباشر في دولة الإمارات:**
  - ضمان عدم نزع ملكية مشروع الاستثمار الأجنبي المباشر كليا أو جزئيا إلا للمنفعة العامة مقابل تعويض عادل مقدر في تاريخ نزع الملكية.
  - ضمان عدم إلغاء أو إيقاف أو تقييد حق الانتفاع بالعقارات المخصصة لمشروع الاستثمار الأجنبي المباشر إلا في حالة مخالفة شروط الترخيص.
  - ضمان عدم الحجز على أموال مشروع الاستثمار الأجنبي المباشر أو مصادرتها أو تجميدها أو التحفظ عليها أو فرض الحراسة عليها إلا بحكم قضائي وفقا للتشريعات المعمول بها في الدولة

- **شروط وإجراءات الترخيص**: حسب المادة 10 من نفس المرسوم يقدم المستثمر الأجنبي إلى السلطة المختصة طلب الموافقة على ترخيص المشروع في القطاعات المقبولة، وفي حال استيفاء الملف للشروط والإجراءات تصدر السلطة المختصة موافقتها على طلب الترخيص في مدة أقصاها 5 أيام. **العقوبات**: يعاقب بالسجن مدة لا تقل عن سنة وغرامة ما بين 50.000 و 10 مليون درهم كل من أفشى معلومات تتعلق بالجوانب الفنية أو الاقتصادية أو المالية لمشروع المستثمر الأجنبي والذي يكون قد توصل إليها من خلال وظيفته وذلك حسب المادة 16.
- **التزامات**: تفرض على شركات الاستثمار الأجنبي المباشر أداء بعض الرسوم إلى الوزارة مقابل الأعمال والخدمات التي تقدمها لها كما ورد في المادة 18.
- **تسوية المنازعات**: حسب المادة 12 يكون لقضايا مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر صفة الاستعجال عند نظرها أمام المحاكم المختصة بالدولة (**بوحبل ، 2021**).

ما يلاحظ على قانون الاستثمار الأجنبي المباشر لدولة الإمارات أنه مرن جدا وشفاف وعلى قدر عال من التفتح، كما أنه منح حرية كبيرة للمستثمر الأجنبي،

- تخصيص هيئة للترويج للبيئة الاستثمارية الإماراتية ومتابعة أداء المستثمر الأجنبي. الحرص على سرية معلومات المستثمر الأجنبي وفرض عقوبات قاسية على المفصح.
- منح حرية كبيرة للمستثمر الأجنبي بعد حصوله على الترخيص مثل إدخال شركاء، الاستحواذ والاندماج، نقل الملكية..
- إعطاء صفة الاستعجال لقضايا المستثمر الأجنبي في المحاكم الإماراتية.
- غياب الشفعة وإمكانية الاستفادة من المباني المخصصة للمشاريع وغياب شرط الشراكة (**بوحبل ، 2021**).

المبحث الثالث: الاستثمار الأجنبي المباشر في الامارات العربية المتحدة

ارتفعت الجاذبية الاستثمارية لدولة الإمارات عبر الأعوام الماضية بشكل مضطرد وتمكنت من استقطاب استثمارات كبيرة عززت بها رصيدها التراكمي من الاستثمارات الأجنبية، وأصبحت إحدى الوجهات الاستثمارية الأكثر تفضيلاً من حول العالم.

المطلب الأول: تطور رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر في الامارات العربية المتحدة خلال الفترة 2014–2021

تمكنت دولة الإمارات من الحصول على المراتب الأولى في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل والخارج على مستوى منطقة غرب آسيا، ومنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وحازت على المرتبة 19 على مستوى العالم في تدفق الاستثمار الأجنبي الداخل، والمرتبة 17 في تدفق الاستثمار الأجنبي الخارج في العام 2021.

والجدول التالي يوضح تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الإمارات العربية المتحدة عن الفترة 2014 – 2021م.

الجدول رقم (03) تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة إلى الإمارات العربية المتحدة عن الفترة 2014–2021

السنة	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل السنوي (الأرقام بالمليار دولار)
2014	11.072
2015	8.551
2016	9.605
2017	10.354
2018	10.385
2019	17.875
2020	19.884
2021	20.700

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الشكل البياني لوزارة الاقتصاد الاماراتي.

الشكل رقم (02):تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة إلى الإمارات العربية المتحدة عن الفترة 2014-2021

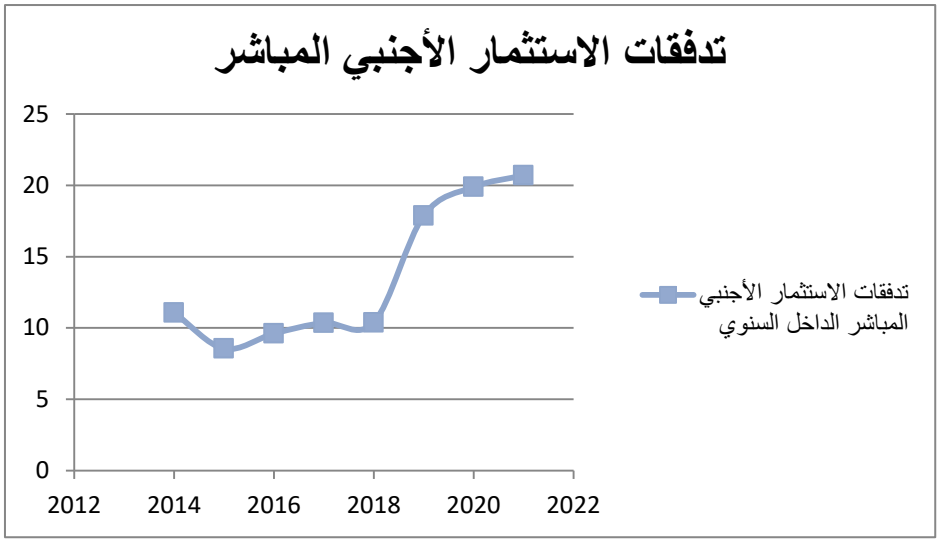

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الشكل البياني لوزارة الاقتصاد الاماراتي.

طبقا لما نلاحظه في الشكل حققتت دولة الامارات العربية المتحدة نموا في صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر السنوي لعام 2017 حيث بلغت نحو 10.354 مليار دولار مقارنة 9.605 مليار دولار سنة 2016.

وفقاً لتصنيف الأونكتاد من خلال تقرير الاستثمار العالمي 2022، ارتفعت قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل إلى دولة الإمارات خلال العام 2021 بنسبة نمو 4%، حيث بلغ إجمالي تدفق الاستثمار الأجنبي الداخل في العام 2021 مجموعه 20.7 مليار دولار (76 مليار درهم) مقارنةً مع 19.884 مليار دولار (73.04 مليار درهم) في العام 2020،وذلك على الرغم من تداعيات جائحة "كوفيد-19" التي ألقت بظلالها على حجم الاستثمار والتجارة واقتصادات العالم، وارتفع الرصيد التراكمي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل لنحو 171.6 مليار دولار، وقد وقعت دولة الإمارات مع شركائها التجاريين بما يقارب 106 اتفاقية لحماية وتشجيع الاستثمارات.

المطلب الثاني: تطور التجارة الخارجية بالمناطق الحرة

تعتبر المناطق الحرة بالإمارات أحد الأدوات الهامة التي تهدف الدولة من خلالها إلى زيادة الصادرات وتنمية التجارة الدولية وفي سبيل ذلك قامت الدولة بتشجيع المشروعات العاملة في تلك المناطق من خلال العديد من الحوافز الجمركية والضريبية بغرض إزالة كافة المعوقات التي تعترض سبيل تلك المشروعات وتسهيل عملية استيراد السلع وتصنيفها واعادة تصديرها مرة أخرى، مما يؤدي إلى زيادة قيمة الصادرات وخلق قيمة مضافة عالية وبالتالي زيادة حصيلة الدولة من العملات الأجنبية.

ولبيان دور المناطق الحرة في تنمية التجارة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة ينبغي دراسة تطور التجارة الخارجية للدولة في الفترة (2014-2021) وتوضيح نسبة مساهمة تجارة المناطق الحرة من إجمالي التجارة.

أولا: تطور التجارة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة في الفترة (2014–2021)

الجدول رقم (04): تطور التجارة الخارجية غير النفطية لدولة الإمارات في الفترة (2014– 2021) بلمليار درهم اماراتي.

السنة	الواردات	الصادرات غير النفطية	إعادة التصدير	إجمالي الصادرات غير النفطية و إعادة التصدير	إجمالي التجارة الخارجية غير النفطية
2014	991.9	157.6	455.9	613.5	1605.4
2015	952.2	185.5	418.4	603.9	1556.1
2016	968.9	195.0	400.4	595.4	1564.3
2017	946.5	181.0	400.3	581.3	1527.8
2018	898.5	206.0	431.6	637.6	1536.1
2019	914.9	231.2	457.4	688.6	1603.5
2020	785.1	254.6	363.4	618.0	1403.1
2021	1018.0	354	521.3	875.3	1893.0

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على تقارير السنوية لوزارة الاقتصاد للإمارات المتحدة والأخبار الاحصائية

الشكل رقم (03): تطور التجارة الخارجية للإمارات العربية المتحدة في الفترة 2014–2021م

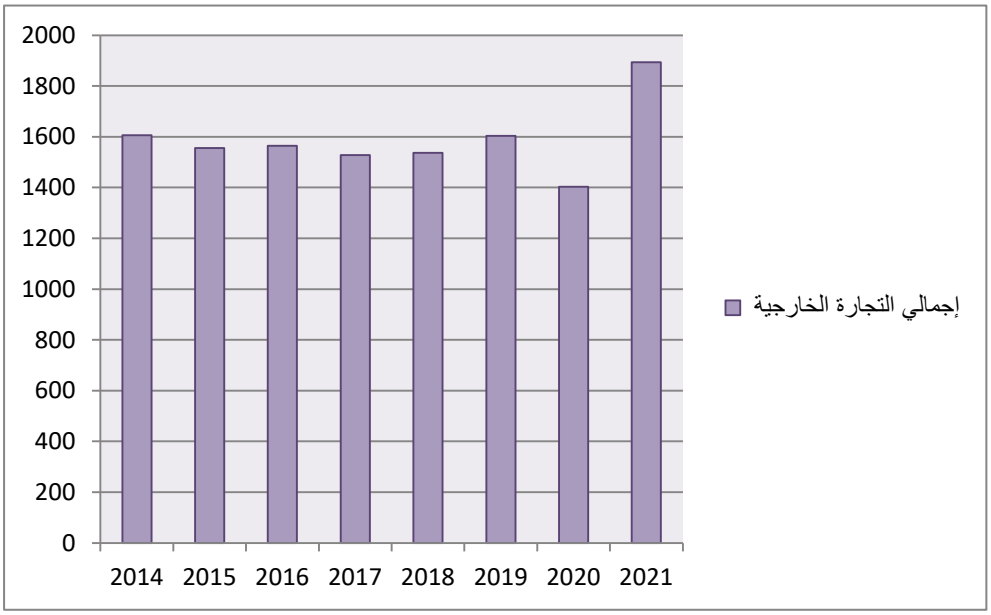

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على تقارير السنوية لوزارة الاقتصاد للإمارات المتحدة و الأخبار الإحصائية على جريدة البيان.

حيث كانت قيمة الصادرات الإماراتية غير النفطية عام 2014م (157.6) مليار درهم اماراتي وبلغت في عام 2020م ما يزيد عن (254.6) مليار درهم اماراتي أي بزيادة بلغت 97 مليار درهم اماراتي، وهي بنسبة تكاد تصل إلى 62% بالمقارنة بعام 2014م.

كما نلاحظ من خلال الجدول أن إجمالي الصادرات غير النفطية في سنة 2017م (581.3) مليار درهم اماراتي مقارنة بسنة 2019 بإجمالي الصادرات (688.6) مليار درهم اماراتي و بنسبة إعادة التصدير 14% من إجمالي التجارة الخارجية لعام 2019م، وهو ما يعكس ارتفاع الميزة التنافسية التي يتمتع بها نشاط إعادة التصدير في الإمارات وتزايد مكانتها العالمية في هذا المجال.

اما في الأعوام 2019 و 2020، القيمة الإجمالية للتجارة الخارجية الغير النفطية لدولة الإمارات في عام 2019 بلغت ما يقارب من 1603.5 مليار درهم أما في عام 2020 ما يقارب من 1403.1 بنسبة إجمالي للتجارة 12.49%- و ذلك بسبب تداعيات جائحة كورونا.

وسجل 2021 أعلي قيمة للتجارة الخارجية في تاريخ دولة الإمارات لتصل إلى أكثر من 1.893 مليار درهم، توزعت بين 1018 مليار درهم حجم الواردات وما يقارب 354 مليار درهم قيمة الصادرات وحوالي 521.3 مليار درهم قيمة إعادة التصدير، الأمر الذي يعكس النمو الشامل الذي حققته تجارة الدولة.

ثانيا: التجارة الخارجية للمناطق الحرة بالإمارات

الشكل رقم (04): تطور التجارة الخارجية للمناطق الحرة بالإمارات في الفترة (2014– 2021م)

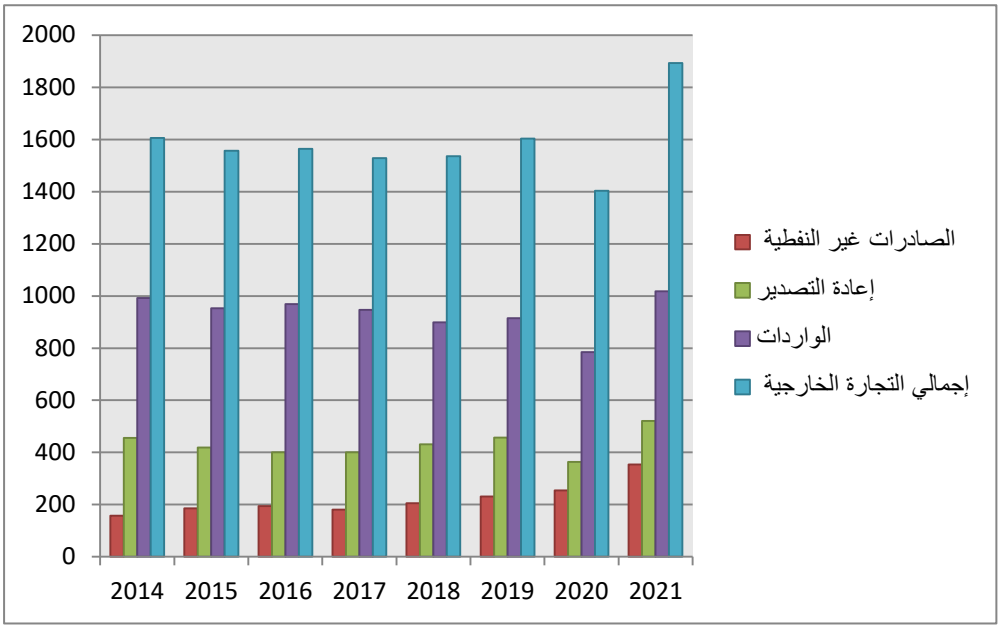

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على الجدول أعلاه، تقارير السنوية لوزارة الاقتصاد للإمارات المتحدة.

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن صادرات غير النفطية للمناطق الحرة شهدت نموا كبيرا خلال الفترة 2014 – 2021م حيث ارتفع إجمالي صادراتها من 157.6 مليار درهم سنة 2014م إلى حوالي 354 مليار درهم إماراتي سنة 2021م بنسبة نمو بلغت 100% فأكثر، في حين ارتفعت قيمة واردات المناطق الحرة من 991.9 مليار درهم اماراتي سنة 2014م إلى حوالي 1018 مليار درهم اماراتي سنة 2021م بنسبة نمو بلغت 2.6%، و ارتفاع التجارة الخارجية الإجمالية للمناطق الحرة من 1603 مليار درهم اماراتي سنة 2014 إلى حوالي 1900 مليار درهم اماراتي سنة 2021م بزيادة قدرها 297 مليار درهم اماراتي وبمتوسط بمعدل نمو بلغ 18% وهو معدل نمو يمكن القول بأنه من الصعوبة أن تحافظ عليه أي منطقة حرة خاصة في ظل ظروف اقتصادية متغيرة.

المطلب الثالث: أهم الشركاء التجاريين للمناطق الحرة للإمارات العربية المتحدة

الجدول رقم (05):أهم الشركاء التجاريين للمناطق الحرة للإمارات العربية المتحدة لفترة 2012 – 2021 (القيمة مليار درهم)

التسلسل	الدول	من القيمة الاجمالية للتجارة غير النفطية	النسبة
01	الصين	1719	% 10.7
02	الهند	1404	% 8.7
03	أمريكا	984.6	% 6.1
04	السعودية	904.3	% 5.6
05	سويسرا	530.6	% 3.3
06	إيران	526.2	% 3.3
07	اليابان	519.7	% 3.2
08	العراق	490	% 3
09	ألمانيا	477.6	% 3
10	منطقة هونغ كونغ	394.4	% 2.4

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الاحصائية لوزارة الإقتصاد للإمارات العربية المتحدة.

الشكل رقم (05):أهم الشركاء التجاريين للمناطق الحرة للإمارات العربية المتحدة لفترة 2012 – 2021م (القيمة مليار درهم)

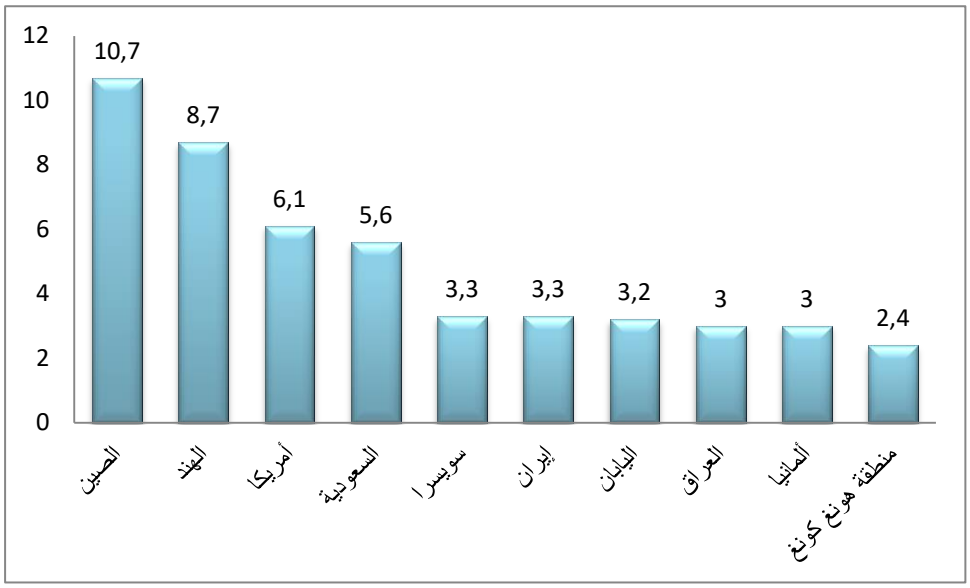

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الاحصائية لوزارة الإقتصاد للإمارات العربية المتحدة.

من خلال الجدول والشكل أعلاه نلاحظ بأن الصين احتل المركز الأول في قائمة الشركاء التجاريين لسنة 2021، بنسبة 10.7% من إجمالي التجارة الخارجية غير النفطية لدولة لإمارات خلال السنوات العشر الماضية بما يزيد على 1719 مليار درهم، وتليها الهند بنسبة 8.7% وبقيمة 1404 مليار درهم، والولايات المتحدة الأمريكية بنسبة 6.1% وبقيمة 984.6 مليار درهم، والمملكة العربية السعودية بنسبة 5.6% وبقيمة 904.3 مليار درهم.

وفي المركز الخامس لهذه القائمة جاءت سويسرا بنسبة 3.3% وبقيمة 530.6 مليار درهم، وإيران بنسبة 3.3% وبقيمة 526.2 مليار درهم، واليابان بنسبة 3.2% وبقيمة 519.7 مليار درهم، والعراق بنسبة 3% وبقيمة 490 مليار درهم وألمانيا بنسبة 3% وبقيمة 477.6 مليار درهم، ومنطقة هونغ كونغ بنسبة 2.4% وبقيمة 394.4 مليار درهم.

خلاصة:

تعتبر الإمارات العربية المتحدة من أكثر دول العالم جذبا للاستثمار الأجنبي في المناطق الحرة نتيجة اهتمام الدولة وجهودها المبذولة في إطار تهيئة الإطار العام لمناخ الاستثمار ومنح الامتيازات والحوافز الجذابة للشركات الأجنبية للاستثمار في هذا المجال، وإبراز مكانة الإمارات التجارية على الخريطة العالمية وزيادة تنافسيتها وتعزيز تواجدها في الأسواق العالمية، وتعد الرائدة في نموذج المناطق الحرة على مستوى الدول العربية بامتلاكها حوالي ربع المناطق تتوزع على كافة أرجاء الدولة، وتكتسب هذه المناطق أهمية بالغة من خلال إسهامها في التجارة الخارجية لدولة الإمارات وتعاملها مع مختلف الأقاليم.

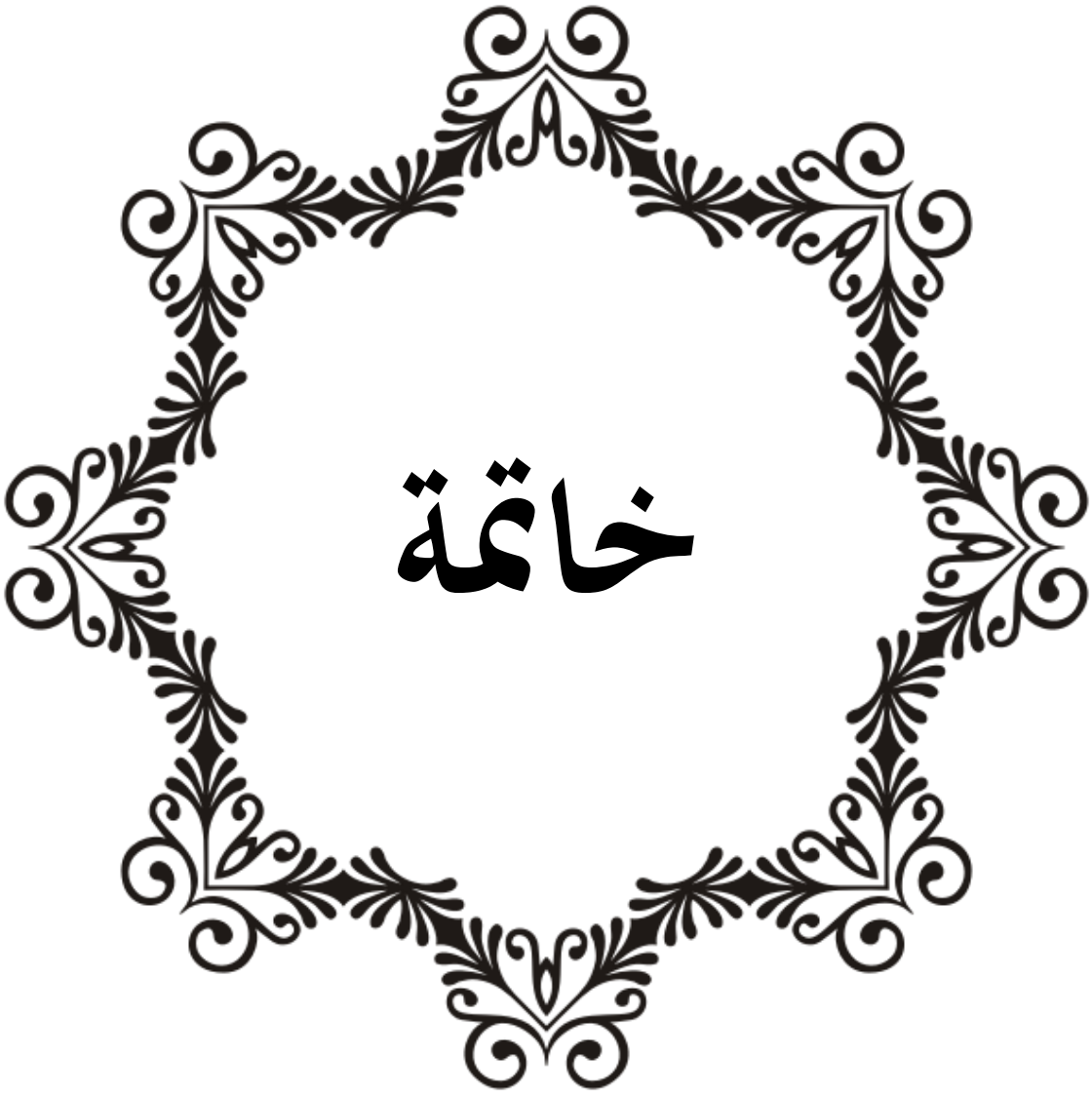
خاتمة

❖ الخاتمة:

في الختام يمكننا القول أن انشاء و انجاح المناطق الحرة في بلد معين مرتبط بتوفر مجموعة من المقومات الاقتصادية، السياسية اجتماعية ، و بيئية ، ليس مرتبط بالأساس بالإعفاءات الجبائية التي تقدم لأجل جذب الاستثمار الأجنبي وانما يجب ان تتظافر مجموعة من المؤهلات من موقع جغرافي ، توفر الامن الاستقرار السياسي وغير ذلك.

- للمناطق الحرة دور كبير في حل جانب كبير من مشكلة البطالة حيث وفرت العديد من فرص العمل و برواتب متفاوتة بحسب طبيعة الدولة.
- تعد المناطق الحرة ارضية خصبة لاستثمار العديد من الشركات الاجنبية و المحلية.
- وتعد المناطق الحرة الاماراتية تتوافق مع المواصفات العالمية وهذا ما يظهر من خلال كونها أصبحت وجهة استثمارية مرغوبة بفضل قدرتها على تلبية كافة المتطلبات وتشجيعها الاستثمار الاجنبي، ويتوقع ان تعزز موقعها كمركز للتجارة الاقليمية و العالمية بفضل قدرتها على تلبية كافة المتطلبات وتشجيعها الاستثمار الاجنبي، ويتوقع ان تعزز موقعها كمركز للتجارة الاقليمية و العالمية بفضل التوسع المستمر و المتزايد في حجمها وحجم الاستثمارات المتواجدة بها.

❖ **اختبار الفرضيات**

- تساهم المناطق الحرة في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر والمشاركة في التجارة العالمية، نؤكد صحة هذه الفرضية، إذ المناطق الحرة تتمتع بالحوافز الجمركية والضريبية وكذا التسهيلات الإدارية، والتي تعتبر أرضية خصبة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وهذا ما يسهم في الرفع من الصادرات الوطنية والخروج من أحادية التصدير، وتعتبر المناطق الحرة كمنفذ للمشاركة في سلاسل القيمة العالمية وهذا لتميزها بمجموعة من الخصائص كالبنية التحتية ومناخ استثماري جيد لقيام الاستثمار الأجنبي المباشر.
- نجاح تجربة المناطق الحرة في الإمارات العربية المتحدة، ساهم في الرفع من صادراتها غير النفطية وسمح لها بالمشاركة في سلاسل القيمة العالمية، نؤكد صحة هذه الفرضية، إذ وصلت صادرات المناطق الحرة إلى أعلى قيمة لها سنة 2021 بـ 875.5 مليار درهم.
- كما يمكننا أن نقول أن هناك تطور ملحوظ للمناطق الحرة لجلب الاستثمار المباشر الأجنبي من خلال العديد من المؤشرات من بينها تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة إلى الإمارات العربية المتحدة و التي كانت أعلى قيمة لها لسنة 2021 بـ 20.700 مليار دولار مقارنة بسنة 2016 بـ 90605 مليار دولار .

❖ **نتائج الدراسة:**

- تعد المناطق الحرة أهم أوجه الاستثمار الاجنبي المباشر في العصر الحالي ، حيث اصبحت تنتشر في كافة دول العالم.
- تعتبر تجربة المناطق الحرة في الامارات العربية المتحدة لجلب وتشجيع الاستثمار الأجنبي ناجحة، فقد استطاعت المساهمة في رفع صادراتها غير النفطية والاندماج في الاقتصاد العالمي، فهذا النجاح يرجع إلى تحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي، وتميزها بموقع جغرافي استراتيجي مجهز بالبنى التحتية، فضلا عن ذلك وفرت الامارات كل العوامل المحفزة لاستقطاب وتشجيع الاستثمارات في المناطق الحرة، وهذا ما جعل هذه المناطق متنوعة تمس كل القطاعات وبالتالي تحقيق التنويع الاقتصادي.
- من أجل تشجيع الاستثمارات الاجنبية و المحلية الى المناطق الحرة تمنح الامارات العديد من الامتيازات سواء ما تعلق بالملكية، الأمور الجمركية، تحويل الارباح.
- يستحوذ أكبر عشر شركاء تجاريين للمناطق الحرة على النسب الأعلى التي تعتبر فيها الصين أول شريك لسنة 2021م.
- من خلال الدراسة نستنتج أن هناك دور ايجابي بين صادرات المناطق الحرة وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر حيث أن الزيادة في الاستثمار الأجنبي المباشر تؤدي إلى زيادة في صادرات المناطق الحرة وهو ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية ولذلك تعتبر المناطق الحرة من أهم السياسات لتشجيع الاستثمار المباشر الأجنبي.

❖ **الاقتراحات:**

بالنظر إلى النتائج التي تم التوصل إليها من الدراسة، ارتأينا أن نقدم بعض الاقتراحات كما يلي:

- التركيز على توفير البنية التحتية اللازمة لنجاح المناطق الحرة.
- على الجزائر الاستفادة من التجارب الناجحة في مجال المناطق الحرة والعمل على النظر فيها من جديد نظرا للأهمية الاقتصادية التي تعود من وراءها إضافة إلى تعزيز العلاقات العربية والدولية وذلك من خلال توفير المناخ الاستثماري الجيد القائم على تقديم الحوافز وتبسيط الاجراءات وتحقيق كفاءة المرافق والخدمات الأساسية من موانئ بحرية وجوية مزودة بالوسائل المطلوبة، وتوفير وسائل الاتصال السلكية واللاسلكية من أجل التواصل بالإضافة لتوسيع الشبكة الطرقية في المنطقة الحرة حتى تكون قادرة على استيعاب حركة النقل المترتبة على التجارة والاستثمار.
- ضرورة الاستفادة من التجربة الإماراتية في مجال جلب واستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر وانشاء المناطق الحرة وإدارتها وتمكين القطاع الخاص.

❖ **آفاق الدراسة:**

بعد دراستنا للموضوع و محاولتنا للإلمام بكل جوانب الموضوع الا اننا ندرك أن هذا البحث كغيره من البحوث لا يخلو من القصور او النقصان و بذلك يكون انطلاقة لبحوث جديدة نذكر منها:

- دور المناطق الحرة في زيادة الصادرات.
- الاهتمام بدراسة كل انواع الحديثة للمناطق الحرة من المناطق الزراعية، الاعلامية الثقافية، والسياحية بهدف تبنيها في الجزائر كسياسات بديلة للاقتصاد

قائمة المراجع

قائمة المراجع و المصادر

❖ **المراجع باللغة العربية":**

- احمد عبد الصبور . (2019). حوافز و ضمانات الاستثمار الاجنبي المباشر في دولة الامارات العربية المتحدة (مقارنة). *مجلة جامعة الشارقة للعلوم القانونية، 16* (2)، الصفحات 25-30.
- صلاح عباس. (2008). *العولمة وأثارها في الفكر المالي والنقدي*. الإسكندريه: الدار الجامعية.
- صلاح الدين زين. (2000). *اقتصاديات التصدير والمناطق الحرة*. مصر: دار النهضة العربية، القاهرة.
- عفيفي حاتم سامي. (1993). *التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم* (الإصدار الطبعة الثانية). القاهرة: الدار المصرية اللبنانية.
- لطيفة بطاهر. (2015). الانعكاسات الاقتصادية لإقامة مناطق حرة على الدول النامية . كلية علوم الاقتصادية و علوم التسيير و علوم تجارية، مستغانم : جامعة مستغانم .
- أبو شرار علي عبد الفتاح . (2007). *الإقتصاد الدولي نظريات و سياسات* . عمان : دار المسيرة.
- أحمد العنابنة . (2015). التجارة الخارجية للمناطق الحرة في دولة الامارات العربية المتحدة . *دراسة التحليلة المناطق الحرة في الإمارات* ، الصفحات 5-10.
- أحمد عطا الله ماجد . (2011). *إدارة الإستثمار*. عمان، الأردن: دار أسامة.
- أسعد سعدون ، و سلطان حمود. (2005). ملتقى عربي الأول حول الأساليب في تنظيم و إدارة مناطق حرّة . *المنظمة العربية للتنمية الادارية*، الصفحات 80-90.
- *البوابة الرسمية لحكومة الإمارات العربية المتحدة*. (14 11, 2018). تاريخ الاسترداد 28 04, 2023، من الاقتصاد: https://www.government.ae/ar AE/about-the-uae/economy
- البوابة الرسمية لحكومة الإمارات العربية المتحدة. (10 05, 2023). *البوابة الرسمية لحكومة الإمارات العربية المتحدة*. تم الاسترداد من حقائق وأرقام: https://www.government.ae/ar-AE/information-and-services/business/why-invest-

- *المنظمة العالمية لمناطق التصدير الحرة* . (بلا تاريخ). تاريخ الاسترداد 15 04, 2023، من مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية : acpss.ahram.org.eg

- الموقع الالكتروني لحكومة أبوظبي. (02 05, 2023). *الموقع الالكتروني لحكومة أبوظبي*. تم الاسترداد من حوافز المناطق الحرة بأبوظبي: www.abudhabi.ae

- الهيئة العامة للضرائب. (02 12, 2023). *وزارة المالية للضرائب*. تم الاسترداد من الهيئة العامة للضرائب: https://tax.mof.gov.iq/

- إيمان مقاتل ، و فوزي مامين. (02 12, 2018). دور المناطق الحرة في جذب الاستثمار. *مجلة الإقتصاد والقانون*، الصفحات 116-132.

- أيمن سليم بوراس ، و عصام طرشي . (2021). دور المناطق الحرة في دعم النمو الاقتصادي (مذكرة ماستر). كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير وعلوم تجارية ، مسيلة : جامعة محمد بوضياف .

- بسام الحجار. (2003). *العلاقات الاقتصادية الدولية*. لبنان: الطبعة الأولى المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.

- بن علي بلعزوز ، و أحمد مداني . (2007). دور المناطق الحرة كحافز لجلب الاستثمار الأجنبي المباشر: دراسة المنطقة الحرة بلارة. *الملتقى الدولي حول آثار و انعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد على الاقتصاد الجزائري ومنظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة* (صفحة 5). سطيف: جامعة فرحات عباس .

- حسب *قانون منطقة دبي الحرة للتكنولوجيا والتجارة الالكترونية و الاعلام*. (03 05, 2023). تم الاسترداد من www.afza.gov.ae

- حسين بني هاني. (2013). *حوافز الاستثمار في النظام الإسلامي* (المجلد 1). الأردن: دار الكندي للنشر والتوزيع.

- حوة زراري. (2017). العوامل القانونية لجذب الاستثمار الاجنبي المباشر (مذكرة ماستر). كلية الحقوق، ام بواقي: جامعة العربي بن مهيدي.

- خالدة بلعمري . (2019). دور المناطق الحرة في دعم النمو الاقتصادي (مذكرة ماستر). *دراسة تحليلية للمناطق الحرة بالامارات العربية المتحدة*. كلية علوم الإقتصادية ، جيجل : جامعة محمد الصديق بن يحي.

- سارة بوحبل . (06, 2021). دور البيئة التسويقية القانونية المضيفة في استقطاب الاستثمار الاجنبي. (المركز الجامعي مرسلي عبد الله تيبازة، المحرر) *مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والادارية*، *8*(2).

- سلطان السعدون أسعد حمود . (2006). مقومات إنشاء وعوامل نجاح المناطق الحرة. *الملتقى العربي الثاني حول الأساليب الحديثة في تنظيم وإدارة المناطق الحرة*. القاهرة: جامعة الدول العربية.

- *سلطة المنطقة الحرة بإمارة الشارقة* . (03 05, 2023). تم الاسترداد من www.hfza.ae

- *سلطة المنطقة الحرة بإمارة الفجيرة* . (03 05, 2023). تم الاسترداد من www.fujairahfreezone.com

- عاشور مزريق. (2014). دور المناطق الحرة كشكل من أشكال الإستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية الإقتصادية الإقليمية. *الملتقى الوطني الأول أفاق التنمية الإقليمية والمكانية في الجزائر*. أدرار: كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.

- عاشور مزريق. (2017). دور المناطق الحرة كشكل من اشكال الاستثمار الاجنبي المباشر في تحقيق التنمية الاقتصادية الاقليمية –تجارب مختارة –. *الملتقى الوطني الاول و آفاق التنمية الاقليمية و المكانية في الجزائر*.

- عبد الحميد عبد المطلب . (2003). *السياسة الاقتصادية (تحليل كلي)* (الإصدار ط 1). القاهرة : مجموعة النيل العربية.

- عبد الرحمان تيشوري. (03 05, 2023). *المنطقة الحرة في جبل علي*. تم الاسترداد من muhalab.com/en/?p=43

- عبد العزيز عادل . (2010). منطقة تجارة حرّة عربية. *جمهورية مصر العربية*، 23.

- عبد المطلب عبد الحميد . (2006). *العولمة الإقتصادية : منظماتها – شركاتها – تداعياتها* (الإصدار 1). الإسكندرية، مصر: الدار الجامعية.

- عليان عليمان خالد ، و أحمد المشاقبة علي. (2009). *إدارة التخليص الجمركي*. عمان، الأردن: دار الصفاء للنشر والتوزيع.

- فارس فضيل . (2004). أهمية الاستثمار المباشر الأجنبي في الدول العربية مع دراسة مقارنة بين الجزائر – مصر والمملكة العربية السعودية (أطروحة دكتوراه). *غير منشورة كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير*. كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة الجزائر.

- فتيحة خوميجة . (2019). الملتقى العلمي الخامس التجارب الاقليمية و العالمية في مجال المناطق الحرة الصناعية للتصدير. *التجربة الإماراتية في مجال المناطق الحرة*.

- فطيمة البعل. (2012). المناطق الحرة العربية و دورها في تنمية التجارة العربية البينية، المنطقة الحرة المشتركة الأردنية السورية 2010/2000 (أطروحة ماجيستير). كلية العلوم الإقتصادية ، بسكرة: جامعة محمد خيضر.

- لحسن علاوي، و مختار بونقاب. (03 11, 2006). دور الاستثمار الاجنبي المباشر والمناطق الحرة في التنويع الاقتصادي (دراسة حالة تجربة. *الملتقى العلمي الدولي السادس حول بدائل النمو والتنويع الاقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات والبدائل المتاحة*.

- محمد قاسم خصاونة. (2005). *الإستثمار في مناطق حرّة مؤسسة مناطق حرّة*. سوريا : دار الفكر .

- محمد علي عوض الحرزاني. (2007). *الدور الاقتصادي للمناطق الحرة في جذب الاستثمارات*. بيروت: مكتبة الحلبي الحقوقية.

- محمد قاسم خصاونة. (2010). *كتاب الإستثمار في المناطق الحرة مناطق التصدير الحرة-الاستثمار-التجارة* (الإصدار 1). عمان، الأردن: دار الفكر.

- محمود عادل طريح . (2015). *قراءات في التسويق*. الاسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية.

- محمود عبد الحليم قطيشات. (2010). مستقبل الاستثمار والتجارة فى المناطق الحرة والاستثمارية والاقتصادية العربية. *المنظمة العربية للتنمية الإدارية أمس بالتعاون والاتحاد العربى للمناطق الحرة*، 24.

- مراد محمودي . (2002). القاهرة: دار الكتاب القاهرة.

- مريم فضال . (2008). قسم القانون المعمق . الإدارة المالية العامة ، المغرب : جامعة عبد المالك السعدي .

- منصوري الزين . (2006). آليات تشجيع وترقية الاستثمار كأداة لتمويل التنمية الاقتصادية (أطروحة الدكتوراه). كلية العلوم الإقتصادية ، الجزائر : جامعة الجزائر.

- منور أو سرير، و محمد مداحي. (25 05, 2016). شكالية تفعيل دور المناطق الحرة للتصدير: العوائق والتحديات. *المؤتمر العلمي الدولي الخامس حول الاستثمارات الأجنبية المباشرة ومستقبل المناطق الحرة*، الصفحات 01-12.

- منور أوسرير . (2003). دراسة نظرية عن المناطق الحرة منطقة بلارة. *مجلة الباحث*(02)، 40.

- نور الدين هرمز، و وأخرون. (2004). واقع النشاط الاستثماري في المناطق الحرة السورية. *مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية سلسلة العلوم الاقتصادية، 26*(1)، 126.

- هشام ذباح، و سمية حاجي. (26 ماي, 2016). التحفيزات الجبائية الممنوحة للمناطق الحرة ودورها في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر – حالة الجزائر. *المؤتمر العلمي الدولي الخامس حول الاستثمارات الأجنبية المباشرة ومستقبل المناطق الحرة*، الصفحات 1-10.

- واز بيترج . (1991). مناطق تجهيز الصادرات والسياسة التجارية. *مجلة التمويل والتنمية*، الصفحات 30-40.

- وزارة الإقتصاد الإمارات العربية المتحدة. (05 05, 2023). *وزارة الإقتصاد الإمارات العربية المتحدة*. تم الاسترداد من حوافز الإستثمار: https://www.moec.gov.ae/investment-incentives

- وسيلة سعود . (ديسمبر , 2018). *مجلة علمية دولية محكمة متخصصة في الميدان الاقتصادي*(3).

❖ **المراجع باللغة الأجنبية :**

- ARNAL, E. (2008). L'Impact de l'investissement direct étranger sur les salaires et les entreprises emploi et relation professionnelles: Promouvoir un comportement conditions de travail. *la responsabilité sociale des responsable des entreprises dans une économie mondialisée* (pp. 23-24). Paris: Centre des conférences de l'OECD.

- International Monetary Fund. (1997). *Manuel de la balance des paiements* (éd. 4). Washington: FMI.

- OECD. (2004). Incentives and free zones in the mena region: a prelimnary stocktaking. *Mena oecd investment programme* , pp. 1-64. Récupéré sur www.oecd.org

- UNCTAD. (2002). *WORLD INVESTMENT REPORT 2002 Transnational Corporations and Export Competitiveness.* Switzerland: United Nation.

قائمة الملاحق

جدول رقم (3)

إجمالي التجارة الخارجية للإمارات العربية المتحدة بما فيها المناطق الحرة خلال 2015 - 2013

البيان	2013	2014	2015	النمو السنوي % 2015 مقارنة مع 2014	
الصادرات غير النفطية	171.2	157.6	185.5	17.70%	Non Oil Export
إعادة التصدير	443.4	455.9	418.4	-8.20%	RE - EXPORTS
الواردات	971.4	991.9	952.2	-4.00%	IMPORT
إجمال التجارة الخارجية	1,586.00	1,605.50	1,556.20	-3.10%	TOTAL FOREIGN TRADE

المصدر : وزارة الاقتصاد، قطاع التجارة الخارجية

جدول رقم 03

التجارة الخارجية غير النفطية للإمارات العربية المتحدة 2015 – 2019 (بالمليار درهم إماراتي)

السنة	الواردات	الصادرات غير النفطية	إعادة التصدير	إجمالي التجارة الخارجية غير النفطية	النمو السنوي لإجمالي التجارة*
2015	952.3	185.5	418.4	1,556.2	
2016	1,002.2	196.5	400.4	1,599.2	% 0.5
2017	979.0	189.8	443.1	1,611.9	% 3.1
2018	937.7	211.9	478.4	1,628.0	% 1.0
2019	952.1	240.2	513.2	1,705.5	% 4.8
النمو 2019 مقارنة مع 2018*	% 1.5	% 13.3	% 7.3	% 4.8	

*تم حساب النمو قبل التقريب

تشمل تجارة المناطق الحرة، والمستودعات الجمركية

المصدر: وزارة الاقتصاد- إدارة التحليل والمعلومات - الخارطة التجارية

جدول (5)

حجم التجارة الخارجية غير النفطية للإمارات العربية المتحدة 2017 – 2020

(القيمة: مليون درهم)

السنة	الواردات	الصادرات غير النفطية	إعادة التصدير	إجمالي الصادرات غير النفطية واعادة التصدير	إجمالي التجارة الخارجية غير النفطية	التغير النسبي لإجمالي التجارة %
2017	946,466	181,039	400,308	581,347	1,527,813	
2018	898,481	206,050	431,551	637,601	1,536,082	0.54
2019	914,852	231,237	457,410	688,647	1,603,499	4.39
2020	785,112	254,642	363,413	618,055	1,403,167	-12.49

المصدر: المركز الإتحادي للتنافسية والإحصاء.

ملاحظة: البيانات بالجدول تشمل (التجارة المباشرة وتجارة المناطق الحرة وتجارة المستودعات الجمركية).

الشكل رقم 9

حجم التجارة الخارجية غير النفطية للإمارات العربية المتحدة 2017 – 2020

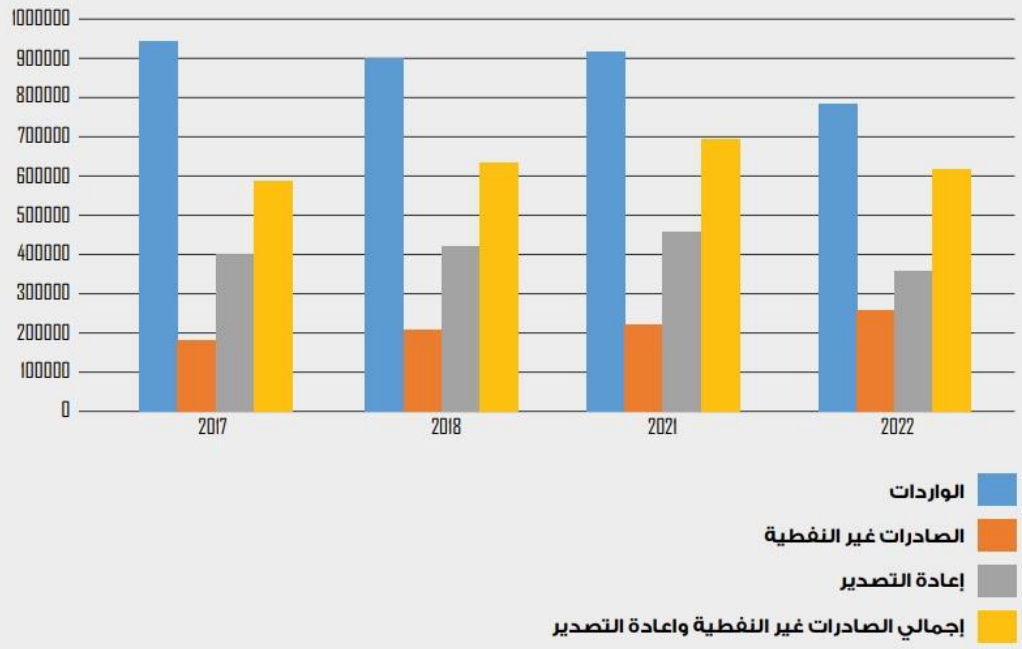

الشكل رقم 10

أهم الشركاء من حيث قيمة إجمالي التجارة الخارجية غير النفطية للإمارات العربية المتحدة 2020

ملحق بالقرار رقم ....1082.... المؤرخ في ..... 2020 ماي 27

الذي يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

مؤسسة التعليم العالي والبحث العلمي:

نموذج التصريح الشرفي

الخاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث

أنا الممضي أسفله،

السيد(ة): هادي أمينة الصفة: طالب، أستاذ، باحث طور ماستر

الحامل(ة) لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 201197787 والصادرة بتاريخ 2017/03/08

المسجل(ة) بكلية / معهد علوم اقتصادية وتجارية قسم علوم تجارية

والمكلف(ة) بإنجاز أعمال بحث (مذكرة التخرج، مذكرة ماستر، مذكرة ماجستير، أطروحة دكتوراه)،

عنوانها: دور الملتقيات الحرة في تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر

أصرح بشرفي أني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه .

التاريخ: 2023/06/13

توقيع المعني (ة)